المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث

تأليف
الدكتور التواتي بن التواتي



دار الوعي

القدس
العاصمة الأبدية
للثقافة العربية

المـــدارس اللســـانية
في العصر الحـديث
ومناهجها في البحث

الدكتور
التواتي بن التواتي

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

الطبعة الثانية

1433 هـ / 2012 م

عنوان الكتاب:	المدارس اللسانية
المؤلف:	الدكتور: التواتي بن التواتي
الحجم :	24/17
عدد الصفحات:	152
الإيداع القانوني:	2008-391
ردمك:	978-9947-862-11-7

دار الوعي

للنشر والتوزيع

حي محمد برناسي-قطعة 85 –

رويبة - الجزائر

الهاتف:021.8547.15

الفاكس: 021.85.47.10

البريد الإلكتروني:

administration@ darelwaai.com

الموقع الالكتروني:

www.darelwaai.com

بسم اللـه الرحمن الرحيم وبه نستعين

مقدمة: اجتهد الباحثون في ميدان اللسانيات الحديثة على الاستفادة من الدراسات اللغوية عبر العصور، وإن كانوا اختلفوا في المنهج، وفي النتائج التي توصلوا إليها إلاّ أن الثابت أنّهم لم ينطلقوا من فضاء، وإنما أسسوا أبحاثهم على ما بناه مَنْ كان قبلهم من العلماء. ومن هنا يتوجب علينا أن نشير إلى أمر هام وهو أن أيَّةَ نظرية ما هي في الحقيقة إلاّ واحدة من بنات أفكار فرد معيّن يقوم بتطويرها على مرّ السنين، وفي الوقت نفسه يقوم بتدريسها لطلابه، وهؤلاء الطلاب يقومون بتطوير وجهات نظرهم الخاصة حول النظرية الأصلية ومِنْ ثمّ تظهر اختلافات متعددة والنتيجة مزيد من وجهات النظر المتعارضة.

وهذه المدارس اللسانية التي قررنا دراستها ما هي في الحقيقة إلا وجهة نظر في الدرس اللغوي نتيجة البحث وليست حقائق مطلقة، اللـهمَّ إلا ما كان منها مبنيّا على الاستدلال العقلي القوي فإنّ أمرها يختلف؛ إذ يمكن أن يتدارك عليها في بعض جوانب النقص ولا يمكن إبطالها كلّها والدليل على ذلك :

- إنَّ بعض النظريات اللغوية ما إن تظهر نظرية لغوية أخرى تكتسح الساحة ويلتف حولها الدارسون. فتنزع النظرية الأولى إلى التفتت حين ظهور أخرى.

- أما بعض النظريات فتصمد ويقوم أتباعها بتصحيح جانب الخطأ فيها وتقويم ما ورد فيها من غموض كنظرية دي سوسير مثلا:

ومن خلال ما نقدمه عن تعدد المدارس اللسانية ظهر لنا أنّ هناك أوجه شبه معيّنة بين هذه النظريات المختلفة لتفرعها من نظرية سوسير أو تأثرها بها، غير أن أوجه الاختلاف بينها تتفوق إلى حدّ كبير،كما نجد وجهات نظر متعارضة تدور حولها مناقشات صعبة لا طائل من ورائها يعسر فهمها أحيانا حتى على بعض المتخصصين في النظرية اللغوية.

وقد تصاغ صياغة بطريقة رياضية مبالغ فيها أو تعرض في مصطلحات منطقية مغلقة برموز سطحية ممّا يحدث نوعا من الإحباط لدى الدارس إذا لم يكن مستعدّاً لذلك. وظهر هذا في علم اللغة الوصفي وهو الميل نحو الإبهام والغموض. وإن النزول بعلم اللسان إلى مستوى القضايا والنظريات الرياضية والذي بدأ هذا الاتجاه وَيَلْمِسِلْيفْ (Hjelmslev) فيما سماه

بالتحليل شبه الرياضي للغة Glossématiqu وهذا لا يحقق أي منفعة لا لعلم اللسان ولا للرياضيات؛ إذ إن موضوع علم اللسان هو اللسان، وإذا عجز هذا الأخير أن يجعل نفسه واضحا ومفيدا في أبحاثه وموضوعاته التي يتناولها من غير الاستعانة بعلم لا توجد بينهما علاقة واضحة فقد فشل في أداء مهمته.

ومن هنا نشير إلى أنّ بعض الباحثين قد غالوا في ذلك حتى أصبحت النظريات اللسانية تقدّم على شكل معادلات رياضية وكأنّي بها عقدة لدى هؤلاء أدت بهم إلى هذا الاتجاه، ونلاحظ هذا في كتابة مَن كتب عن نظرية النحو التوليدي التحويلي وهي المدرسة الثالثة التي هي موضوع بحثنا في الفصل الثاني؛ إذ إن الصورة التي عرضت بها تدعو الطالب أن ينفر منها ويستصعبها...

وهذا لا يتعارض مع قول أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح حين قال: إن النظريات اللغوية التي كانت جديرة بأن تلفت نظر الباحثين في ميداننا هذا هي النظريات التي استطاع اللسانيون الْمُلِمُّون بالمنطق الرياضي أن يصوغوها صياغة رياضية وهو أمر طبيعي؛ إذ كل ما لم يحدد بدقّة لا يمكن صوغه صياغة رياضية، وكل ما لا يمكن أن يصاغ هذه الصياغة فلا سبيل إلى استغلاله بالنسبة إلى الآلة.

فالأستاذ هاهنا يتحدث عن اللسانيات الحاسوبية؛ لأن العلاج الآلي للغة يتطلب معارف أساسية ومتخصصة تنتمي إلى عدّة مجالات وبخاصة النظريات اللغوية التي لها علاقة بهذا الميدان وأن تجرى عليها صياغة رياضية دقيقة.

ويمكن أن نشير إلى أن الاتجاهات والمدارس التي ظهرت بعد دي سوسير وانبثقت من مذهبه مباشرة أو غير مباشرة وكذلك من النزعات الأخرى:

- **مدرسة جنيف:** تكونت من أتباع دي سوسير السويسريين: بالي (A. Bally) وسيشوهي (Sechehay) وهما اللذان جمعا ونشرا دروس دي سوسير، وكان لكل واحد منهما بحوث ذات صبغة خاصة. ومن هؤلاء الأتباع نذكر هنري فراي (H. Frei) وهو عالم جليل والباحث روبرت كوديل (R. Godel).

- **حلقة براغ:** نشأت يوم دخل تروباتسكوي وياكوبسون وكرسيفسكي في الحلقة التي كان قد كوّنها بعض اللغويين التشيكيين، ففي سنة (1928م) ظهرت الفونولوجية على مسرح النشاط العلمي العالمي بصفة رسمية وحدث ذلك في المؤتمر الدولي الأول للغويين الذي

انعقد في لاهاي وفيه طرحت آراء هؤلاء الباحثين الروسيين وينتمي إلى هذه الحلقة الباحثون التشيكيون ماتسيوس(V. Mathesius) وترنكا (B. Trnka) وفاشيك (J. Vachek).

وأخص شيء تمتاز به هذه المدرسة عن غيرها هو اعتمادها الأساسي (أو الدور) الذي تؤديه العناصر اللغوية في عملية التبليغ ، ولهذا سميت النزعات المتفرعة عنها (ومنها مدرسة مارتيني الفرنسية الوظيفية)كما سنراه لاحقا.

- **حلقة كوبانهاكن اللغوية:** ظهر الاهتمام بالأفكار اللغوية الجديدة بالدنمارك في وقت مبكر، وظهرت في الربع الأخير من القرن العشرين نزعة بنوية جدّ متأثرة بأفكار دي سوسير وأشهر من كان يمثلها هم: بروندال (V.Brondal) ويلمسليف (L.Hjelmslev) وهو بدأ فيما يسمى بالتحليل الشبه الرياضي للغة وأولدال (H.Uldall) وهذان اللغويان الكبيران هما اللذان أسسا ما سمياه بالـ Glossématique[1] وهي تمثل نظرية دي سوسير في أقصى درجات التجريد الصوري. وينتسب إلى هذه الحلقة كثير من اللغويين الغربيين.

وهناك مدارس أخرى لم تنبثق عن السوسورية إلاّ أنّها تأثرت بأفكاره فيما بعد نذكر منها:

- **المدرسة الروسية:** وكانت في أوّل الأمر حلقتين:حلقة موسكو ورائدها فور توناتوف (1848م-1914م) وحلقة قازان سميت بذلك؛ لأنّ صاحبها بودوان كورتوني كان يدرس في هذه المدينة عدّة سنوات وجمدت حركاتهما بسبب ظهور نظرية في منتهى السخافة وعادت الأمور إلى مجراها سنة 1950م.

- **المدرسة الإنجليزية:** تتكون من نزعتين انطلقت إحداهما من تلك الفونولوجية التي وضعها العالم الصوتي المشهور دانيال جونس (D Jones) والأخرى هي مدرسة قائمة برأسها تتمايز تماما عن النزعات التي ظهرت في ذلك العهد 1928م وصاحبها (J. R. Firth) وأكثر اللغويين الإنجليز في زماننا هم من أتباع هذا الرجل. ولهذا المدرسة أعلام كُثُر ذكرهم أستاذنا د. عبد الرحمن الحاج صالح ونسب لبعضهم كثيرا من البحوث اللغوية العميقة.[2]

---

[1] - شرح ماريو باي هذا المصطلح في معجمه glossary of Linguistic Terminology بأنّه تحليل شبه رياضي للغة مؤسس على التوزيع والعلاقات المتبادلة بين الجلوسيمات glossèmes وقد شُرِح هذا المصطلح بأنّه أصغر وحدة ذات معنى أو أنّه أصغر وحدة يمكن أن يصل إليها التحليل اللغوي أو الوحدة التي لا تقبل التقسيم أو كلّ ما يحمل معنى. (أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجم د. أحمد مختار عمر ص: 257).

[2] - دراسات وبحوث في علم اللسان، د. عبد الرحمن الحاج صالح، ص: 153 - 154.

لا نريد أن نتطرق إلى المسيرة التاريخية للبحث اللغوي في الغرب لقد كفانا هذا من سبقنا في هذا الميدان ولا نريد أن نعيد ما قيل في الموضوع؛ لأنّه عناء دون فائدة، وإنما يقتصر بحثنا على أهمّ المدارس في العصر الحديث، ومن هنا يمكن أن نقسم هذه البحوث اللغوية في ميدان علم اللسان إلى مدارس لسانية رائدة في زماننا هذا وهي:

1- المدرسة الوظيفية وتسمى Le Fonctionnalisme والمدرسة الاستغراقية Distributionnalisme والمقارنة بينهما في منهج التحليل.

2-المدرسة اللسانية (البنوية) أو يسمى مدرسة النحو التوليدي التحويلي، ورائد هذه المدرسة العالم اللساني تشومسكي الأمريكي (Chomsky).

هذه المدارس الثلاث هي السائدة في العصر الحديث، وهي التي اتخذها بعض دارسي العربية نموذجا يحتذى دون سواها متناسين أن ما عندنا أجود وأحسن، وهذا ليس تعصبا وإنّما هي حقيقة أثبتها البحث النزيه، وأكد الدارسون المحققون أن علماءنا أَتَوْا بمفاهيم لسانية لم تلحق اللسانيات الحديثة شأوها، ولم تصل مداها لأنّ علماءنا كانت لهم عناية كبيرة بعلوم اللسان لعلاقتها بالقرآن الكريم، وتراثنا غنيّ بها، فما على الباحث المحقق إلاّ التنقيب عنها في بطون الكتب وما هي على المجد المجتهد ببعيدة. وهو ما دعانا أن نثبت المدرسة الخليلية لتقف رائدة مثل بقية النظريات الأخرى، وللناقد أن ينقد إن وجد أنّ هذه المدرسة لا تقف في صفّ هذه المدارس موقف ندّ بل تفوق ذلك.

3- المدرسة الخليلية الحديثة (نسبة للخليل بن أحمد-رحمه الله)ورائدها العالم اللساني الأستاذ د. عبد الرحمن الحاج صالح.

والمدارس الأربعة هي التي نركز عليها في بحثنا هذا ومن ثمّ ارتأى البحث أن تكون هناك مقدّمة تضمن أهمّ الأسس التي تقوم عليها كلّ مدرسة وقرنت المدرسة الأولى والثانية لتقارب منهجهما وخصيتهما بالفصل الأول مع بيان وجوه اتفاقهما ونقاط اختلافهما.

أما المدرسة الثالثة فقد خصصت لها الفصل الثاني: فلها من الرواد والأتباع في الغرب والعالم العربي بل لا نكاد نجد جامعة من جامعات العالم لا يتطرق باحثوها إلى مدرسة النحو التوليدي ورائدها Chomsky.

أما الفصل الثالث فقد خصصته للمدرسة الخليلية التي نمت وترعرعت في التراث العربي الأصيل، وأن صاحبها أثبت أن في تراثنا مفاهيم لسانية رائدة تفوق ما عند الغير في كثير من الأحيان. ونقول بكلّ اطمئنان: إن رائد هذه المدرسة لا يقلّ علما عن مارتيني وتشومسكي؛ إذ إنه مطلع بما عند أقطاب المدارس الآنفة الذكر فضلا عن اطِّلاعه الواسع عن التراث العربي الأصيل حتى غدا علما من أعلام العربية في العصر الحديث.

أما التصور لهذا الموضوع "**المدارس اللسانية**" فإن العنوان كاشف لما يعنيني في هذا البحث وهو المدارس اللسانية ومناهجها في البحث والتحليل وأوجه اتفاقها واختلافها. وقد سار البحث وفق الخطة التي ذكرتها، فقد صدرت الحديث عن المدرسة الوظيفة؛ لأنّها الأسبق بالنسبة لمدرسة النحو التوليدي أما المدرسة الخليلية لأنّها النتيجة التي نريد الوصول إليها أي: التدليل على أنّ لأعلامنا قديما وحديثا فضلَ السَّبْقِ والمشاركة في ميدان علوم اللسان.

أما مناهج الدراسة حسب هذه المدارس فتختلف من مدرسة إلى أخرى وذلك طبيعة الدراسة وحسب الرؤيا التي يعتمدها الباحث إلاّ أنّها في النهاية كلّها تخدم اللسان البشري.

أودعت في هذه الصفحات ما أخذته أيام الطلب من هذا العلم (أي: اللسانيات)وبما فتح اللـه عليَّ آملا المشاركة مبيّنا ما لأعلامنا من فضل سبق في هذا الميدان **وفق ما أخذته عن أستاذي العلامة د. عبد الرحمن الحاج صالح**.

وأشير إلى أنّي توخيت السهولة في التحليل والتبسيط في عرض المفاهيم ما استطعت حتى يستطيع القارئ الكريم إدراك هذه المسائل العلمية التي يراها بعض الطلبة (غولا) تدفعهم في كثير من الأحيان إلى النفور منها.

ويعلم اللـه أنّي ما أردت إلاّ خدمة هذا العلم وبيان فوائده والرغبة الملحة الداعية إليه حتى نواكب الركب، ونعود إلى تراثنا الغنيّ بهذه المفاهيم اللسانية التي يتشدق المتشدقون أن لا

حضّ للبحث اللغوي العربي القديم فيها، وهي مفاهيم جديدة من اكتشاف الغرب. وما ذاك إلا لأنهم قد جهلوا ما عندنا وهو في غاية الدقة والصحة، ولكن مَنْ جهل شيئا عاداه (وكم في الجهل من ضرر). ولعمري أن ما بين علمائنا القدامى وبين لغويينا المحدثين في الذكاء وجودة الفهم وحسن الإدراك لَبَوْن بعيد. وإن إنكار حقهم إنكار لأجلّ الأمور ﴿ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللـه لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ ﴾ [النور: 40].

وأختم: فإن وفقت فيما ندبت إليه نفسي فذلك من فضل اللـه تعالى ومنّه عليّ، وإن قصرت فمن نفسي ومن الشيطان وباللـه تعالى التوفيق.

الفصل الأول

المدرسة الوظيفية

Le Fonctionnalisme

ظهور النظرية البنوية Structuralisme: ظهرت في أواخر القرن الماضي النظريات اللغوية العامة القائمة على التحليل البنوي المبني على التقطيع والاستبدال(Segmentation وcommutation).وهي التي أصبح يطلق عليها ما يسمى بالمدارس اللغوية منها:

أوّلا: المدرسة الوظيفية Le Fonctionnalisme: وتعود بداية هذه المدرسة إلى حلقة براغ التي أسسها ماثيسيوس (Mathesius)سنة 1926م ففي ذلك العام بادر هذا اللغوي إلى عقد اجتماع في (براغ) حضره لفيف من اللغويين آنذاك، وقد تمخض الاجتماع عن ظهور (حلقة براغ اللغوية) المشهورة.

وقد طرح الباحثون من هذه الحلقة اللغوية، وهم أغلبهم من الروس والتشيكيين آراءهم في المؤتمر الدولي الأوّل للغويين الذي عقد في (لاهاي) سنة 1927م.[(1)] أول من أطلق هذا الاسم هو(R. Jakobson)[(2)] واسم الوظيفيين يطلق على مجمعة من اللسانيين ويتزعم هذه المدرسة عالم اللسانيات الفرنسي (André Martinet.[(3)] وتتوخى هذه المدرسة الطريقة السويسرية بالتأكيد على وظيفة الإبلاغ للغة وتسعى إلى بيان آثار ظاهرة في الملفوظات تميّز "الاختبارات" المختلفة لدى الناطقين.

---

[1] - مجلة اللسانيات، المجلد الثاني، الجزائر، 1972م.

[2] - وهو عالم لغوي روسي الأصل أمريكي الجنسية ولد بموسكو عام 1896م واطلع على أعمال سوسير وهوسرل وأسس النادي اللغوي بموسكو عام 1915م وعنه تولدت (مدرسة الشكليين الروس) ثمّ انتقل إلى تشكوسلوفاكيا 1920م فأسس ما يعرف الآن بحلقة براغ 1926م وأعدّ رسالة الدكتوراه 1930م وبلور نظريته في الخصائص الصوتية الوظيفية 1933م ورحل إلى الولايات المتحدة الأمريكية: فعلّم في نيويورك وتعرّف على ليفي شتراوس رائد البنوية الأنثربولوجية، ثمّ انتقل إلى جامعة هارفارد حيث رسخت قدمه وأصبح منظّرا للسانيات.

[3] - هو عالم ألسني فرنسي مولود Saint-Alban-des-Villards يوم 12 أفريل 1908م ومتوفى يوم 16 جويلية 1999م بـ Chatenay-Malabry مبرز في الإنجليزية ناقش سنة 1937 أطروحتي الدكتوراه الموسومتين بـ: " La consonantique d'origine expressive dans les langues germaniques Gémination (تثنية الصوامت ذات الأصل التعبيري في اللغات الجرمانية) و الأطروحة الثانية: la Phonologie du mot en danois(فونولوجيا الكلمة في اللغة الدانماركية).

إن البنويين الوظيفيين ينطلقون في تحليلهم من الكلام الخام الْمُدوّن في مدوناتهم وهو غير مفصول بعضه عن بعض، فيلجؤون إلى عمليتين يجرونهما معا وهما: التقطيع والاستبدال Segmentation/Commutation يقطعون قطعة من الكلام فيختبرونها باستبدالها بقطعة أخرى، فإذا بقي الكلام مستقيما حكموا على القطعة الأولى بأنّها وحدة من وحدات هذا الكلام مثل : {ذهب به} {كتب به} {ذهب بك}وبملاحظة العبارة الأولى تتكون من وحدات لقابليتها للاستبدال مع بقاء الاستقامة.

ومن أبرز توجهات هذه المدرسة ما أطلق عليه "المنظور الوظيفي للجملة" (Functional Perspective Senence)،ويعدّ هذا المنظور الوظيفي للجملة الذي ابتدعه ماثيسيوس نفسه، نقطة البداية في أنظار هذه المدرسة.

المنهج التحليلي المعتمد على مقياس المعنى: إن المنهج الذي تقوم عليه هذه المدرسة هو مفهوم الوظيفة على المستوى الصوتي والكلمة والجملة.وتقول: إن الكيانات اللغوية تتحدد وتتشخص وتأخذ هويتها بالوظيفة التي تقوم بها في الإفادة أو عملية التخاطب.

مثلا: الغنّة لها وظيفة من حيث التمييز بين (ب) و (م)، الراء لها وظيفة والغين لها وظيفة في اللغة العربية، إن هدف المدرسة الوظيفية هو التمييز بين المعاني وهذا شيء مفيد؛ إذ هذا ما يمكّن المخاطب من الفهم؛ لأنّه يدرك شيئا كان يجهله وعلى هذا الأساس، فإن المدرسة الوظيفية تلجأ إلى المعاني كمقياس لتشخيص القطع من الكلام والكشف عن هويتها.

(أولا)- المستوى الصوتي: فقد سبق أن ذكرنا رواد حلقة براغ التي تفرع عنها ما يسمى بالمدرسة الوظيفية، وأن هؤلاء الرواد قد قدّموا بيانا هاما إلى العلماء الذين شاركوا في أوّل مؤتمر دولي للغويين في (لاهاي) سنة 1928م وكان ياكوبسون قد حرّر مجموعة من المبادئ لدراسة أصوات اللغة ووقع عليها رفيقاه وسموا العلم الجديد بالفونولوجية تمييزا له عن الفونتيك.[1]

يمكن أن نوضح ذلك فنقول: إن التحليل الفونولوجي يدرس أصوات اللغة باعتبارها رموزا صوتية فلا يهتمّ بالخصائص النطقية والفيزيائية للصوت باعتبارها هدفا في ذاته كما

[1] - مجلة اللسانيات العدد السابع سنة 1997م من المزيد من الاطلاع فليرجع إلى هذه المجلّة المحال إليها.

يفعل دارس علم الأصوات، بل ينظر عالم الفونولوجي إلى الخصائص النطقية والفيزيائية للصوت كوسيلة من الوسائل لتحديد طبيعة الصوت.

وقد وضع تروباتزكي قواعد للمنهج الوظيفي في تحليل اللغة حتى يسهل على الباحث التمييز بين الوحدات الفونيمية وبين ما هو تأدية لها فقط.

فمما ذكره أنّه إذا جاء صوتان مختلفان من نفس اللغة في سياق واحد من الحروف لا فرق بينهما ويمكن مع ذلك استبدال أحدهما من الآخر دون أن يحصل أيٌّ تغيير في المعنى المفهوم من الكلمة فهذان الصوتان هما وجهان اختياريان لفونيم واحد.[1]

يعني أن الوحدة الصوتية الواحدة قد تتحصل هاهنا بكيفيتين ولا أثر لذلك في معنى الكلمة وذلك مثل حرف [R] بالفرنسية الحديثة فإنّ بعض الناطقين الفرنسيين الفصحاء ينطقون بها مثل: (الراء) العربية (وهو النطق الفرنسي القديم) وأكثر مثل (الغين) العربية فهما صوتان مختلفان وحرف واحد في الفرنسية حاليا إذ لا يتغيّر المعنى بوقوع أحدهما مكان الآخر. وكلّ وجه منهما يسمى عند العلماء الأوروبيين variant ويسمى عند الأمريكيين allophone ويسمى عند العرب قديما وجها.[2]

ورد في اللغة الإنجليزية ما يسمى (اللام) الناصعة clear و(اللام) المظلمة dark ونطق هذه يختلف عن نطق اللام الناصعة فمن الناحية الفونولوجية وهذا يشبه حرف اللام في العربية، فإن الفرق بين نطق هذين الصورتين أي: عند نطق لفظ الجلالة "اللـه" وذلك في موضعين:

الموضع الأوّل: إذا سبق لفظ الجلالة فتح أو ضمّ تكون اللام فيه مفخمة كما في قولنا: {بعث اللـه رسولا} أو {يرحم اللـه المتقين} واللام هنا تشبه اللام الناصعة clear في الإنجليزية [L].

الموضع الثاني: إذا سبق لفظ الجلالة كسر كانت اللام فيه مرققة كما في قولنا: "بسم اللـه الرحمن الرحيم" واللام هنا تشبه اللام المظلمة [L] dark كما نجد أحيانا تفخيما للام إذا

---

[1] - مبادئ الفونولوجية، ص: 47 نقلا عن مجلة اللسانيات، الجزء السابع، سنة: 1997م.

[2] - مجلة اللسانيات، الجزء السابع، سنة: 1997م.

وقعت في سياق صوت مطبق مثل: (الصاد والطاء) كما في كلمة (الصلاة) وكلمة (انطلق).[1]

والاختلاف بين هذين الصوتين من وجهة النظر الفونولوجية يؤدي إلى نتيجة مختلفة حيث ينظر إلى هذين الصوتين على أنّهما أساسا شيء واحد ولهما عمل واحد، والسبب في ذلك أن اللغة تقوم بتنظيم مثل هذه الأصوات لكي تقوم بوظيفتها في الاتصال والتمييز بين الكلمات والمعاني على الرغم من اختلاف نطقها.

وقد يكون للتأثير بالجوار له أثره إذ أن الوحدات الصوتية قد تختلف تأديتها إذا جاورت حروفا معيّنة، وذلك مثل أصوات الحركات في العربية إذا جاورت حرفا مفخّما فصوتها يكون مفخّما دائما في جوارها، ومرققا في غير هذا الموقع. فلا يقع المفخم منها في موقع غير المفخم أبدا (إلاّ في لفظ الجلالة في غير جوار الكسر) وهذان الصوتان مع ذلك لا يغيّران المعنى؛ لأنّهما ناتجان عن تركيب الأصوات فتؤثر بعضها في بعض للجوار.

وهذا كشف هام لأنّه يعتمد على حقيقة فونولوجية أساسية بشأن هذين الزوجين من الأصوات، بمعنى أنّنا لا نستطيع استغلال ما بينهما من خلاف لمساعدتنا في بناء كلمات تختلف دلالتها، كما نفعل مثلا (س)و(ص) فإذا قارنا كلمة (سائر) بكلمة (صائر) في العربية لا حظنا أنّ أهمّ فرق نطقي أساسي هو وجود السين في الأولى والصاد في الثانية، فالكلمتان تشتركان في باقي المكونات، والفرق في السين والصاد فرق بين رمزين مختلفين في العربية، ومعنى هذا أن إحلال أحدهما محلّ الآخر يعني تغيير المعنى. ومن ثمّ نقول: إنّ السين وحدة صوتية والصاد وحدة صوتية أخرى، وقد استخدمنا هنا مصطلح"الوحدة الصوتية"ترجمة لما يطلق عليه في اللغات الأوروبية phonème ونكون قد حددنا عن طريق التضاد والتقابل وجود السين موحدة صوتية متميزة، ووجود الصاد كوحدة صوتية متميزة في العربية ثم ننظر في الفرق الصوتي بين (السين والصاد) وهما وحدتان متغايرتان، فالسين صفتها غير الإطباق أما (الصاد) فمن صفتها الإطباق.

ومثل: (الراء والغين) في العربية أيضا فهما صوتان مختلفان وحرفان مختلفان؛ إذ يتغير معنى الكلمة باستبدال أحدهما بالآخر فكلاهما فونيم على حدة في العربية.[2]

---

[3]- التعريف بعلم اللغة ، دافيد كريسل، ص: 114 ترجم: د. حلمي خليل، طبعة:1، الهيئة المصرية العامة للكتب.

[1] - مجلة اللسانيات، الجزء السابع، سنة: 1997م.

ولابن جني توجيه قيم لهذه المتقابلات ممّا يدلّ على أنّ أعلامنا كانوا سبّاقين لهذا النوع من الدراسات:فيقول:"فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع ونهج متلئب عند عارفيه مأموم، وذلك أنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها فيعدلونها بها ويحتذونها عليها، وذلك أكثر مما نقدره وأضعاف ما نستشعره من ذلك قولهم: [خضم وقضم] فالخضم لأكل الرطب كالبطيخ والقثاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب، والقضم للصلب اليابس نحو: قضمت الدابة شعيرها ونحو ذلك. وفي الخبر: قد يدرك الخضم بالقضم، أي: قد يدرك الرخاء بالشدة واللين بالشظف، وعليه قول أبي الدرداء:"يخضمون ونقضم والموعد الله". فاختاروا (الخاء) لرخاوتها للرطب و(القاف)لصلابتها لليابس حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث.

ومن ذلك قولهم: النضح للماء ونحوه، والنضخ أقوى من النضح قال تعالى: ﴿ فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ ﴾ [الرحمن:66] فجعلوا (الحاء) لرقتها للماء الضعيف و(الخاء) لغلظها لما هو أقوى منه.

ومن ذلك [القَدّ] طولا و[القَطّ] عرضا وذلك أن الطاء أحصر للصوت وأسرع قطعا له من الدال فجعلوا الطاء المناجزة لقطع العرض لقربه وسرعته والدال المماطلة لما طال من الأثر وهو قطعه طولا.

ومن ذلك قولهم: [قَرَتَ الدم]و[قَرِدَ الشيء]وتقرد و[قرط]يقرط فالتاء أخفت الثلاثة فاستعملوها في الدم إذا جف؛ لأنه قَصْد ومُسْتخَفّ في الحس عن القَرْدَدِ الذي هو النَّبَاك في الأرض ونحوها، وجعلوا الطاء وهي أعلى الثلاثة صوتا (للقرط) الذي يسمع، وقَرِد من القِرْدِ وذلك لأنه موصوف بالقلة والذلة.

ومن ذلك قولهم: [الوسيلة والوصيلة]و(الصاد) كما ترى أقوى صوتا من (السين) لما فيها من الاستعلاء والوصيلة أقوى معنى من الوسيلة، وذلك أن التوسل ليست له عصمة الوصل والصلة بل الصلة أصلها من اتصال الشيء بالشيء ومماسته له وكونه في أكثر الأحوال بعضا له كاتصال الأعضاء بالإنسان وهي أبعاضه ونحو ذلك، والتوسل معنى يضعف ويصغر

أن يكون المتوسل جزءا أو كالجزء من المتوسل إليه وهذا واضح فجعلوا الصاد لقوتها للمعنى الأقوى والسين لضعفها للمعنى الأضعف..[1]

وعند أقطاب هذه المدرسة أن كلّ نظام صوتي في أيٍّ لغة كان يتكوّن من وحدات صوتية تحدد هويتها بمجموعة من المميّزات لا أي مميزات بل تلك التي تساهم وحدها أو مع غيرها في التمييز بين معاني الكلم، وهذه الصفات المميزة بين معاني الكلم هي التي يجب الاعتماد بها في التحليل؛ لأنّها هي التي تساهم في البيان عن المعاني أما غيرها من الصفات فليس لها هذا الدور.

ومن هنا نشأ مفهوم الوحدة الصوتية اللغوية فهو عندهم وكما يقول ياكوبسون: مجموع أو حزمة(Set أوBundle) من الصفات المميزة (أو العناصر التفاضلية على حد تعبير سوسير(Eléments différentiels)وأول من دعا إلى تحديد الفونيم بالوظيفة التي وضع من أجلها وهو التمييز هو تروباتسكوي قال:"إن الفونيم هو وحدة وظيفية قبل كلّ شيء"[2] وقال أيضا: يجب على الفونولوجي أن لا يعتبر في اللفظ إلاّ ما يؤدي وظيفة معيّنة في اللسان".[3]

وعلى هذا فالوحدة الصوتية ليست صوتا في ذاتها إنّما هي كيان مجرد فحرف (الجيم مثلا في العربية هو جملة الصفات الذاتية التي يتحدد بها ويتميز بها عن غيره، فمقصودهم من المساهمة في التمييز بين المعاني وهو دور الفونيم الأساسي هو التأكيد على أن الفونيم (أو الحرف الصوتي في الاصطلاح العربي القديم) غير أنواعه وهو مهم جدّا عندهم، وكان ذلك ردَّ فعل على التخليط الذي كان سائدا عند اللغويين التاريخيين بين الحرف ومختلف وجوه تأديته.

هذا الموقف ناتج عمّا أثبته Saussure من الفصل الصارم بين اللغة فيما يخص الأصوات مثلا كنظام وكصورة وبين الكلام لتأدية لهذا النظام في واقع الخطاب. إلاّ أنهم زادوا على ذلك أن النظام اللغوي لا يتحدد إلا بتحديد المميزات الصوتية التي بها تتمايز معاني الكلم فجعلوا مقياس التمييز ومن ثمّ وظيفة البيان هو الأساس في الدراسة العلمية للألسنة البشرية.

---

[1]- الخصائص، ابن جني، 157/2 - 158 .

[1] - مبادئ الفونولوجية، ص: 43 نقلا عن مجلة اللسانيات، الجزء السابع، سنة: 1997م.

[2] - مبادئ الفونولوجية، ص: 12 نقلا عن مجلة اللسانيات، الجزء السابع ، سنة: 1997م.

تعليق: علّق د. عبد الرحمن الحاج صالح على هذا فقال:"ومن البيّن أنّ هذا التصور ناتج عن تصوّر الفلاسفة ولا سيما أرسطو في تقسيمهم لكلّ محسوس إلى مادة وصورة. فلا غرابة أن نجد عند الفلاسفة العرب تحديدات قد تفاجئ اللغوي الأوروبي؛ لأنّها سبقت تروباتسكوي بعشرة قرون وذلك كتحديد ابن سينا للحرف فهو عنده:"هيئة عارضة للصوت يتميز بها عن صوت آخر في المسموع".[(1)]

أما القراء فقد نجد عندهم أيضا هذا التمييز واضحا وهم لا يدينون بشيء من ذلك للفلاسفة، والدليل على ذلك هو عدم استعمالهم في الأكثر للتقابل بين الصورة والمادة، جاء في النشر لابن الجزري: أما اختلاف الإظهار والإدغام والروم والإشمام والتفخيم والترقيق والمد والقصر والإمالة...فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ والمعنى؛ لأنّ هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظا واحدا.[(2)] وهو الذي أشار إليه أبو عمرو بن الحاجب بقوله: والسبعة متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمد والإمالة وتخفيف الهمز ونحوه، وهو وإن أصاب في تفرقته بين الخلافين في ذلك كما ذكرناه فهو واهم في تفرقته بين الحالتين نقله وقطعه بتواتر الاختلاف اللفظي دون الأدائي بل هما في نقلهما واحد، وإذا ثبت تواتر ذلك كان تواتر هذا من باب أولى، إذ اللفظ لا يقوم إلا به أو لا يصح إلا بوجوده وقد نصَّ على تواتر ذلك كله أئمة الأصول.[(3)]

ثانيا: مستوى الكلمة:لا نعني بـ(الكلمة)في علم اللسان ذلك المفهوم المتعارف عليه بين جميع الناس المثقفين وغير المثقفين، بل المراد بـ(الكلمة) هنا (في علم اللسان) Monème أو Morphème وهو أصغر وحدة لغوية ذات معنى في لغة ما وقد وصل علماء اللغة المحدثون إلى هذا التعريف من خلال بحثهم في مفهوم الكلمة المفردة ومحاولة وضع تعريف علمي دقيق لها. وقد قسم العلماء المورفيمات Morphèmes إلى نوعين:

---

[3]- أسباب حدوث الحرف، ص: 60، طبعة دمشق.

[1]- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، 26/1.

[2]- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، 30/1.

1- **المورفيم الحر** (Free Morphème) أي: الذي يمكن استعماله بحرية كوحدة مستقلة في اللغة مثل: رجل، نام، إلى، فوق، تحت ...إلخ.

2- **المورفيم المقيد** Bound Morphème وهو الذي لا يمكن استخدامه منفردا بل يجب أن يتصل بمورفيم حر أو مقيد وأمثلة هذا:

(أ)- **الألف والنون:** للدلالة على معنى المثنى كما في كلمة "مدرسان".

(ب)- **الواو والنون:** للدلالة على معنى الجمع والتذكير كما في كلمة "مدرسون".

(ج)-**التاء المربوطة:** للدلالة على معنى التأنيث كما في كلمة "صغيرة".

(د)-**الألف والتاء:** للدلالة على معنى التأنيث والجمع كما في كلمة "مدرسات" وغيرها كثير في اللغة العربية.

فهذه الوحدة اللغوية قد تكون على حرف واحد ، وقد تكون على أكثر، وقد تكون حركة، فكلّ قطعة من الكلام ينتهي إليها التحليل الأفقي أي: التقطيع وتدلّ على معنى أو أكثر من معنى فهي كلمة، ولهذا ينبغي أن نقول:إن كلّ قطعة من الكلام لها دلالة فهي كلمة في مصطلحنا أي: في مصطلح اللسانيات.

مثلا: الكتاب مفيد: {الكتاب} كغير مصطلح هي كلمة أما في الاصطلاح فهي أكثر من كلمة؛ إذ هناك قطعة أخرى ينتهي إليها التحليل ونعني بذلك {الْ} لكن {الْ}لا يمكن تقطيعها أي: لا يمكن أن نصل إلى قطعة أصغر من {الْ} دالة على معنى كذلك {كتاب} إذا حاولنا تقطيعها أكثر مما هي عليه لا نصل إلى كلمات؛ لأنّنا إذا فعلنا ذلك سننتهي إلى وحدات لا تدلّ على معان فالمجموع أي: { ك/ـِ/ت/ـَ/ـا/ب}هذا النسق أو السلسلة من المخارج مجموعها هو كلمة لأنّه يدلّ على معنى، والمقياس هو أنّنا لا يمكن أن نحلل إلى أكثر.

كذلك {الْ} كما ذكرنا لا يمكن تقطيعها أكثر إلاّ أننا نستطيع أن نقول: إن {لْـ} حرف في مستوى الأصوات و {الْ} كلمة في مستوى الكلمات الدالة، والضمّة أيضا كلمة في اصطلاحنا؛ لأنّها بنفسها تدلّ على معنى فيما سبقها من الإعراب أو نسميه بالرفع،

وهي دليل على أنّ الكلمة في موضع الفاعل أو المبتدأ أو اسم كان أو خبر إن، فالعلامة التي تميّز بين الكلم لها وظيفة دلالية.

والتحليل يقودنا إلى كلمة {مفيدة} فهي أيضا كلمة؛ لأنّنا إذا حذفنا شيئا منها تلاشت الكلمة واندثرت وخرجت عن وضع اللغة العربية وخرجت عن الوجود. فـ{الميم} في(مفيد) داخلة في أصل الكلمة فهي في داخل الكلمة وليست خارجها. والمقياس الذي نبني عليه هذه المفهوم هو: كلّ ما يمكننا تقطيعه ويبقى دالا على معنى فهو كلمة، وكلّ ما قطعناه ولم يدل على معنى فليس بكلمة.

وإذا أردنا أن نعرّف الكلمة حسب المفهوم الذي ذكرناه نقول: إن الكلمة وحدة تقطيعية، ولكن قد يكون لها أكثر من معنى. وهذا المفهوم ذكره الزمخشري فقال:" الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع".[1]

وكذلك {حرف المد} قد يكون كلمة: فالنحاة عندما يقولون: {ضربوا} والتحليل يؤدي بنا إلى أن {ضرب} فعل ماض و{الواو} التي هي ضمير الجماعة فاعل وهي تحلّ محلّ اسم ظاهر وظيفته الفاعلية؛ لأنّنا نستطيع أن نحذف {الواو} ونجعل في مقامه {زيد} مثلا وبإمكاننا القول: {ضرب زيد} أما الألف بعدها فهي إملائية لا ينطق بها. وعلى ما ذكرناه فإنّ {الواو مع ضمتها} تقابل اسما يظهر في نفس الموضع الذي هو موضع الفاعل وهو المعمول الأوّل الذي نشغل به العامل ولا بأس أن يقدّم عليه مفعول.

وعند ما نقول: {الرجال ضربوا} فـ {الرجال} فاعل في المعنى لا في اللفظ، ونحن هنا نلفت النظر إلى(الرجال)بأنّهم هم الضاربون وإذا قلنا: {ضرب الرجال} فهما لا نلفت النظر إلى (الرجال).

والكلم تتركب مع بعضها فتصير تركيبا وأبنية تدلّ على معان وفائدة والكلمة لا تدل إلا على معنى أو أكثر ؛ أما التركيب الذي يسمى بالجمل فهي تدلّ على معان.

ثالثا: مستوى التراكيب: أما في مستوى التركيب فإنّ العناصر تدلّ على معان وعلى فائدة، والفائدة هي الخبر الذي يستفاد من كلام غيرنا أو يستفيده المخاطب من كلام

[1]- المفصَّل في صنعة الإعراب، 23/1.

المتكلّم، فهذه المعلومة التي يجهلها المخاطب تسمى الفائدة، وليس بالضرورة أن تدلّ الجمل أو بالأحرى التراكيب في مستوى الجمل على فائدة فقد نجد بعض التراكيب من قبيل الجمل تدلّ على فائدة في ظرف من الظروف، وفي حالة معيّنة لا تدلّ على تلك الفائدة في ظرف آخر.

نستنتج من هذا أن الفائدة مرتبطة بالمخاطب أي: بعلمه أو جهله بالنسبة لذلك الخبر أو تلك الفائدة. فالمخاطب إذا كان على علم بما أخبر فليست هناك فائدة يكتسبها، والجملة ليست مفيدة من حيث المعنى لا المبنى ،أما إذا كان جاهلا لما أخبر به فالجملة هاهنا مفيدة، فالفائدة مرتبطة بالمخاطب وليست راجعة للجملة في ذاتها كبنية، فالبنية قد تدلّ وقد لا تدلّ.

مثال ذلك: إذا قلنا للإنسان الراشد: {النار محرقة أو حارة} فالبنية سليمة لكن ليس فيها فائدة بالنسبة لهذا(الراشد) بحكم تجربته. أما إذا قلنا لطفل صغير لم يجرب ذلك بعد: {إياك والنار فإنّها حارة} فإنّه يستفيد من التركيب لعدم تجربته من قبلُ.

يقول د. عبد الرحمن الحاج صالح: هذه النظرة تفطن لها النحاة العرب فميّزوا بين المعنى والفائدة فقد قالوا: بأنه لا بد لكلّ كلام غير محال من معنى يدلّ عليه، ولكنّه ينبغي أن يفيد في الأصل، فقد يكون غير مفيد أي: غير حامل لفائدة (لخبر يجهله السامع) وذلك مثل: "النار محرقة" فإن قيل: هذا لمن اختبر خاصية النار فإن هذا الكلام وإن كان ذا معنى إلاّ أنّه لا يأتي بشيء جديد بالنسبة إلى المخاطب، ولهذا أهمية عظيمة جدا؛ لأنّه الأساس الذي بنيت عليه نظرية الإفادة الحديثة (Théorie de l'information).[1]

إن الوظيفية إذا طبقناها على الكلم سنلجأ ثانية إلى التمييز بين المعاني؛ لأن الهدف الذي تمتاز به هو التمييز بين المعاني، ممّا يمكن المخاطب من الفهم وإدراك شيء كان يجهله أو هو جاهله، وهذا هو الأساس الذي جعل هذه المدرسة تجعل الوصول إلى المعاني كمقياس لتشخيص القطع من الكلام والكشف عن هويتها.

المبادئ الأساسية للمنهج الوظيفي: فعند هذه المدرسة أن المعاني تتغير بتغير اللفظ، وهذا يقتضي شيئين في الحقيقة: إذا تغير اللفظ فلا بد أن يتغير المعنى، وإذا ثبت على حالة واحدة فلا بد أن يثبت المعنى، ولذلك فإنّ استمرار القطعة من اللفظ على بنيتها مع استمرار

1- دراسات وبحوث في علوم اللسان، د. عبد الرحمن الحاج صالح، ص: 86 (هامش).

المعنى لهو دليل على أن هذه القطعة كلمة برأسها أو تصرفها مع تصرف المعنى لهو دليل على التقابل وبالتالي على وجود أكثر من كلمة.

ولمعرفة الكلم واستخراجها من النص يؤدي بنا إلى أن نختار عددا من القطع من المدونة لا تختلف من جهة ألفاظها ومعانيها إلاّ بشيء قليل ثمّ نقارن بينهما لكي نستنبط منها القطع التي تتفق لفظا ومعنى أي: الأجزاء المستمرة البنية والمعنى من جهة ثمّ القطع التي يتغير لفظها من جهة أخرى ومثال ذلك:

مجموعة (أ)

1 – أَخْرَجَتُلْكِتَاب.

2 – أَخْرَجْتُكِتَابَنْجَمِيلا.

3 – أَخْرَجْتُكِتَابَزَيْدِنْ أَمْسْ

4 – أَخْرَجْتُكِتَابَهُو

مجموعة (ب)

5 – أَخْرَجَتُلْوَلَدْ.

6 – أَخْرَجْتِلْوَلَدْ.

7 – أَخْرَجْتِلْوَلَدَنْصَغِيرا

8 – أَخْرَجَلْوَلَدْ

التحليل: فإذا لاحظنا هذه التراكيب نجد أن الهمزة تكررت في أوّل كلّ جملة، وأن مجموعة الأحرف الأربعة هي التي تدلّ على معنى.

- {**الهمزة**}وحدها لا تدل على معنى {**أخ**}لا تدلّ على معنى {**رج**} لا تدل على معنى. أما مجموع هذه الحروف تدلّ على معنى {**أخرج**}.

ثمّ نجد الضمائر: {**تُ. تَ. تِ. عدم وجود التاء** في الشاهد 8} وعدم وجود التاء هي أيضا قطعا أخرى تدلّ على معنى. {تُ} وحدها إذا أقمنا مكانها {تَ} تغير المعنى. والدليل على أنّ التاء كلمة وحدها بدون اللام عدم وجودها معها في الجملة التي تلي الجملة الأولى.

-{**لْ**}كلمة وحدها. {**ك**}لا تدل على معنى{**كتا**}لا تدل على معنى {**كتاب**}تدلّ على معنى، ونشير هنا أن ليست العبرة في الدلالة على المعنى وإنّما في المنهج الذي يقطع به النّص. فالوظيفيون يقطعون ثمّ يشخصون الوحدات.

أخرج/ت/لْ/كتاب/: فلكلّ كلمة في المقطع وظيفة تؤديها.

نلاحظ أنّ هناك قطعةًلم يتغير شكلها في جميع هذه الأمثلة وهي {**الهمزة**} المفتحة مع {**الخاء**} الساكنة {**والراء**}المفتوحة و{**الجيم**} الساكن إلاّ في الشاهد رقم 8 فإنّها مفتحة فنستنبط من الموردين بعد أن يكونوا أخبرونا عن معاني هذه الألفاظ أنّ معناها لم يتغير {**أَخْرَجْ، أَخْرَجَ**}رغم اختلاف القرائن فهي دائما تدلّ على حدث في الإخراج فيما مضى، فنستدلّ على أنّ هذه القطع كلمة على حدة وندرجها في جنس الكلمات التي تدلّ على حدث وفي صنف المنقطع منه.

- أما القطعة التي تليها وهي {**ت**} في مجموعة (أ) فإنّنا نلاحظ أنّها غير داخلة فيما بعدها؛ لأنّنا نراها باقية في هذه المجموعة على حالها أما في مجموعة (ب) فنلاحظ، أما في الشواهد رقم 5 و6 و7 فقد تغيرت الحركة فيها وعدم وجودها في الشاهد رقم 8. ومع ذلك فلابدّ أن نحكم على جميع هذه الأشكال أن {**ت**} مضمومة ومفتوحة ومكسورة وعدم موجودة فهذه القطعة على أنّها كلمات لأنّ المعنى قد تغيّر بتغير اللفظ، ثمّ إنّنا نلاحظ أن ما جاء بعدها قد تغّير هو أيضا من الشاهد الأوّل {**ت**} متلوّة بـ{**لام**}، والشاهد الثاني مضمومة غير متلوّة بـ{**لام**}وهذا دليل على أن{**ت**} بحركتها كلمة على حدة وأنّ {لام} الساكنة التي تتلوها في الشاهد الأول ليس فيها، فإذا سألنا الموردين عن المعنى الحاصل لوجود هذا {ت} عرفنا أنّها علامة للفعل السابق تدلّ على ما يدلّ عليه الاسم المظهر مثل: زيد وعمرو لأنّها دائما تشير إمّا إلى المتكلم وإمّا المخاطب، ونستنتج من عدم وجودها في اللفظ أنّ علامة الغائب هو عدم علامة (وبهذا يكتشف أن العلامة العدمية تقوم مقام علامة محسوسة).

وخلاصة القول: فإن أصحاب هذا المنهج يرون أنّه يجب على الباحث أن يحاول دائما أن يعرف ما هي القطع الصوتية التي تؤدي وظيفة في عملية التبليغ أي: تلك التي لها دور في التمييز بين المعاني ويتم له ذلك بإجراء عمليتين مترابطتين:**التقطيع** لمدرج الكلام إلى قطع صغيرة ويسمى بالفرنسية segmentation (وهذا أولي فقط) ثم يحاول أن يتأكّد من أنّها كلمات أي: ألفاظ تؤدي معنى وذلك **باستبدال** commutation هذه القطعة بقطعة أخرى في سياق واحد أو في سياقين مختلفين قليلا.

والسؤال: هل يتغير المعنى إذا استبدلنا هذه القطعة بتلك أو يستمر جزء من هذا المعنى إذا غيّرنا السياق؟ فكلّما استجاب واقع اللغة حكمنا على كلّ القطع بأنّها عناصر قائمة بذاتها مميزة لها وظيفة، وإذا لم يستجب حكمنا على هذه القطعة بأنّها وجه من وجوه الأداء أو كيفية من هذه الكيفيات للأداء (تسمى بالعربية اللثغة[1]) وهي كيفية يختص بها الفرد فينحرف بها عن الأداء الشائع. أما إذا كانت خاصة بجماعات من الناس بحسب توزعهم الجغرافي فتسمى **لغة** بمعناها القديم أي: كيفية لهجية تخصّ جماعة بعينيها كما قال سيبويه: "هذه لغة طي، هذه لغة تميم، والإمالة[2] كيفية لهجية، والتفخيم[3] وهذا يقتضي أن هناك بدلا اختياريا وبدلا ضروريا:

[1]-اللثغة: أن تعدل الحرف إلى حرف غيره، والألثغ الذي لا يستطيع أن يتكلم بالراء، وقيل: هو الذي يجعل الراء غينا أو لاما أو يجعل الراء في طرف لسانه أو يجعل الصاد فاء، وقيل: هو الذي يتحول لسانه عن السين إلى الثاء، وقيل : هو الذي لا يتم رفع لسانه في الكلام وفيه ثقل، وقيل: هو الذي لا يبين الكلام، وقيل: وهو الذي قصر لسانه عن موضع الحرف ولحق موضع أقرب الحروف من الحرف الذي يعثر لسانه عنه والمصدر اللَّثَغُ ولَثَغَ لسان فلان إذا صيره أَلْثَغُ لَثِغَ بالكسر يَلْثَغُ لَثَغًا والاسم اللُّثْغَةُ والمرأة لَثْغَاءُ وفي النوادر:{ ما أشد لَثَغَتَه وما أقبح لُثْغَتَه} فاللَّثَغَةُ الفم واللُّثْغَةُ ثقل اللسان بالكلام وهو ألثغ بين اللثغة. (لسان العرب، ابن منظور، 448/8).

[2]- الإمالة: وهي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف نحو الياء لضرب من تجانس الصوت، فكما أن الحركة ليست بفتحة محضة كذلك الألف التي بعدها ليست ألفا محضة، وهذا هو القياس؛ لأن الألف تابعة للفتحة، فكما أن الفتحة مشوبة فكذلك الألف اللاحقة لها.(لسان العرب ، ابن منظور، 512/1).

[3] - والتفخيم في الحروف ضد الإمالة وألف التفخيم هي التي تجدها بين الألف والواو كقولك : {سلام عليكم ، وقام زيد} وعلى هذا كتبوا {الصلوة والزكوة والحيوة} كل ذلك بالواو؛ لأن الألف مالت نحو الواو وهذا كما كتبوا {إحديهما وسويهن} بالياء لمكان إمالة الفتحة قبل =الألف إلى الكسرة.(لسان العرب ، ابن منظور ، 450/12).

البدل الاختياري: أو ما يسميه الوظيفيون التنوع الحر Variante libre فالإمالة بدل اختياري أو جائز فهناك من يميل وهناك من لا يميل، فإذا كانت هذه الظاهرة منتشرة في جميع الناس في جهة من الجهات تسمى (لغة)، أما إذا كانت هذه الظاهرة يختص بها فرد من هذه الجهة كأن يميل أحد الأفراد في جماعة لا تميل فهذه تسمى (لثغة).

البدل الضروري: وهو ما يسمى عند الوظيفيين التنوع التركيبيcombinatoire Variante وهو الذي يضطر إليه جميع الناس ولا بد أن ينطقوا هكذا؛ لأنّه يتعذر عنهم النطق بغير ذلك كالقلب الذي يحدث في كلمة {ميزان} التي يحدث فيها إبدال الواو الواقعة بعد كسر ياء فلا يمكن النطق بها إلاّ بهذه الكيفية.

إن أصحاب المذهب الوظيفي بنوا منهجهم على مفهوم الاشتمال، ولعل ما اشتهر عندهم من التحليل التقطيعي للكلام إلى وحدات يسمونها بالفونيمات فإنّهم يكتفون بتقطيع مدرج الكلام إلى أدنى القطع الصوتية تتحدد كلّ واحدة منها بقابليتها للاستبدال بقطعة أو أكثر من قطعة مع بقاء الكلام كلاما مفهوما وعند ذلك ينظرون هل يتغير المعنى فإذا تغيّر المعنى حكموا على القطعة بأنّها تحصيل (actualisation) لفونيم يدخل في النظام الفونولوجي للغة معيّنة وإلاّ فهو مجرد وجه من وجوه الأداء (variante)، وبهذا تظهر ميزة هذا المذهب الذي يكتفي باستخراج الوحدات وإدراجها في نظام تقابلي ليس غير، ويزعمون أن هذا النظام السكوني من المتقابلات هو بنية اللغة(ما رأينا في مستوى الأصوات).

ولا يفوتنا أن نذكر أنّ د. عطا محمد موسى يرى أن التواصل اللغوي يعدّ أحد تصورين أكدتهما هذه المدرسة في سياق تناولها وظيفة الجملة وهما: وظيفة اللغة في التواصل، والوظائف التي تؤديها مستويات اللغة.

وأنّ هذا التصور ينادي بثلاث وحدات للجملة هي: المسند ويعبر به عن أقلّ درجة من هذه الدينامية، والمسند إليه ويمثل أعلى درجة منها، وأما العنصر الثالث فهو الوحدات الانتقالية(الإضافية)أو ما يسمى بـ(Transition Element)مثل الظرف والحال وأدوات النسخ والشرط لاستقامة الجملة نحويا. ويلاحظ أنّ هؤلاء الوظيفيين يعتدون المسند إليه ما يمثل المعلومة الجديدة في الرسالة اللغوية. [1]

[1] - مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، د. عطا محمد موسى، ص: 305.

نقد المنهج الوظيفي: وهذه المدرسة لم تسلم من انتقادات العلماء، فقد أحصوا لها عيوبا كثيرة وانصبت انتقاداتهم لكونها تعتمد على شيء غير محسوس لتعود إليه بعد ذلك وهو المعنى وهو شيء غير محسوس فالمنطلق لابد أن يكون من شيء لا يختلف فيه الناس أي: الانطلاق من المعلوم إلى المجهول، وهو ما يسميه علماؤنا الانطلاق من الشاهد إلى الغائب ولم يجد لغويو هذه المدرسة أية حجة لردّ هذا الانتقاد.

وهناك ملاحظة أخرى تؤخذ على هذه المدرسة وهي أنّ مستويات اللغة ليست على هذه البساطة التي أرادها الوظيفيون فليس هناك الدوال والوحدات الصوتية (التقطيع المزدوج) زيادة على الجمل بل وحدات أخرى لم يتفطن لها الغربيون اللـهم إلاّ البعض منهم كاللغوي الأمريكي Chomsky واللغوي الفرنسي (كانيوبين).

2- **المدرسة الاستغراقية أو القرائنية** Distributionnalisme: انبثقت هذه المدرسة من المجهودات التي بذلها اللغويون في وصف اللغات الأمريكية الأصيلة (لغات "الهنود الحمر")وصفا موضوعيا علميا. وكانت هذه المحاولات بالنسبة إلى الزمان الذي بدأت فيه التحريات في عين المكان عويصا جدّا إذ كان عهدا ازدهرت فيه النظريات والمناهج التاريخية وهي لا تنفع واصف الأوضاع اللغوية، فاضطرّ الباحثون الأمريكيون في أوّل أمرهم إلى أن يرتجلوا المناهج المناسبة لموضوع بحثهم، ثمّ استنبطوا شيئا فشيئا من مباشرتهم لعملهم الوصفي التصنيفي مبادئ وقوانين جمعوها في نظرية عامة معتمدين في ذلك على الكثير من أقوال ويتني (Whitney)[(1)]. وأوّل من فعل ذلك هو فرانتس بواس (F. Boas) في 1911م وتلاه سابير (E. Sapir) ثمّ بلومفيليد (Bloomfield). وابتداء من 1920م صارت اللسانيات الأمريكية تمتاز عن البحوث الأوروبية وأخذت طابعها الخاص خصوصا بعد أن استعار بلومفيليد (Bloomfield) فكرة البيهافيورية من علماء النفس الأمريكيين وطبقها على التحليل الوصفي اللغوي ثمّ تعداها إلى نظرية شاملة عميقة جدّا بناها على مفهوم الاستغراق (كان يسميه Fonction مع أن اللفظ غير صالح لهذا المعنى ثمّ استبدل بمصطلح آخر أكثر ملاءمة Distribution ومنه سمي المذهب

[1]- ويتني (Whitney) هو أوّل من حاول أن يحدد مضمون علم اللسان بحصره هذا المضمون في المظهر اللغوي المحض وهو الوضعية والبنية والصورة، أما غير هذا المظهر فليس عنده من اختصاص اللغوي بل من اختصاص الفيزيائي (علم الصوت) والفيزيولوجي (علم وظائف الأعضاء) والنفساني (علم النفس اللغوي) والفيلولوجي (دراسة النصوص القديمة)... وغير ذلك.

Distributionnalisme ...وننوه هاهنا بعمل ثلاثة من العلماء البارعين الذين لم يكتفوا بما وجدوه عند بلومفيليد (Bloomfield) وسابير (E. Sapir) وهم: هوكيت (C.F. Hockett) وبايك (K.L. Pike) وهاريس (J. Harris).[1] وقد استمرّ علمهم حتى اليوم بجهود تلاميذهم وإخلاص مريديهم.[2]

منهج المذهب الاستغراقي: يتصف المذهب الاستغراقي بامتناعه من النظر في كلّ ما هو خارج عن اللفظ المسموع أي: ما لا تدركه حاسة السمع، إذ يعتقد أصحابه أن الوصف للغة هو وصف لواقع الألفاظ في الكلام وبالتالي فهو دراسة لكلّ ما تحمله العناصر اللغوية من القرائن يمينا وشمالا أو كلّ ما يمكن أن تقترن به على مدرج الكلام وذلك مثل: {أعطى الرجل الولد تفاحة}، {أعطى زيد القطّ اللبن}، {أعلم الرجل الولد الخبر} فالظاهر أن مفردة {الرجل} و{زيد} من جهة و {أعطى} و{أعلم} من جهة أخرى يندرج كلّ منهما في فئة واحدة من أجل تكافؤ الموقع. مما يبيّن أنّ منهج هذه المدرسة يعتمد على استغراق القرائن ويتفق مع المنهج الوظيفي أنّه يرمي إلى نفس الغاية وهو تقطيع مدرج الكلام إلى عناصر(أي: إلى وحدات قائمة برأسها)وأنه يعتمد أيضا على عملية الاستبدال لا كما يفهمها الوظيفيون بل على شكل آخر، ويفارقه في امتناع أصحابه من اللجوء إلى المعنى واعتماده كمقياس تحليلي لتحديد العناصر، وحجتهم في ذلك أنّ المعاني إنّما تتبيّن في الألفاظ فإذا اعتمدنا على المعنى لنكشف على اللفظ الذي يدلّ عليه حصل الدور(أي: حلقة مفرغة). فإذا كان أمر هذه المدرسة على ما ذكرناه فما هو المنهج المعتمد لدى هذه المدرسة؟ وعلى أيٍّ أساس بني مفهوم الاستغراق؟

إن المبدأ الأساسي الذي يعتمده أصحاب هذا المنهج هو أن كلّ وحدة لغوية في نظام اللسان استغراقا قرائنيا خاصا بها ويعنون بهذه التسمية مجموعة القرائن والسياقات التي يمكن أن تجئ بها أو تظهر في الوحدة اللغوية، والمقصود بالقرينة أو السياق هو ما يحيط بالشيء يمينا وشمالا في مدرج الكلام، فهي بالنسبة لكلّ نوع من السياق تحلّ محلا معيّنا تلزمه، ومثال ذلك

---

[2]- دراسات وبحوث في علوم اللسان، د. عبد الرحمن الحاج صالح، ص: 154.

[3] - أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجم: أحمد مختار عمر، ص: 226.

الفعل فإنّه لا يمكن أن يسبقه حرف إضافة(حرف جرّ)، وكذلك إنّه لا يمكن أن يتلوه إلاّ الاسم باستثناء الظرف وحرف الجرّ يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما حتى قال ابن جني : إن الظرف يعمل فيه الوهم. وقال : إن الظرف يجوز فيه من الاتساع ما لا يجوز في غيره.[1] وهذا المكان الذي تلازمه الكلمة أو الوحدة اللغوية يسمى بالموقع وحدوث هذه الأشياء في مواقعها[2] يسميه هؤلاء اللغويون occurrence (بمعنى وضع في مكانه إما بعد وإما قبل) أما وقوع شيء مع شيء فيسمى co-occurrence.

فإذا أحصينا بالنسبة لكلّ أنواع الكلمات كلّ ما يمكن أن يقع قبلها من أنواع العناصر وأن يقع بعدها من تلك الأنواع استطعنا بذلك أن نكشف عن هويتها أي: نتعرف على كيانها.

تنبيه: يحب أن نفرق بين موضع وموقع: فأما الموضع فالمقصد منه موضع الكلمة من الجملة ويسمى بالفرنسية virtuelle position مثال ذلك: ضربت زيدا فكلمة زيدا له موضع واحد وهو المفعولية، أما موقعه في الجملة فله موقعان فقد يكون مقدما أو مؤخرا والموقع يسمى بالفرنسية (position matérielle).

ملاحظة حول المذهب الاستغراقي ومقارنة بين المذهبين: حاول الاستغراقيون كما ذكرنا أن يستغنوا عن مقياس المعنى بحصر كلّ السياقات الممكنة للقطع الصوتية، وبذلك كان اهتمامهم موجّها أكثر إلى القرائن اللفظية (ما يجري في مدرج الكلام أي: المحور التركيبي Axe syntagmatique) فهذا وإن كان قريبا من التصور العربي الذي بُنِيَ على ما كانوا يسمونه "قسمة التركيب" (combinatoire) أو قسمة المواقع كما يسميها الرماني في شرح الكتاب فإنّه لم يخرجهم أبدا من النزعة التشخيصية الساذجة أي: تلك التي تشخص الوحدات بإدراجها في أجناس متداخلة بعضها في بعض لأنّهم لم يهتموا بالنظر في العلاقات المباشرة (غير المتداخلة) التي تربط بها العناصر التي تدخل فيها ومثل هذا العمل التحليلي التشخيصي

---

[1]- الخصائص ابن جني، 20/2.

[2] - قال الأستاذ : "ونعني بـ (مواقعها) في الكلام مدى تقبلها لما يأتي قبلها وما بعدها وهو ما يسميه الرماني بقسمة الموقع (ونظيره في اللسانيات الغربية Distribution ومنه سمي المذهب Distributionnalisme إلاّ أن المفهوم العربي أدقّ وأعمق ونعني بكيفية حدوثها مواقع الحروف من الأعضاء الصائتة التي تُحدثها.

يَجْرُونَهُ على مستوى الدوال (الوحدات الدالة morphemes) فهاهنا أيضا يقطعون الكلام إلى أصغر أجزائه ممّا يدلّ على معنى نفس الطريقة التي يقوم بها الوظيفيون.

وهنا نقول: إن كلا المذهبين يعتمد على التقطيع والاستبدال إلاّ أنّنا نحتاج أن نتذكر أن التقطيع يقع على مدرج الكلام (أي: التسلسل الصوتي للكلام الأفقي) تتعاقب فيه العناصر اللغوية كلّ واحد منها بحسب مستواها. فإذا تركبت الحروف ينتج عنها عناصر دالة على معنى ذلك، فإذا تركبت هذه العناصر بكيفية مخصوصة تصبح كلاما (والفرق بين الكلام والكلم)هو أن الكلم الوحدات الدالة لا تدلّ على فائدة، بينما الكلام يدلّ على معنى وعلى فائدة فهناك ثلاثة مستويات:

- مستوى الأصوات وهذه لا تدلّ فيها العناصر على معنى.
- مستوى الوحدات الدالة والعناصر فيها تدلّ على معنى.
- مستوى التراكيب وفيه تدلّ العناصر على فائدة ومعنى.

فالكلام إذن هو مجموعة من الكلم يمكن أن تدلّ على فائدة وعلى معنى؛ ولكن إذا سألنا من جاء؟ وكان الجواب: {زيد} فزيد يدلّ على معنى وعلى فائدة إذا قلنا:{زيد} منقطع عن كلّ سياق فإنّ هذه الكلمة لها معنى لكن الفائدة فيها معدومة بالنسبة لنا كراشدين.

وإذا قلنا: {القمر جبنة} هذا التسلس ليس فيه فائدة ولكن مهيّأ ليكون له معنى: (فالشاعر قد يستعمل هذا التركيب ويكون فيه معنى مجازي) قلنا : مهيّأ أي: جعل اللغة مثل الأدوات مهيّأة لتدلّ على معنى : (المفتاح ممكن أن يستعمل كسلاح لضرب إنسان مع أنّه لم يعد لذلك؛ فاللغة أيضا مهيّأة لتستعمل لأغراض متعددة ، فممكن أن تستعمل للتبليغ ، وممكن استعمالها للتأثير، وممكن استعمالها للإخبار وللفت النظر، فهذا التعدد والتنوع في الأغراض مفيد بالنسبة لنا كمفكّرين.

هذه الأداة تحت تصرف الإنسان ولولاها لما استطاع أن يفكّر ، وعلى هذا نقول: إن الفكر ليس هو اللغة وإنما يتحدد ويتجسد باللغة بناء على هذه الملاحظة إذا ظهر عنصر فهذا المكان (في المدرج) فلا بدّ أن يتلاشى فيما بعد؛ لأنّ العنصر اللغوي لا يمكن أن يدرك إلا بعد فناء العنصر السابق له (أي: كلّ عنصر لغوي يحدث بعد عنصر قبله وقبل عنصر بعده فلا يحدث عنصر لغوي مع عنصر لغوي آخر دفعة واحدة.

يمكن أن نقسم هذا المدرج إلى أماكن تأتي فيها العناصر اللغوية متعاقبة، وأن كلّ عنصر يختص بمكان معيّن يتبوّأه بعد عنصر آخر سبقه على المحور التركيبي. ومحور يتم فيه الاستبدال أي: أن هناك محورين اثنين:

المحور التركيبي: وهو الذي يجري فيه الكلام بالفعل حيث يحدث فيه أجزاؤه إحداها تلو الأخرى (أي: تأتي فيه العناصر اللغوية متصلة متعاقبة وهو ما يسميه دي سوسير (axesyntagmatique).

المحور التصريفي: Paradigmatique يقع فيه استبدال عنصر بعنصر آخر، والملاحظ عند الاستبدال أنّ الكلمة التي تأتي مكان أختها لا بد أن تشاركها في الجنس، وهذا الاستبدال هو الذي يدلّ على ماهية الكلمة؛ فإذا أمكن الاستبدال فهمنا أنّ هذه الكلمات من جنس واحد وهذا المحور يسميه دي سوسير (Axe associatif).

المحور التركيبي ←

قد	قام	زيد
ما	قام	زيد
هل	قام	زيد
هل	ضرب	زيد
هل	ضرب	عمرو

{قد} و {قام} العلاقة بينهما استدراكية تركيبية، أما العلاقة بين {قد} و{ما} و{هل} فهي علاقة اشتراكية.

أما فيما يخص العناصر غير الدالة فقد يلجأ الاستغراقيون أصحاب المنهج القرائني إلى مقياس لا يعتمد على المعنى، وعندهم إذا كان العنصران اللغويان يأتيان دائما في سياق فلابدّ أن يعتبر حرفا أو عنصرا واحدا، وعلى العكس من ذلك إذا أتيا في موضعين يختلفان دائما أو بعبارة أخرى إذا تعذّر أن يأتي أحدهما في نفس السياق الذي يظهر فيه الآخر ففي هذه الحالة أيضا يعتبران عنصرا واحدا.

ففي العربية مثلا: الفتحة الصريحة والممالة هما حرف واحد؛ لأنّ الفتحة الممالة فرع من الفتحة الصريحة، والدليل على ذلك أنّه لا يكون هناك فتحة ممالة إلاّ إذا كان هناك فتحة

صريحة ، وتكون الإمالة لوجود كسرة قبل الفتحة الصريحة مثل: {عماد}حيث يمكن أن نحدث الإمالة في الفتحة لمجاورتها الكسرة ، ويمكن أن تأتي الفتحة الصريحة بدون إمالة.

أما بالنسبة في حالة الصوتين الذين يوجد أحدهما ولا يوجد الآخر فهناك مثال: الصاد التي كالزاي لا توجد إلاّ في بعض القبائل العربية وتكون دائما ساكنة، وفي جوار دال وكذلك في اللغة الإسبانية كلّ حرف شديد بين حركتين ينطق به بين الشديد أو كالرخو بشرط أن يكون مجهورا.

إن المبدأ الأساسي الذي أشرنا إليه وهو النظر في القرائن أو السياقات هذا المبدأ يمنح المنهج الاستغراقي موضوعية كبيرة، ولهذا فهو أصعب بكثير من المنهج الآخر من حيث التطبيق؛ لأنّه يقتضي أن يستقري الباحث كلّ السياقات التي تأتي فيها العناصر الدالة، فإذا كانت نصوص المدونة ذات حجم كبير تعذّر عليه ذلك إلاّ أن العملية أصبحت الآن ممكنة بفضل الأدمغة الإلكترونية ؛ وبهذا الصدد فلابدّ أن نشير إلى أنّ اللغوي الأمريكي هاريس (Harris) قد استطاع أن يصوغ هذه العملية صياغة رياضية محضة وذلك بإخضاعها لإحدى الحقائق العلمية التي ترجع إلى تحليل العناصر في داخل مدرج الكلام والتي برهن عليها الروسي مركوف (Markov).

مفهوم التصريف: عرفنا من ذي قبل أن للغة مستويات وهي مستوى العناصر الدالة وغير الدالة، والعناصر التي تدلّ على معنى. والدراسة التي تتناول الكلم وأبنية الكلم كموضوع بحث في ذاتها تسمى باللغات الأجنبية Morphologie وقد يضاف إليها Morphologie-lexical وهي دراسة أبنية الكلم. أما دراسة الحروف فتسمى Phonologie. أما دراسة الجمل فتسمى syntaxe ودراسة الكلم والجمل مجتمعة تسمى Morpho-syntaxe .

أما عند العرب فإن الأول يسمى علم الأصوات وأما الثاني فيسمى علم التصريف وهو دراسة الكلم من حيث بنيتها.

والسؤال الذي يطرحه الباحث في مستوى الكلم: كيف تتركب الحروف لتحدث من تركيبها الكلم أي: العناصر الدالة؟ فالمطلوب هنا هو الوصف الشامل لجميع تراكيب الحروف غير الدالة في داخل الكلم ، ودراسة الصيغ التي تبنى عليه هذه الكلمة.

التصريف والفونولوجية ودراسة الجمل:

- **أما الفونولوجية** فتتناول الحروف غير الدالة بقطع النظر عن كيفية تركيبها مع بعضها بل تنظر في كيانات الحروف وتحددها بالتقابل بينها وفي صفاتها داخل النظام الصوتي وأهمّ شيء لتحقيق ذلك هو التمييز بين الحرف كجنس من أصوات وبين الأصوات التي يؤديها الفرد أو جماعات قليلة من الناس.

- **أما التصريف** فتغيير حروف الكلمة الأصول بزيادة أو نقصان أو إبدال للمعاني المطلوبة منها أي: تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي:

فالأول كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف والثاني كتغيير {قول وغزو} إلى {قال وغزا} ولهذين التغييرين أحكام كالصحة والإعلال، وتسمى تلك الأحكام علم التصريف ولا يدخل التصريف في الحروف ولا فيما أشبهها وهي الأسماء المتوغلة في البناء والأفعال الجامدة، فلذلك لا يدخل فيما كان على حرف أو حرفين إذ لا يكون كذلك إلا الحرف كـ{باء الجر ولامه وقد وبل} وما أشبه الحرف كـ{تاء قمت} و{نا} من {قمنا} وأما ما وضع على أكثر من حرفين ثم حذف بعضه فيدخله التصريف نحو: {يد ودم} في الأسماء ونحو : {ق زيدا} و{قم} في الأفعال.

قال ابن الحاجب:" التصريف علم تعرف به أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب". ويريد ابن الحاجب أن صيغة الكلمة لا يراعى فيها كلّ ما هو حادث عن تركيبها مع غيرها مثل الإعراب والتنوين فقطعة{كتابٌ ، كتابٍ ، كتابًا} هذه القطع الثلاثة هي على وزن {فعال} ولا نشير إلى هذه الكلم إذا ما حدث في الكلمة من اختلاف الإعرابي وغيره.

دراسة الكلمة من حيثُ بُنْيَتُها تسمى بالتصريف، والمراد ببنية الكلمة هو صفتها ووزنها وهيأتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها وهي عدد حروفها المركّبة وحركتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضوعه مثل كلمة: {رَجُل} هذه الكلمة تتألّف من عدد من الحروف والحركات فيها: ثلاثة حروف وحركتان وهي: {راء} متلوة بفتحة و{جيم} متبوعة بضمّة و{لام} والحركة بعدها لا تعنينا لأنّها حركة إعراب.

فالحركات التي ذكرت هي حركة بناء الكلمة: { رَجُل} يعني عناصر تسهم في حدث البنية يمكن أن يشاركها في البنية كلمة { عَضُد} فهو نفس تركيب الكلمة الأولى، فالصيغة إذًا شيء مجرد ينطبق على آلاف الألفاظ، ولهذا مثّل العرب الوزن بالرموز فاتفقوا

على تسمية الحرف الأول: {فـ}والحرف الثاني {عـ}الحرف الثالث: {ل}وبمجموعها {فعل} وهذه الحروف تسميها الرياضيات الحديثة المتغيرات وهو تجريد رياضي ساعدهم في ضبط البنية، ومن هنا يجب أن ننتبه إلى ما يطرأ من القلب: {يئس}وزنها فعل {أيس} وزنها عفل، {قاض} وزنها فاع، {قسيّ} وزنها فعيّ، إن البنية الواحدة قد تكون اسما أو فعلا أو صفة.

أمّا فائدة التصريف فحصول المعاني المختلفة المتشعبة عن معنى واحد والعلم به(أي: بالتصريف) أهم من معرفة النحو في تعرف اللغة؛ لأن التصريف نظر في ذات الكلمة والنحو نظر في عوارض الكلمة.

واشتقاق التصريف من صرفت الشيء إذا قلبته في الجهات فتصرف أي: قبل التصرف وصرفته بالتخفيف فانصرف أي: قبل هذا الأثر. وحروف الكلمة الأصول هي التي تلزم الكلمة في جميع تصاريفها إلا لعارض.[1]

- **أما دراسة الجمل:** تنظر في تراكيب الكلم في داخل الكلام وتنظر في الجملة المفيدة كيف تتكون؟ وكيف تصاغ؟ وما هي نوعية العلاقات التي توجد بين أجناس الكلم عندما تتركب بعضها ببعض؟

ولقد حدد اللغويون الجملة بأنّها الوحدة الكلامية الدنيا، وتراءت من خلال ملاحظاتهم أنّها الملفوظ المنسجم تركيبيّا تتألّف من ضربين من التراكيب الجملة الفعلية والجملة الاسمية. ورجعت مفاهيمهم إلى محور الإسناد. فالجملة عملية إسنادية ترتبط فيها العناصر بالمسند.واختص المسند بكلّ ملفوظ أدنى مصاحب بوسائل وأدوات أو يخلو منها.وهو ما تعقد حوله الجملة. وبه تتحدّد وظائف مختلف المؤلّفات.

ويصل بنا البحث إلى تعاريف الجملة قد تعددت واختلفت باختلاف وجهات نظر اللغويين، وأيًّا ما كان الاختلاف فالجملة مجموعة العلاقات النحوية الرابطة بين أجزاء الكلام ربطا وظيفيا، وتتكون من مركبين متميّزين الأول المركّب الاسمي والثاني المركب الفعلي،

---

[1] - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، 360/4، اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء، 219/2.

وهذان المركّبان بهما تتحقق عملية الإبلاغ، كما تعدّ الجملة الملفوظ الذي ارتبطت كلّ عناصره بعنصر منه هو المحور لعملية الإبلاغ أو هي أقلّ قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر.(1)

ونكاد نلمس التعريف نفسه عند الأستاذ د. عبد الرحمن الحاج صالح الذي عدّ الجملة لا كنواة لغوية تدلّ على معنى وتفيد بل على أنّها حكم وأنّ محور هذا الحكم هو الكلمة. ولهذا أهمية عظيمة جدّا لأنّه الأساس الذي بنيت عليه نظرية الإفادة Théorie de l'information كما بيّناه سابقا.

الجملة عند البنوية الوظيفية: تنطلق البنوية الوظيفية في تعريف الجملة من نظرتها العامة للغة باعتبارها أداة تواصل تحلل بواسطتها التجربة البشرية تحليلا يختلف من مجموعة إلى أخرى عن طريق وحدات ذات دلالة وبشكل صوتي اللفاظم (monèmes)(2) فمن هذه النظرة إلى اللغة جاءت فكرة (الجملة الوظيفية) عند أصحاب هذا الاتجاه، والتي تقوم أساسا على وجوب التمييز بين وظيفتين إخباريتين لهما أهمية دلالية، وهاتان الوظيفتان تتمثلان في المسند والمسند إليه. ومن هذا التصور لوظيفة اللغة والجملة تعرّف البنوية الوظيفية الجملة بأنّها "قول تتبع فيه جميع العناصر مسندا واحدا أو عدّة مسانيد معطوفة على بعضها بعضا".(3) ويظهر من هذا التعريف التركيز على عنصر المسند إليه في الجملة لاتصافه بصفة لازمة له ألا وهي (المركزية) وتعني أن المسند إليه هو الوحدة الدالة المركزية في الجملة والتي تضاف إليها وحدة دالة تركيبية (المسند). ويلاحظ على هذا تعريف الجملة عند البنوية الوظيفية استبعاده لعنصر (التنغيم) نظرا لكونه طابعا لغويا ضعيفا.(4)

مفهوم الجملة البنوية الاستغراقية: ويشكل مفهوم التركيب منطلقا أساسا لتحديد الجملة عند البنوية الاستغراقية فإنه يشمل المشتقات والكلمات المركبة والجمل، والتركيب الأكبر عند الاستغراقيين في أيِّ قول يسمى جملة، وانطلاقا من هذا المفهوم فإن البنوية

1- أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ص: 191.

2 - أهم المدارس اللسانية، عبد القادر المهيري وزملاؤه، ص: 41.

1- مبادئ اللسانية العامة، أندريه مارتينيه، ترجمة: أحمد الحمو، المطبعة الجديدة – دمشق، 1985/1405.

2- دلالة تركيب الجمل عند الأصوليين، موسى مصطفى العبيدان، ص: 39 - 40 .

الاستغراقية تعرف الجملة بأنّها "تركيب لغوي مستقل لا يحتويه تركيب لغوي أكبر بموجب علاقة قواعدية معيّنة، فمثلا قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ {6} تَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ {7} قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ ﴾ [النازعات:6-8] ففي هذا الملفوظ ثلاثة تراكيب ولا يمكن اعتبار أحدها جزءا من الآخر، فكلّ واحد منها يسمى جملة، أما في قوله تعالى: ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ ﴾ [الانفطار:5] فقوله: (قَدَّمَتْ) منعزلا يمثل جملة ولكنّه في سياق الآية وليست بجملة خارجها؛ لأنّه جزء من تركيب أكبر، وعلى هذا فإن الجملة هي تركيب من ملفوظ...ومما تجدر الإشارة إليه أنّ مفهوم الجملة عند البنوية الاستغراقية لا يخرج عن مفهومها عند أنظوان ميي.[1]

أما مفهوم الجملة عند ريمون طحان فيرى: أن الجملة من ناحية الدلالة هي أقلّ كمية من الكلام، وهي من ناحية البنية تركيب يتألف من ثلاثة عناصر أساسية وهي:

(أ)- المسند: وهو الذي يبنى على المسند إليه ويتحدث به.

(ب)- المسند إليه: أو المتحدث عنه أو المبني عليه، وهو الذي يتميّز بحمل إشارة الضمة التي تلحقه لتعلم أنّه مسند إليه.

(ج)-الإسناد: وهو العلاقة الضمنية التي تربط المسند بالمسند إليه. وقد تضاف إليها عناصر أخرى حين لا تكتفي العملية الإسنادية بذاتها.[2]

ودرس الباحثون المحققون التركيب بمقتضى المؤلّفات المباشرة للجملة فهو وحدات كبرى بها وحدات صغرى لها "سلوك" داخل النظام، وانتقل النحو من دراسة الحالة إلى علم تعاملي وتركّز النظر على السياق.

وتغيرت بعض المفاهيم نحو التركيب الذي اعتبره البعض قد أهمل، فاختص بالجملة وحدّد بنيتها وبلور مكانة التركيب خاصة مع النحو التوليدي التحويلي. وصارت دراسة

---

[3] - كتاب Bloomfield (Language) نقلا عن كتاب دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين ، د/موسى بن مصطفى العبيدان، ص: 40.

[1] - سلسلة الألسنية، ريمون طحان وأنيس فريحة، ص: 54.

الجملة دراسة للقوانين اللغوية لدى المخبرين الذين اختصوا بكفاءة لغوية محور اهتمام الواصف. وأصبحت النظريات في الجملة تتناول وصف التركيب العام فتحدّدت المبادئ الوصفية تبعا لذلك.[1]

تنبيه هام: البنية شيء والجملة شيء آخر، فمئات الجمل قد تكون لها بنية واحدة فهناك البنية كبنية، ووظيفة البنية في دلالتها على المعنى؛ لأنّ هناك الشيء الذي هو راجع للإفادة وهناك الشيء الذي يرجع للبنية {كِتَابٌ، كُتُب} كأننا سبكنا هذه المادة في الوزن {فُعُل} وهذا معنى التفريع، والزيادة هنا سلبية فبدلا من الزيادة وقع حذف، وهذا معنى الزيادة ليس فقط الزيادة الإيجابية على خطّ أفقي إنّما هو تحويل عمودي أيضا، وهذا مفهوم السبك أو الصياغة، لكنّ اللسانيات الحديثة لا تعتني بهذا وإنّما تقطع فقط، فهي لا تنظر إلى صوغ الكلمة والصوغ يعتمد على تحليل أفقي وتحليل عمودي.

البنوية الأوروبية هي الوظيفية والبنوية الأمريكية هي الاستغراقية والفرق بينهما في النظر؛ إذ إن البنوية الأوروبية تعتمد في تحليلها على مبدأ الاختلاف اللفظي باختلاف المعنى واعتمادهم على مفهوم الوظيفة زيادة على ذلك. بينما البنوية الأمريكية الاستغراقية تعتمد على مفهوم الاستغراق وهو استفراغ جميع القرائن وجميع السياقات التي تظهر فيها الوحدة اللغوية (أو المجموعة الكاملة من القرائن المستفرغة بالنسبة للعنصر الواحد).

مقارنة بين اللغات السامية واللغات الهندية الأوروبية في مستوى تفريع الكلم بعضها من بعض: من اللغات السامية اللغة العربية وهي الوحيدة التي حافظت على أكثر المزايا التي كانت اللغة السامية الأولى للأمم البائدة تمتاز بها، هذا يقال على مستوى الكلم وجميع المستويات الأخرى : الحروف والتراكيب وغيرها، وكانت اللغات الهندية الأوروبية في أقدم العصور [ما يقرب من 100 قرن] تمتاز هي أيضا بما زالت العربية تمتاز به وهو اشتقاق الكلم المبني على تركيب الأصل والصيغة، أو بالأحرى على قولبة الأصول من سياقات الحروف [الأصل الثنائي والثلاثي أي: أمثلة وأوزان معلومة معدودة تدلّ هي نفسها على معنى إلاّ أن

---

[2]- التركيب عند ابن المقفع، المنصف عاشور، ص: 15، انظر: الألسنية العربية، ريمون طحان.

اللغات الهندية الأوروبية تغيرت بكيفية سريعة (لكثرة حركات أصحابها ونزوحهم من مكان إلى آخر) فأصبحت شيئا فشيئا تجمد طرق الاشتقاق حتى صار الاشتقاق في أكثر الأحيان أفقيا أي: بزيادة زوائد على الأصل؛ والأصل نفسه لم يعد يتكون من حروف صوامت بل من كلمات بسيطة جمدت فيها الصيغة الأصلية، وذلك مثل الفرنسية الحالية forme تدل على معنى أصلي عام وهو الصورة، فإذا زيدت فيها الزوائد في أوّلها وآخرها بقيت على ما كانت عليه في صيغتها الأولى، إلاّ أنّها تدلّ على معناها والمعاني الزائدة التي دخلت عليها بتلك الزوائد informer وقد يتغير اللفظ الأصلي لسبب صوتي فقط عند دخول الزوائد عليه، وقد يكون هذا النظام الاشتقاقي الطاعن في القدم الذي كان يشبه نظام الاشتقاق العربي أو السامي.

يقول د. علي وافي: إن اللغات الهندية الأوروبية تختلف عن اللغات السامية فيما يتعلّق بأصول الكلمة من أربعة وجوه:

الوجه الأوّل: إن أصول الكلمات الهندية الأوروبية ليست متحدة في عدد أصواتها كما هو شأن الأصول السامية، بل تختلف في ذلك اختلافا كبيرا، فمنها الثنائي، ومنها الثلاثي، ومنها الرباعي...وهلمّ جرّاً.

الوجه الثاني: أن أصول الكلمات الهندية الأوروبية ليست مؤلّفة من أصوات ساكنة فحسب كما هو شأن أصول الكلمات السامية، بل تختلط فيها الأصوات الساكنة واللينة.

الوجه الثالث: إنّ أهمية الأصوات الساكنة لا تزيد في اللغات الهندية الأوروبية عن أهمية الأصوات اللينة لا في الدلالة ولا في النطق ولا في الرسم كما هو الشأن في اللغات السامية.

الوجه الرابع: أن الأصل الدال على المعنى العام للكلمة هو نفسه بمنزلة كلمة مستقلّة يمكن فصلها والنطق بها على حدة. وقد يتحقق أحيانا هذا الفصل في الواقع فيبقى الأصل في الكلمة مجردا من كلّ عنصر آخر، على أنّه في حكم الثابت أن جميع أصول الكلمات الهندية

الأوروبية كانت في عصورها الأولى حينما كانت اللغة غير متصرفة تستخدم وحدها عارية من كلّ زيادة[1].

أنواع الدوال: عند الغربيين ما يسمى بـ Morphème أو Monème وهو الوحدة الدالة Unité significative غير أنّهم لا ينظرون إلى هذه الوحدات إلاّ في داخل التسلسل الكلامي (مدرج الكلام) على شكل قطع من الكلام تتوالى الواحدة تلو الأخرى.

فنظرتهم من حيث التحليل تقطيعية Segmentation أو إيجاد القطع الصغرى التي تدلّ عل معنى أو لا تدلّ على معنى، فكلّ قطعة لا يمكن أن تحلّ أكثر ولا تدلّ على معنى تسمى عندهم فونيم.

وهذا جعلهم يصطدمون بكثير من الصعوبات ولكنهم رغم ذلك فقد تمسكوا بهذا المنهج لماذا؟ إذا بحثنا في التراث اليوناني نجد أساسه هو تجميد وتسكين الظواهر، حتى إنّ الحركة عند أرسطو شيء غير معقول، وعندهم أنّ العقل يستطيع أن يفهم الأشياء وهي ساكنة.

وعند التجميد نصل إلى الوحدات التي تتكون منها، وهذه الفكرة عند الغربيين من أقدم العصور، وقد خرج عن هذه القاعدة بعض الأعلام الغربيين قديما مثل أرشميد، وجليلونوس، وديكارت، وغاليليه، ونيوتن [وحين كان يقول أرسطو: إن العقل لا يستطيع أن يفهم الشيء إلاّ إذا كان ساكنا جامدا وبه يصل إلى الوحدات وبذلك] فهو يتأمّل الأمور خارجة منها الحياة إلاّ العرب والهنود والصينيون كانوا ينظرون إليها وهي متحركة [فالسكونية مثلا: تنظر إلى النص مكتوبا جامدا كأن تقول: {ضرب}Monème فقط في حين أننا نحن نحلل هذه الكلمة إلى صيغة ومادة.

مفهوم المزج أو امتزاج الدوال أو تداخل الدوال: يقول مارتيني Martinet: كما أنّ أوّل عملية في مستوى الفونولوجي تنحصر في تحصيل العناصر الدالة إلى وحدات صغرى متتالية وهي الفونيمات phonèmes فكذلك تنحصر العملية الأولى هاهنا في تحليل الكلام أو

---

[1]- علم اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، ص: 201، ط: 6، سنة 1386هـ /1967م، دار نهضة مصر للطبع والنشر.

القطع من الكلام إلى ما تتركب منه من وحدات صغرى ذات مدلول وهي التي نسميها بالمونيم Monème، ولكي يظهر هذا المدلول Signifié ينبغي أن يكون الكلام مخالفا من حيث مكوّناته الفونولوجية لما قد يكون عليه لو لم يكن فيه هذا المدلول [الأساس عنده هو التقابل والتخالف والتفاضل]{صام، عام}و{سار، صار} أي: كلّ لفظة على معنى تخالف الأخرى، ومع ذلك فمن الممكن أن يكون لمدلولين اثنين لفظان يدلان عليهما إلاّ أنّ أحدهما داخل في الآخر حتى يستحيل على الباحث تحليلهما إلى قطعتين متتاليتين، ومثال ذلك بالفرنسية الغاية(= إلى) ومدلول التعريف بالأداة(=أل)اللذان تدلّ عليهما فأما الأول: (à)في الرسم /a/ في النطق والثاني(le) في الرسم(l∂)في النطق إلاّ أنّهما إذا التقيا في موضع واحد من مدرج الكلام، وكانا متبوعين بحرف صامت صارا لهما لفظ واحد، وصارا على لفظ واحد وهو(au)في الرسم(o)في النطق ويمكن أن نمثل بما يلي:

Je vais à l'hôpital

Je vais au marché

وفي الإنجليزية مدلول القطع، والمدلول الحدث الماضي، فأما الأول فيدلّ عليه هذا اللفظ cut في الرسم (KλT)في النطق، أما المدلول الثاني فيدلّ عليه في الأكثر (ed) فإذا تقارب في الكلام ظهرا على صيغة cut (KλT)، إن النظرة التاريخية تفسر هذه الظواهر فنجد أنّ اللاتينية الفصيحة ليس فيها أداة تعريف فاستعاروها من لغتهم وأدخلوها.

ويرى مارتيني Martinet أن هذا الامتزاج هو نوع خاص من تلك الظاهرة العامة ألا وهي: أن المدلول الواحد قد تدل عليه الوجوه المختلفة من الألفاظ حسب ما تقتضيه تصاريف الكلمة.

الفعل في اللغة الفرنسية أثناء تعريف مادته الأصلية تتغير مثل (aller) الذي هو al لأن (l) الأخرى زائدة، فإذا صرفناه إلى الصيغة التي تدلّ على المستقبل فنقول : (J'irai) الأصل هنا (i) وحده؛ لأنّ (rai) تدلّ على المستقبل، أما إذا صرفناه إلى الصيغة التي تدلّ على الحال (Je vais) الأصل هنا (v) نفس الفعل تتغير مادته الأصلية من صيغة إلى أخرى، وهذا التغيير موجود في كلّ اللغات. ومن خلال ما قدمناه نجد أن الفعل (aller) له أربعة صيغ (al) و (i)

في قولهم: (j'irai) و (v) في قولهم: (Je vais) (ay) في قولهم : (Tu ailles) حسب ما يراه مارتيني Martinet ويقول : إن هذا شيء عام ، وأن كلّ لفظ له وجود، وكلّها تدلّ على معنى واحد وهو معنى الذهاب، وهذه لم تغير المعنى مهما اختلفت أي: كلّ وجه بدل ضروري في محلّه رغم اتفاقها في المادة الأصلية، إلاّ أنّ لكلّ وجه مقامه المناسب لا يقوم مقامه الوجه الآخر.

وقد زاد مارتيني Martinet على ذلك فقال: إنّ للباحث الخيار بالنسبة إلى لفظة مثل : sang في الرسم و /M a/الألمانية بمعنى (غنى) وصيغة الماضي singen (الغناء) إن شاء قال بأن المونام المتقطع /M...‌/معناه الغناء وفي داخله المونيم /...a.../يدلّ على الماضي وإن شاء بأنّ /M a/هذا هو امتزاج لفظي للدلالة على معنيين مختلفين. وهذه النزعة التقطيعية المفرطة أدت البنويين الغربيين إلى التعسف وإلى تخيير الباحثين بين أنواع المفاهيم التي تصوروها على إثر قصورهم لبنية اللغة، وهو تصور ناقص إن لم نقل خاطئ؛ لأنّ أصحابه لم يلتفتوا إلى التحليل العمودي وإلى وجود الكثير من القطع الكلامية التي لا يمكن أن تحلّ أكثر بمحض التقطيع مع كونها تدلّ على أكثر من معنى واحد، فمفهوم المزج وإن كان معقولا من حيث التقطيع إلاّ أنه لا يمكن أن تحدد به وحده بنية اللغة وبنية الكلام؛ لأنّ للكلام محورين وهذا يعرفه كل واحد، ومع ذلك فإن اللغويين البنويين لم يوفّقوا بعد في إدماج أحدهما في الآخر.

المتقطع من الدوال Monèmes dis-continus : إذا نظرنا إلى هذين السياقين رأيناهما من /Kurō/ و /NuKurō/ لاحظنا أنّ كليهما يدلّ على معنى الجري، فإن اعتمدنا كلام البنويين يخبروننا /ō/يدل على المتكلّم ومن معه فيكون بالعربية (نحن) وبالفرنسية (nous) بمعنى أن هؤلاء nous...ō عنصر متقطع، وهذه الدالة المقطعة يوجد جزء منها في جهة وجزء في جهة أخرى وما بين الجزأين عنصر آخر (cour) وهو دال على الجري.

وخلاصة هذه المسألة: أن cour تدلّ على معنى الجري في كلا العبارتين: nous courons بهذه الصيغة الدالة على الحال أوcourons بالصيغة الدالة على الأمر، أما العناصر الأخرى /ons/تدلّ على المتكلّم مع من معه فتكون وحدها في الأمر/courons/ أما في الإخبار أو الخبر فإنّها تكون مع /nous /، والدليل على ذلك فإنّها قابلة للاستبدال بـ/vous/ تصبح /ez/ [vu/kur/e]وعلى هذا ينبغي أن نحكم على هذه العبارة courons nous بأنّها مكونة من

دالتين : cour من جهة و.ons ....nous من جهة أخرى، وهذه القطعة أو هتان القطعتان اللتان وردتا متقطعتين تعتبران عنصرا واحدا إلاّ أنّهما وردتا مفصولتين ودخل بينهما عنصر أخر يدلّ على حدث من الأحداث.[1]

يقول اللغويون الأوروبيون: إن الوحدات المتقطعة قد تقلّ في لغة وتكثر في أخرى ولاحظوا أيضا أنّ اللغات السامية وخصوصا العربية تحتوي على الكثير من هذه الوحدات.

أما طريقتهم في التحليل فهم لا يريدون أن يكون لهم تصور آخر غير التقطيع والتمسك به وحده دون مراعاة الانتظامات التي تنظم عليها أجزاء أي: دون أن تراعى الصيغة التي صيغت عليها، ممّا أدى بهم إلى كثير من التعقيد في التحليل. وما انجر على ذلك من التعسفات كالوحدات مثل ons وnous في قولهم: nous courons فهما وحدة عندهم ذات قطعتين، كلّ هذا يدلّ على أنّ وحدات اللغة ليست كلّها قطعا صوتية، بل هناك مثُلٌ مجردة لها دلالة وينبغي أن نعلم أنّ المثال هو مفهوم يعمّ كلّ اللغة أي: يوجد في جميع مستوياتها الدالة على معنى وهي في اللغة العربية:

(1)- **المستوى الصرفي**: وهو أدنى المستويات الدالة، وهو الكلمة ولها مُثُل كثيرة لكنّها محدودة، ويسمي العرب مثال الكلمة وزنا وبناء. ويعبر عن الوزن (بالفاء و العين واللام) وما زاد بلام ثانية وثالثة، ويعبر عن الزائد بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال فإنه بالتاء وإلا المكرر للإلحاق أو لغيره فإنه بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة.[2]

(2)- **المستوى اللفظي**: وهو اللفظة ولها مُثُل: واحد للاسم وثلاثة للفعل (وهو مستوى استقلالية الوحدات).

---

[1]- مبادئ في اللسانيات العامة، أندري مارتيني، ترجمة د. سعدي زبير، ص: 94 (بتصرف).

[1]- الشافية، جمال الدين أبي عمرو عثمان الدويني، ص: 6،دار النشر المكتبة المكية،مكة المكرمة، تحق: أحمد حسن العثمان، ط:1.

(3)- **المستوى التركيبي**: وليس ناتجا عن تركيبات الكلم، بل قد تكون عناصره أشياء أخرى وهذه العناصر (الوحدات التركيبية) تنحصر في العامل والمعمول الأوّل والمعمول الثاني والمخصص.فقسمة التركيب تخص هذه الأربعة لا غير، وهي تخضع لقوانين معيّنة...[1]

المقوّم القريب أو الجزء المكوّن constituant immédiat: إن البنوية الأمريكية تخالف البنوية الأوروبية التي تعتمد في تحليلها على مبدأ الاختلاف اللفظي باختلاف المعنى واعتمادهم على مفهوم الوظيفة زيادة على ذلك. وهذه النظرية تقرّ بأنّ الكلام ليس سلسلة من الأصوات الدالة فقط بل هو متكوّن من عناصر متفاوتة تنتمي من أجل ذلك إلى مستويات مختلفة وتحتوي الكبرى منها على الصغرى على شكل تنازلي. ولذلك مثّل (هوكت) هذا التداخل بعُلَب تتداخل بعضها في بعض.

وأوّل من حاول صياغة هذه النظرية (ز. هاريسZ. Harris)اللساني الأمريكي المشهور من استعمل هذه اللفظة. وأول من أدخل مفهوم **المقوّم القريب** immédiat constituantهو بلومفيد Bloomfieldوهو بنوي أمريكي-كما مرّ بنا- ويعتبر أبا اللسانيات البنوية الأمريكية وكان معاصرا للنفسانيين السلوكيين، والمبدأ الأساسي الذي بني عليه المذهب الأمريكي ينحصر هو أيضا في التحليل الأفقي أي: في التقطيع الأفقي إلاّ أنّهم لا يراعون في تحليلهم للكلام المعنى أو كلّ ما يرجع إلى المعنى، ولذلك يلجأون إلى مفهوم آخر وهو مفهوم البناء construction أو التركيب فالبناء عندهم هو مجموعة كلامية لها دلالة لا يعني أنها تدلّ على معنى، إنّما شيء يقبل أيَّ عبارة سليمة مقبولة للتفاهم مثلا : {كتاب زيد} فهذا بناء أما {ـه} من {كتابه}فإن {ـه}ليس بناء ومثلها {الكتاب الذي}فالصلة بدون حشوها لا تدلّ.

إن العبارة the old man who lives thère كلّها تكون بناء فإذا قلنا: man who فهذا ليس بناء ولا يؤدي إلى تركيب، وإنّما التركيب يحصل بـthe old man وكذلك بـ lives there.

---

[2]- دراسات وبحوث في اللسانيات العربية ، د. عبد الرحمن الحاج صالح، ص: 95.

أما ما يسمونه بالـconstituant وهو المقوم القريب أو غير القريب فقد يكون وحدة دالة أي: مورفيم أو بناء أيٍّ تركيب يدخل في بناء آخر أوسع فكلّ واحد من المقوّمات في الجملة السابقة تتداخل بعضها ببعض على شكل اندراج أو تضمن، ونعني بذلك أنّ لكلّ مقوّم مقوّماتٍ أصغر وهكذا، إلى أن نصل إلى أصغر المقوّمات الدالة أي: التي لها دلالة.أما استخراج المقوّمات المتداخلة فيكون على هذه الكيفية :

1-His son's honse	1-Le fils de pierre/ écrivait une lettre
2-His son's honse	2-Le fils/ de pierre/ écrivait/ une lettre
3-His son's honse	3-Le fils/ de pierre/ écrivait/ une lettre
4-His son's honse	4-Le/ fils/ de/ pierre/ écrivait/ une/ lettre

تحليل هذه الجمل على ضوء المنهج الوظيفي:

المجموعة الأولى: نقطّع المثال الأول على هذا النحو:

His/son's honse

نكون بذلك قطعناه إلى جزأين. وننتقل إلى المثال الثاني ونقطعه إلى جزأين كذلك لكن بنظرة أخرى مخالفة للأولى.

His son's/honse

ويجب أن ننبه على أنّنا لسنا متأكدين من هذا التقطيع، إلاّ أنّنا نواصل التقطيع للمثالين الباقيين لنرى بعد ذلك أين وصل بنا التقطيع:

أما الثالث فنقطعه كما يلي: his/ son's/honse

وأما المثال الرابع فنقطعه كما يلي: his son's honse

لكن هاهنا هذا التقطيع إلى ثلاث قطع سيكون له تأويلان أي: تفسيران إما أن نعتبر his son's honse ثلاثة دوال وإمّا أن نعتبر هذه الثلاثة دوال هي دالتان الأولى: his......honse. والثانية: son's وهنا نسأل فأين الصحيح من هذه التقطيعات الأربعة؟ بعد استقراء كلّ احتمال نجد أنّه من الصعب أن نحكم من تلقاء أنفسنا أنّ المقوّم الفلاني هو المقوّم الصحيح، وعلى هذا فإنّ المقابلة بين العبارات المتشابهة هي التي تبيّن لنا الصحيح من الخطأ، وعلى ما ذكرناه فإنّنا نجد أن his son's يمكن أن نضع مكانها jonh's وتقوم مقامها، وبناء على ذلك فإنّ التقطيع الثاني للجملة الثانية من مجموعة (أ) هو الصحيح أي:His son's/honse.

نقد هذا التحليل: إنّ أصحاب هذا المنهج اكتفوا بالتقطيع الأفقي ولم يتطرقوا للتقطيع العمودي، ولم يستغلوا كلّ الاستغلال طريقة التعاقب وطريقة المقابلة وأهملوا المعنى.

وإذا انتقلنا إلى المجموعة (ب) فيمكن تقسيم الجملة الأولى إلى مقومين كبيرين المقوّم الأوّل Le fils de pierre بحيث يمكن أن نستبدله بكلمة Paul والمقوّم الثاني écrivait une lettre يمكن أن نستبدله lisait un livre، وكلّ مقوّم لابد أن يقسم إلى مقوّمات أصغر كما هو مبيّن في المثال، وكلّما صحّ السكوت معناه أنّ هناك محلّ تقطيع.

Le fils جزء من المقوّم الأكبر الذي يتضمنه écrivait وجزء من المقوم الذي يتضمنه وهذا التحليل إلى مقوّمات متداخلة كأنّها علبة داخل علبة. واللغة ليست فقط نظاما من الأجزاء متداخلة بعضها مع بعض، فهناك أشياء أخرى لابد من مراعاتها.

إن هذا التداخل بين الأجزاء التي تتكوّن منها العبارات هو شيء ثابت موجود في جميع اللغات، ويطلق عليه emboîtement إلا أنه غير كاف لتفسير جميع أسرار الكلام وبالأحرى جميع الأبنية الكلامية؛ لأن هناك ظاهرة أخرى وهي ظاهرة التحول والتصرف وهي عمودية وليست أفقية، والغربيون قد التفتوا إلى هذا المحور ولم يستهينوا به إلاّ أنّهم نظروا إليه على حدة ومقطوعا غير مرتبط بالمحور التركيبي أو نظروا إلى التركيبي معزولا عن المحور الآخر.

مستوى التركيب: في نظر البنويين الغربيين تنقسم الدالة باعتبار تركيبها في مستوى الكلام المفيد إلى ثلاثة أنواع :

(1)- العناصر المستقلّة Monèmes autonomes.

(2)- العناصر الوظيفية Monèmes fonctionnels.

(3)- العناصر غير المستقلّة Monèmes dépendant.

- **العناصر المستقلّة**: إن العنصر المستقل أو اللفظ الدال هو ما يدلّ على وظيفته بنفسه ولهذا يقال: إنّه مستقل وليس تابعا لغيره، ويكفي أن يذكر وحده، ومن أجل ذلك يمكن أن ينفصل عن الكلام بتقديم وتأخير دون أن يحدث أي تغيير في المعنى، وذلك مثل:

فكلمة Hier , il y avait fête au village Hier يمكن أن تكون في الأوّل أو في الوسط أو في الأخير؛ فهي وحدة مستقلّة بذاتها، فإذا رجعنا إلى وظيفة هذه الكلمة نجدها تدلّ على مفهوم مستقل بنفسه، أي: اليوم الذي مضى من زمن الحديث فهو ظرف زمان، والواقع أنّ الظروف كلّها تدلّ على معنى بنفسها.

- **أما العناصر غير المستقلّة** فهي جميع الدوال الأخرى وفي هذا المثال نفسه نجد il غير مستقل بدون avait و y كلّ هذه الدوال لا تستقلّ بنفسها فلا تكون إلاّ مع غيرها. لكن قد يصير العنصر غير المستقل مع غيره تركيبا يكون له القدرة على التقدم والتأخر syntagme [ومعناه التركيب من عنصرين فأكثر ممّا يدل على معنى] ومثل في المثال السابق au village يمكن أن يستقل مثل ما تستقل كلمة Hier تقديما وتأخيرا، ومن هنا نعلم أنّ هناك نوعين من المستقلات:

العنصر المستقل بذاته، والتركيب المستقل وهذا يسمى syntagme autonome .

- **أما العناصر الوظيفية** فهي تلك التي تدلّ على وظيفة غيرها من ألفاظ داخل الخطاب، فإذا دخلت على غيرها أفادت شيئا زائدا في الذي دخلت عليه، وذلك مثل جميع ما يسميه العرب حروف المعاني (حروف الجر، والعطف والحروف التي تدلّ على النفي) وجميع الألفاظ التي تحدد وتعيّن دلالة غيرها أو دلالة الألفاظ التي تكون معها.

ونثبت هاهنا مفاهيم أخرى باللغة الفرنسية ذكرها Martinet ونقلت عنه في قاموس اللسانيات وهذا نصّه:

Martinet: est dit fonctionnel tout "monème" grammatical qui indique la fonction d'autres monèmes ex:

- Il a donné ce livre à ton fils.
- Il est parti avec ton fils.

(à) et (avec) sont des monèmes fonctionnels : ils indiquent la fonction syntaxique du segment (ton fils) en le rattachant au noyau prédicatif.

إن مصطلح الوظيفي عند Martinet هو كلّ دالة نحوية التي تعيّن الوظيفة في وحدات دالة أخرى مثل الجملتين التاليتين:

Il a donné ce livre à ton fils.

Il est parti avec ton fils.

فإن (à) و(avec) هما دالتان وظيفيتان تعيّنان وظيفة التركيب النحوي للقطعة (ton fils) عندما تربطها بالنواة الإسنادية.

Contrairement aux modalités qui jouent un rôle secondaire dans l'énoncé (elles se rattachent au seul terme q'elles déterminent et sont dites centripètes) les monèmes fonctionnels y jouent un rôle essentiel (ils se rattachent à l'élément central et sont dit centrifuges) Ex: Il est parti avec ton fils , (avec) rattache (ton fils) à (est parti) (c'est un élément centripète par rapport au centre de l'énoncé) avec ton fils

وعكس الكيفية التي يؤدي دورا ثانويا في الجملة (فهي ترتبط إلى عبارة واحدة (seul terme)التي تحددها التي تسمى دافعاً نحو المركز). وأما الدوال الوظيفية فتؤدي دورا أساسيا (فهي ترتبط إلى المقوّمات المركزية التي تسمى طارداً مركزياً أو المبعد عن المركز، ومثال ذلك : Il est parti avec ton fils فإن قوله: (avec) تربط (ton fils) إلى (est parti) فهذا عنصر دافع نحو المركز بالنسبة لمركز الجملة(أي: الملفوظ) (de l'énoncé) وهو قوله: (avec ton fils).[1]

بهذه المفاهيم الثلاث، ومفاهيم أخرى يحاول مارتيني Martinet أن يبني نظرية يفسّر بها ظواهر اللغة في مستوى التركيب ثمّ إنّ الوظائف الدلالية التي تسمى عنده fonction تنقسم هي أيضا إلى أساسية وغير أساسية. فأما غير الأساسية فتسمى عنده بالمخصصات déterminant وأما الأساسية فهي التي تكون على أساسها وتنشأ منها الجملة مثل:

Hier , le directeur de la banque a dicté une lettre de quatre pages au secrétaire particulier qu'il avait fait venir.

فهو ينظر إلى المقوّمات القريبة لكنّه لا ينظر إليها من زاوية الدالة Hier وحدها عنصر مستقل، le directeur de la banque تدلّ على مدلول أساسي وكذلك a dicté ...إلخ فهذه الجملة لها خمس دلالات أساسية ويحدّد بها ما يسمى المقوّمات بالكلام أي: كلّ مجموعة لها معنى قائم بذاته ، وفي داخل كلّ قطعة نجد دلالات ثانوية تسمى الدلالات المخصصة فهي التي تربط بين الأجزاء الدالة الكبيرة وذلك مثل قوله: le directeur de la banque فإذا قلنا: "المدير" وسكتنا تبادر إلى الذهن أي مدير، فإذا قلنا: "مدير البنك" خصصنا، وكذلك قولنا: de quatre pages تخصص الرسالة. فداخل قولنا: au secrétaire particulier نجد particulier تخصص secrétaire وأيُّ كاتب يتكلم عنه هو هذا الذي دعاه. وهذا ما يسمى syntaxe

[1] - *Dictionnaire de didactique des langues , R. Galisson/ D. Coste, page: 229 Hachette*

fonctionnel. ولا يقفون عند هذا الحدّ فإنّهم ينظرون إلى ظاهرة أخرى في مستوى التراكيب. أو ما يسميه الغربيون coordination (أي: التنسيق، ويقصد به الربط بين عبارة وأخرى) بحرف عطف عند الغربيين، وعندنا كذلك والعطف هو عطف النسق وهو ما يناسب في النحو العربي عطف النسق.

وهناك ظاهرة أخرى وهو ما يسمى subordination ومعناه الترتيب مع إخضاع المتأخر للمتقدّم أي: جعله تابعاً له، ولا نعني به التوالي فقط فإنّما في إخضاع شيء لشيء كقولنا: {أريد القيامَ} فإن لفظة{القيام} لا يكون لها معنى إلاّ بوجود {أريد}و{أريد أن أقوم} فإن رتبته تأتي بعد {أريد} و{القيام أريد} كقولنا : {زيدا ضربته}. ومع ذلك فإنّ {القيام} و{زيدا}تابعات لما قبلهما فلولا ما قبلهما فلا معنى لهما، وهذا هو التبعية أي: شيء تابع لشيء في النظام مثلا: {رأيت الذي جاء بإخوته أمس}فإن{رأيت}تشرف عن كلّ ما يأتي بعدها.

والترتيب هنا من حيث الاستحقاق، وأما إن تقدّم الخاضع على المخضوع له فهذا لا يغيّر في مفهوم الترتيب (الاستحقاقي)؛ ولذا فاللغات التي فيها إعراب فيها حرية التقديم والتأخير مثل: {زيد ضرب عمرا} وقولك: {عمرا زيد ضرب} وقولك: {ضرب عمرا زيد} فإن التقديم والتأخير هاهنا لا يغيّر في مفهوم الترتيب الاستحقاقي.

وهذا بالنسبة لغير العربية أما اللغة العربية فإن جواز التقديم والتأخير في ما عدا المعمول الأول بالنسبة إلى عامله (أي: المسند والمسند إليه) في الجملة الفعلية؛ لأنّهما النواة الثابتة الأساسية. أما المخصصات الأخرى وهي جميع المنصوبات التي تأتي زائدة وجزء منها يسمى "فضلة" لأنّها تأتي بعد المسند والمسند إليه فيمكن أن تكون قابلة للتقديم والتأخير حسب فحوى الخطاب.

ولابد أن نشير هنا إلى وجود نوع آخر من التحليل ظهر منذ زمان عند علماء الاتصال، وصاحب هذا النمط التحليلي هو شانون الأمريكي وتناوله (هوكت) H.F. Hockett[(1)]

---

[1]- *A Manual of phonology , Hockett , Bloomington 1955 .*

يقول العالم اللساني الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح ناقدا للنظريات البنوية: إن النزعة التقطيعية الساذجة لا يمكنها أبدا أن تحلّل بكيفية مرضية وعلمية الكلمة العربية بل كثيرا من الدوال في عدد من اللغات كالإنجليزية والألمانية؛ إذ ليست كلّ اللغات بنيت دوالها على انضمام قطعة إلى أخرى؛ فهناك من الوحدات الدالة ما ليس من قبيل القطع إطلاقا، وإذا حاول البنوي أن يسلط تحليله التقطيعي على كلمات مثل {أصحاب} فإنّه يتعسف عندما يحاول أن يجد أي قطعة فيها تدلّ على الجمع! وهذا لأن مفهوم المجموعة ذات الترتيب تنقصهم وكذا مفهوم الموضع كما تصوره النحاة العرب.(2)

وفي بداية السبعينات ظهر اتجاه لغوي جديد في أوروبا ينادي بمقولات تداولية جديدة جاء بها باحثون من هولندا وبلجيكا وألمانيا واليابان، فأصبحت موضوع الحديث في تلك الحقبة، ومن هذه المقولات "البؤرة" و"الذيل" و"المحور" و"الاستلزام الخطابي".(3)

وهناك مسألة هامة ينبغي التنبه إليها وهي أنّ الوظيفيين جميعا متفقون على أنّ اللغة أداة تواصل، وذلك ما يميّز الوظيفية، وهذا التصور نفسه هو ما ورثه الوظيفيون جميعا عن دي سوسير.(4)

وأخيرا إن الذي ذكرناه عن النظريات البنوية الأوروبية والأمريكية كان المنطلق الذي انطلق منه تشومسكي Chomsky في بناء نظريته المسماة بالنحو التوليدي التحويلي، وقد أداه ذلك إلى نقد النظريات البنوية الأمريكية المسماة بنظرية المكوّنات القريبة، فما منهج تشومسكي الذي بنى عليه نظريته التي غدت موضة العصر يتمّ كلّ دارس لعلوم اللسان؟ وتحليل هذا المنهج هو موضوع الفصل الثاني إن شاء اللـه تعالى.

---

[2] - دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، د. عبد الرحمن الحاج صالح ، ص: 197.

[3] - نحو علاقة جديدة بين اللسانيات ومناهج تحليل النصّ الأدبي، مصطفى غلفان، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الحسن الثاني، العدد الثالث 1986م نقلا عن "مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين" ، د. عطا محمد موسى، عمان، الأردن.

[4] - مدخل إلى الألسنة ، يوسف غازي ، ص : 265

الفصل الثاني
مدرسة النحو التوليدي التحويلي

Grammaire générative et transformationnelle

قبل الخوض في نظرية (Chomsky) لا بد من معرفة منطلقات الدراسة الوصفية: إن الدراسة اللغوية تعتمد مجموعة من المبادئ النظرية تبلورها دراسة اللغة التي تسعى إلى التأليف بين ما يلوح مبعثرا من المادة اللغوية وتنظيمها حسب نماذج يعالجها العالم اللساني سعيا وراء ملاحظة ثابتة تميّز طرافة الكلام البشري.

وقد نظر النحاة واللغويون في تعريفات اللغة والكلام البشري منذ بدء النشاطات اللغوية والنحوية، وتتفق أغلب الدراسات بقطع النظر عن اختلاف اللغات أنّ اللغة:"مجموعة أصوات يعبّر بها الناطقون عن أغراضهم" لغاية الإبلاغ، ولئن كانت تبدو أوجه الاختلاف في النظريات اللغوية فإنّ المصطلح عليه هو أنّ اللغة ذات ثنائية: دالة مدلولة.[1]

ظهرت في القرن العشرين الكثير من النظريات العامة التي تتطرق إلى التحليل اللغوي كالنظرية البنوية الأوروبية Structuralismeونظرية الاستغراق الأمريكية Distributionnalisme Théorie ثم نظرية النحو التوليدي التي يتزعمها تشومسكي، وكانت هذه الأخيرة أقرب النظريات إلى اهتمامات المهندسين في الرتابيات؛ لأنّ تشومسكي هو أوّل من وضع نظرية الأنحاء الصورية Formal Grammars وهو من اللغويين الذين تزوّدوا بالمعلومات الرياضية في أحدث صورها، وهو جدّ متمكن في هذه المادة حتى ليظنّه الكثير من المهندسين الرتابيين عالما رياضيا -بل ومؤسّسا نظرية رياضية، وقد صارت نظرية الأنحاء الرياضية تدرّس في البلدان الغربية بكيفية إجبارية في جميع المعاهد المتخصصة في الرتابيات (المعلوميات أو الحاسوبيات) والذي جاء من جديد بالنسبة إلى البنويين structuralistes هو هذه الصياغة الدقيقة للتحليل البنوي (المبني على التقطيع والاستبدال) وهو ما سماه بالنحو التوليدي التحويلي، ومفهوم التحويل Transformation هذا لا يوجد أصلا عند البنويين، وهو أهمّ ما أدخل من المفاهيم القديمة في اللسانيات الحديثة. وقد أعطاه تشومسكي صورة رياضية دقيقة خصوصا في السنوات الأخيرة، وقد طوّر هذا العالم فكره النحوي أيّما تطوير ولم يجمده كالكثير من البنويين.

[1]- التراكيب عند ابن المقفع (دراسة إحصائية وصفية) ، المنصف عاشور، ص: 11 (وليس من العسير معرفة من اهتدى إلى مفهوم النظام والبناء).

وإذا كان بعض الاستغراقيين الأمريكيين قد اهتموا أيضا بهذا الجانب للتحليل مثل: (ز. هاريس Z. S. Harris) وهو الواضع لما يسميه بنحو السلاسل String Analysis ويعتبر فيه كلّ نصّ يتكوّن من نواة السلسلة المركزية(أي: أقل ما يمكن أن يتركب من الحروف والكلم) يضاف إليها سلاسل فرعية. وهذه النظرة اتخذها الكثير من الحاسوبيين كقاعدة نظرية وطبقوها عل عدد من اللغات. (وأهمّ محاولة هي محاولة سالكوف Salkoff على الفرنسية. وفيها جوانب لا يستهان بها من حيث فعاليتها)...[1]

ومن هنا فإن دارس علم اللسان بعمق تصادفه كلمات مثل التوليدي générative أو تصنيف الكلام إلى أنواع ودرجات Scal-and-category أو تقسيم الكلام إلى طبقات Stratificational وكلّها تشير إلى نظريات لغوية ونحوية مختلفة كذلك تتردد بعض الأسماء مثل جماعة تشو مسكي (Chomskyan) أو جماعة فيرث الجدد Neo-Firthian وكلّها أسماء لمدارس واتجاهات في الفكر اللغوي وهي ألقاب ارتبطت بمناهج مختلفة في دراسة اللغة انتزعت من أسماء العلماء الذين قاموا باستنباطها.والذي يهمنا من هذه المدارس المختلفة مدرسة النحو التوليدي التحويلي:

- **المدرسة اللسانية (البنوية) تسمى مدرسة النحو التوليدي التحويلي** grammaire générative et transformationnelle ورائد هذه المدرسة العالم اللساني تشو مسكي الأمريكي (Chomsky) ظهرت في نهاية القرن العشرين.

من هو تشو مسكي (Chomsky)؟ وما القصد بالنحو التوليدي والنحو التحويلي عند هذا الرجل؟ إن المقام يقتضي التعريف أوّلا بهذا اللغوي الذي ذاع صيته حتى يستقيم لنا الحديث عن نظريته في علم اللسان.

هو نعوم تشو مسكي (Noam Chomsky) يعد واحدا من كبار علماء اللغة المعاصرين، بل هو زعيم الدراسات اللغوية المعاصرة وصاحب نظرية لغوية جديدة أحدثت ثورة في الفكر اللغوي الذي كان سائدا حتى العقد السادس من القرن الماضي.

ولد (Chomsky) في فلاديليفيا عام 1928م درس علم اللغة والرضيات والفلسفة في جامعة بنسلفانيا، وقد تعلّم شيئا من علم اللغة التاريخي على يد والده الذي كان أستاذا للغة

[1]- دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، د. عبد الرحمن الحاج صالح، ص: 77 - 78.

العبرية، كما تتلمذ على يد عالم اللغة الأمريكي هاريس Harris الذي كان أستاذا لعلم اللغة بجامعة بنسلفانيا، ثمّ أعدّ رسالته للماجستير في اللغة العبرية الحديثة ثمّ حصل على الدكتوراه من الجامعة نفسها.

وفي التاسعة والعشرين من عمره أًصدر كتابه الأوّل "المباني التركيبية" Structures Syntactic عام 1957م والذي بدأ فيه(الثورة)على علم اللغة الوصفي Linguistiques Descriptives الذي كان مهيمنا على الفكر اللغوي حينئذ. وقد تأثر بآراء المدرسة الفلسفية العقلانية التي سادت الفكر الأوروبي خلال القرن السابع عشر والتي كان (ديكارت) من أشهر أعلامها.

وقد كانت آراؤه عن اللغة وطبيعتها مناقضة تماما لآراء أسلافه من اللغويين الوصفيين، وقد أثارت هذه الآراء-ومازالت- كثيرا من الجدل لم يعرف له مثيل في تاريخ الدراسات اللغوية من قبل.[1] وكتابه "**المباني التركيبية**" الآنف الذكر انطلقت منه حركة جديدة بالبحث العلمي اللغوي ألا وهي النزعة التحليلية التي لم تكتف بالوصف المجرد للآليات اللغوية بل تتجاوزه إلى البحث عن الأسباب والعلل التي تجعل منها ما هي عليه في بنيتها ونظامها، وهي نزعة بنوية بالمعنى الواسع، إذ تتخذ البنى اللغوية في حدّ ذاتها كموضوع دراستها الأساسية، وهي تقتضي أنّها لا تنظر إلى التحول الزماني أي: نظرتها آنية وليست زمانية، إلاّ أنّها لا تكتفي بالوصف والتصنيف الناتجين عن المناهج البنوية السابقة. فهذه المناهج كانت تعتمد على التجزئة البسيطة التي تؤدي إلى اكتشاف الوحدات وتصنيفها، ولهذا آخذ (Chomsky) على الذين سبقوه وقوفهم عند حدّ الظاهر من اللفظ وعدم التجائهم أبدا إلى بناء المُثُل التي تنبني عليها عمليات إحداث الكلام وإدراكه.ويمكننا تلخيص المراحل التي مرت بها نظرية هذا الرجل الذي يعدّ بحق رائدا في مجال الدراسات اللسانية في العصر الحديث.

مراحل تطور نظرية تشومسكي: قبل الخوض في تحليل نظرية النحو التوليدي التحويلي نشير إلى أنّ نظرية تشومسكي قد مرّت منذ وضعها سنة (1957م) بثلاث مراحل:

[1] - التعريف بعلم اللغة، دافيد كريسل، ترجم: د. حلمي خليل، ص: 153 – 154 (الهامش).

المرحلة الأولى: بدأت بكتاب "البنى التركيبية" الذي انصبّ فيه على النحو أكثر من الدلالة إلاّ أنّه كان يحس أنّ ثمّة قصورا يعتور نظريته يتمثّل في العنصر الدلالي فاستدرك على نفسه وسدّ هذه الثلمة في كتابه Aspects of Theory of Syntax الذي أصدره سنة 1965م وأصبح العنصر الدلالي هو الأساس في تفسير معاني البنى المختلفة، وقد أطلق على هذا التوجه "النظرية النموذجية" Standard Theory"وفي هذه المرحلة تبيّنت البنية العميقة من البنية السطحية، وجرى تأكيد أن التركيب الباطني للجملة هو المؤهل لتفسيرها دلاليا.[1]

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة قام بإدخال ثلاثة أنماط من القواعد في جسم النظرية: القواعد التفريعية، والقواعد التفسيرية وهي تفسير التراكيب المتولدة في مستوى المكون التوليدي دلاليان وتهدي إلى الطريقة التي يجب أن تسلك للإسهام في ذلك، كما أنها تربط المكون الدلالي بالمكون التوليدي المركبي، والنمط الثالث القواعد المعجمية، ويتلخص إسهامها في إيضاح المفردات المعجمية ووظائفها الدلالية فتتواءم كلّها في تركيب صحيح.[2]

المرحلة الثالثة: ففي هذه المرحلة أجرى تشومسكي على نظريته في الفترة (1971م -1973م) تعديلا بعد شعور ملح أن ضبط بعض الحقائق النحوية سيظل متعذّرا إلاّ إذا جرى تخفيف التجريد الذي تمتاز به البنى العقيمة ، وهو يلخص الصعوبات الماثلة في هذا الصدد بعدم القدرة على تفسير التراكيب الدلالي للموضوع والتركيب العميقة، كما أنّ التفسير الدلالي في التركيب الضميري العائد يعمل على البنية السطحية لارتباطه بقاعدة النبر الصوتي وهو يقترح لحلّ ذلك قاعدتين دلاليتين لكلّ منهما مهمة:

الأولى: مهمتها تفسير البنية السطحية.

الثانية: مهمتها تفسير البنية العميقة.

[1] - التراث وجذور الألسنية، بكري الحاج، ص: 9.

[2] - نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، مازن الوعر، ص: 54 - 55 دار طلاس، دمشق، 1987 م.

إلى جانب ذلك (أي: هاتين القاعدتين) أنّه ألغى فرضية (كاتز وبوستال) القائلة بأنّ التحويل اللغوي لا يغيّر المعنى، وقد أطلق على هذا التعديل "النظرية النموذجية الموسعة".[1]

بيان وتفصيل نظرية النحو التوليدي والتحويلي: إن البنويين الأوّلين كانوا يقصرون جهودهم كلّها في هذا الاكتشاف عن العناصر اللغوية لإقامة التقابل فيما بينها ولا يلتفتون إلى ظواهر التوليد والتحويل فما مفهوم هذين اللفظين عند تشومسكي؟.

- **مفهوم النحو التوليدي:** النحو التوليدي: هو اسم يدلّ على نظرية لغوية في التحليل اللغوي نادى بها العالم الأمريكي المعاصر تشومسكي، والتي أصبحت تدعى فيما بعد "القواعد التحويلية التوليدية"، وقد عرّف تشومسكي "قواعد" اللغة بأنّها جهاز أو وسيلة لتوليد جميع الجمل النحوية الصحيحة في لغة معيّنة، ومما يلفت النظر في هذا التعريف أنّه موجه بشكل رئيسي إلى الجمل باعتبار أنّها الوحدة اللغوية الأساسية، كما أنّه يرى أنّ مهمة القواعد النحوية أن تكون قادرة على (توليد) أو خلق الجمل الصحيحة فقط. وهو يعني بهذا أنّ تلك القواعد يجب أن تكون قادرة على توليد جميع الجمل الممكنة من الناحية النظرية في تلك اللغة، وعلى ذلك فهذه القواعد النظرية الجديدة لا هي قواعد معيارية ولا هي قواعد وصفية للكلام المستعمل فعلا، بل هي قواعد للجمل الصحيحة نحويا على أساس أنّها شكل تجريدي نظري، وبذلك فلا علاقة لها بالصواب والخطأ بالنسبة لاستعمال الفعل للغة.

رفض تشومسكي المنهج الوصفي معتبرا إياه أسلوبا ميكانيكيا لا شيء فيه سوى الوصف للمادة اللغوية، فلكي يحلل عالم اللسان يجب عليه أن يقترب أكثر فأكثر من المتكلّمين الناطقين بلغتهم، وذلك لسبر القدرة اللغوية الفاعلة التي تمكنه من الكلام، ثمّ عليه أن يبدأ بصياغة الفرضيات الشكلية المؤيدة إلى نظرية لسانية شاملة، ثمّ إن عليه أيضا أن يبرهن على صحة نتائجه بدقّة وموضوعية.

يقول د.محمود فهمي حجازي: إن الفكرة الأساسية في النحو التوليدي تتجاوز مجرد الوصف إلى محاولة تحديد "مجموع الإمكانيات التعبيرية" في اللغة قيد الدراسة، وهذه

[3]- نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، مازن الوعر، ص: 46-47، دار طلاس، دمشق، 1987 م.

الإمكانيات كامنة عند مستخدم اللغة حتى يستطيع بالمختزن لديه منها أن يفهم جملا وتعبيرات لم يسبق له أن سمعها أو قرأها.

وليس هذا الفهم بسيطا دائما، فالواقع متغير والمعاني متنوعة، والعلاقات متجددة، ولكن عناصر كلّ لغة متناهية محدودة مهما اتسعت هذه اللغة وتعقدت.[1]

إن فهم تشومسكي للغة كما ذكرنا يختلف تماما عن فهم أصحاب الاتجاه الوصفي، فهو يرى أن اللغة هي تلك القدرة التي يمتلكها كلّ فرد من أفراد مجتمع معيّن بحيث يمكنه-في المناسبات المختلفة- من التعبير عما يريد بجمل نحوية جديدة لم يسمعها قط من قبل. ويسمي هذه الملكة "المعرفة اللغوية"ويعتقد بأن أهمّ مقومات هذه القدرة هي معرفة الفرد بالقواعد الصرفية والنحوية التي تربط المفردات بعضها ببعض في الجملة بالإضافة إلى معرفة مجموعة أخرى من القواعد أطلق عليها اسم القواعد التحولية Transformationel Rules وهذه المعرفة تمكن الفرد من توليد الجمل النحوية الصحيحة والمقبولة في لغة معيّنة. ومن هنا فما المقصود بالنحو التحويلي؟

إن مفهوم النحو التحويلي لا يوجد مثله بتاتا عند البنويين (إلاّ عند هاريس ولكن على شكل آخر غير المفهوم الذي يراه تشومسكي)، أما مفهومها عند تشومسكي فهي القواعد التوليدية والتحويلية في الوقت نفسه، وترى هذه المدرسة أن التحليل اللساني لا يتمّ إلاّ من خلال هذه الخطوات.

1- صياغة فرضية معيّنة قائمة على مجموعة من القواعد المتشكّلة من المواد اللغوية في كلّ لغة من لغات العالم.

2- فحص الفرضية المصوغة وتطبيقها على مواد لغوية أخرى تابعة للغات أخرى.

3- إعادة صياغة الفرضية إذا دعت الحاجة لذلك لشرح الأمثلة اللغوية الشاذة الموجودة في اللغات الأخرى.

4-تثبيت صحة الفرضية والبرهان عليها إذا أمكن.

[1]- علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، محمود فهمي حجازي، ص: 77-78.

إن القواعد في اللغة العربية مثلا هي في أساسها صيغة لسانية حول كيفية صياغة الكلام وعوائقها النحوية والدلالية في اللغة العربية هذه القواعد العربية هي كفاءة غير شعورية عند المتكلم على رأي تشومسكي.[(1)]

لقد انطلق Tchomsky في بناء نظريته المسماة بالنحو التوليدي التحويلي من نقده لأنصار المدرسة الوصفية الذين ينادون من أن مهمتهم تنحصر في النظر إلى ظاهر اللغة أي: إلى الكلام الذي يتفوه به الأفراد ثمّ وصف ذلك الكلام من حيث الشكل Forme. فيرى تشومسكي أن هذه ليست مهمة عالم اللسان فقط بل إن المهمة الحقيقية لعالم اللغة تنحصر في العمل على استنباط القواعد التي تكون أساس اللغة، والتي ليس من الضروري ولا الواقع الفعلي أن يتقيّد بها الفرد دائما في كلامه.

وهو بهذا يرفض الوقوف فقط أمام الوقائع اللغوية التي وقف أمامها الوصفيون، وإنّما يرى أنّ هناك جانبين لا مناص من الاهتمام بهما معا لفهم اللغة الإنسانية.

- **الجانب الأول:** وهو الآداء اللغوي الفعلي performance linguistic actual وهو يمثل ما ينطقه الإنسان فعلا أي: يمثل البنية السطحية surface structure للكلام الإنساني.

- **الجانب الثاني:** وهو الكفاءة التحتية umderlyihg competence وهي البنية العميقة Deep structure للكلام.

وهذان المصطلحان أعني *performance* والكفاءة competence يمثلان حجر الزاوية في النظرية اللغوية عند تشومسكي؛ لأن الأداء أو السطح عنده يعكس ما يجري في عمق التركيب من عمليات، والذي دعاه إلى تجاوز الشكل الخارجي السطحي للجمل والنظر في التراكيب العميقة لها اعتقاده بأنّ ظاهر الجمل يمكن أن يكون خادعا إذا نظرنا إلى المعنى الذي تؤديه؛ إذ من الممكن جدّا أن تتشابه جملتان تشابها تاما من حيث الشكل الخارجي بينما تختلفان تماما في المعنى، فلو قارنا بين جملتين من الجمل الآتية مثل: t was raining cats and dogs

[1] - مجلة اللسانيات، العدد: 6، "مقال لـمازن لوعر بعنوان "النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليدية ص: 27.

هذا المثال لا يمكن ترجمته إلى العربية مع المحافظة على معناه في الإنجليزية؛ إذ لا يمكن أن نقول بالعربية: كانت السماء تمطر كلابا وقططا، ويبقى الكلام على معناه المقصود به؛ لأنّها "عبارة سطحية" وهي تدلّ على شدة سقوط المطر وغزارته، وهي عبارات تشبه الأمثال العربية، فنحن نقول الآن مثلا: "لا ناقة لي ولا جمل" ونقصد (أنه لا شأن لنا بهذا الموضوع).

"كان يبيع قطا وكلبا" ⟵ He was selling cats and dogs

وهذه الترجمة تكشف عن بعض الفروق بين الجملتين، غير أن هناك فروقا أخرى دلاليا ونحويا على الرغم من التشابه الظاهر في التركيب بينهما.

ومثل لذلك نلاحظه بين الجملتين:

I came across the road on a map

I came across the road on a bicycle

ثم أيضا بين الجملتين:

I was kicked by a man

I was kicked by a bus-stop

فهذه الجمل بينها تشابه لا يمكن إنكاره إلا أنه يوجد بينها اختلافات جوهرية من جهة المعنى نشعر بها بسهولة.

ويمكن أن نوضح الاختلافات بين هذه الجمل لا من حيث الشكل وإنما من حيث المعنى فنقول: إن الفرق بين الجملتين الأولين في التركيب النحوي، وكذلك الفرق في المعنى؛ إذ أننا نستطيع أن نعالج الجملة الأولى بطرق لا تنطبق على الجملة الثانية والعكس صحيح؛ إذ نستطيع أن نحول المفعول به في الجملة الثاني من حالة الجمع إلى حالة الإفراد فتصبح الجملة على النحو التالي:

He was selling a cat and dog

بعكس الجملة الثانية لأنّها ستصبح :

I t was raining a cat and a bog

وهذه الجملة الأخيرة غير صحيحة وإن كانت مستقيمة نحويا لكنّها غير مقبولة من ناحية المعنى.

وهناك أيضا جملٌ تحتمل أكثر من معنى لا يميّز بينها التركيب السطحي فجملة مثل:"كان عقاب عليّ صارما" غير واضحة خارج السياق فلسنا ندري إن كان (عليّ) هو الذي عاقب إنساناً آخر أم أنّ أحدا آخر هو الذي عاقب عليّاً. ومثال آخر أكثر إثارة وأشد تعقيدا وغموضا في الجملة التالية:

The police were ordered to stop drinking after midnight

يمكن استنتاج أربعة معان متميزة من هذه الجملة:

المعنى الأول: إن رجال الشرطة قد صارت إليهم الأوامر بمنع الناس من شرب الخمر بعد منتصف الليل.

المعنى الثاني: إن الأوامر قد صدرت إلى رجال الشرطة أنفسهم بالتوقف عن شرب الخمر بعد منتصف الليل.

المعنى الثالث: إن رجال الشرطة قد صدرت إليهم الأوامر وكان وقت صدورها بعد منتصف الليل بمنع الناس من شرب الخمر.

المعنى الرابع: إن الأوامر قد صدرت إلى رجال الشرطة أنفسهم بالتوقف عن شرب الخمر، وكان وقت صدور هذه الأوامر بعد منتصف.

وهذه المعاني جميعا تتوقف على الطريقة التي تقال بها الجملة من حيث التنغيم وتوزيع النبر على أجزاء الجملة.

ونرى أن الذي ينظم العلاقة بين التركيب العميق والتركيب السطحي هي تلك القواعد التي تطبق على الأولى فتحولها إلى الثانية والتي أطلق عليها اسم القواعد التحويلية.(1)

ويسمي Chomsky النظريات التي صاغها بالنحو الصوري (Formal Grammar) والكلام الذي يبنى عليه بالكلام الصوري (Formal Language) ويحدد النحو الصوري هكذا: النحو الخاص بلغة (غ) نعني به نوعا من الآليات (أي: مجموعة من القواعد) يمكنها أن تحدد على

[1]- التعريف بعلم اللغة، دافيد كريستل، ترجم: د. حلمي خليل، ص: 132.

الأقل وبالتحديد الكامل غير متناهية من التراكيب السليمة المنتمية إلى (غ) مع مواصفات أبنيتها. وتنحصر أركان النحو الصوري في هذه الرباعية:

1- مجموعة متناهية (عط)من العناصر الطرفية (Terminal Terms) (تنتهي إليها عمليات التوليد).

2- مجموعة متناهية عغ من العناصر غير الطرفية (هي ألقاب نحوية من اسم /فعل/صفة...إلخ.

3- مجموعة من القواعد وهي من الشكل: س ⟵ ص (تستبدل س بـ ص أو تعاد كتابتها).

4- رمز أوّلي تنطلق منه العمليات.

فبهذا المنطق الرياضي (كأنّه نظام أوّليات Axiomatic)يتولّد كلام صوري وهو يمثّل مجموعة جزئية من مجموعة عط ں ع غ ويحصل هذا التوليد بإجراء العمليات التي تقتضيها القواعد لكن على ترتيب معيّن.

وهذا التوليد غير موجود في النحو الصوري بل هو إجراء له يسمى خورزمية (Algorithme)؛لأنّه مجموعة مرتبة من التعليمات وهي القواعد التي يتكوّن منها النحو الصوري. وقد تفطن تشومسكي إلى أن للأنحاء الصورية علاقة بنظرية الأواليات أي الآلات المسيّرة ذاتيا (Theory of Automata) فهناك شبه كبير بالفعل بين الحاسب (المتصور أو الحقيقي) والنحو الصوري، فكلاهما قادر أن يحدّد أو يولّد (بمجرّد تطبيق العمليات) مجموعة غير متناهية من التراكيب السليمة (هي وحدها) على ما تقتضيه هذه العمليات.

ويجدر بنا أن نشير إلى وجود مفاهيم قريبة من هذه عند العرب: فالعناصر الأولى يقابلها ما كانوا يسمونه بأوضاع اللغة، والثانية هي أوضاع النحو والثالثة هي المقاييس، أما الرابعة فهي الأصول التي تتفرع عنها الفروع بإجراء العمل (Comput).

أما التحويلي فهو يسدّ ثغرة كبيرة في النمط التوليدي؛ إذ يحاول أن يبيّن العلاقات البنوية القائمة بين الجمل، وهذا لا يحقّقه الـphrase Structure Grammar وهذه العلاقة هي في الواقع علاقات تكافؤ بين التراكيب التي تنتمي إلى أسرة واحدة من البُنَى (قارن بمفهوم القياس

عند العرب) وهذا أخذه تشومسكي بلا شك من النحو العبري والنحو العربي القديمين (والأوّل نسخة من الثاني).[1]

المفاهيم الأساسية التي بنيت عليها نظرة تشومسكي:

(1)- **مفهوما الملكة والتأدية:** إن تشومسكي يعتمد في تعزيزه لنظريته على هذه الحجج: إن للإنسان جبلة أي: قدرة طبيعية عل أن يحدث ويدرك بالتعلم والتمرس هذا الذي نسميه بـ(اللغة) وهو وحده (أي: الإنسان) من بين جميع المخلوقات يستطيع أن يحصل على ملكة (ونعني بالملكة الاستعداد المكتسب) تمكنه بالاتصال بغيره بهذه الكيفية التي تسمى بالكلام.

وعند Chomsky فأبلد الناس وأكثرهم حمقا وبلادة فإنّه يستطيع أن يتكلّم وأن يبلغ أغراضه، بينما أذكى الحيوانات الأخرى وأكثرهم وأقدرهم على التمييز وهو عند Chomsky (شامبازي) ومع ذلك فإنّه لا يستطيع أن يتعلّم كيف يتكلّم وإن كانت للحيوانات لغات ولكنّها لغات حيوانية.

وهذه القدرة الفطرية والفيزيولوجية والنفسانية الموجودة في الإنسان وحده هي التي تجعل الطفل من أيّة أمّة كانت يستطيع بسهولة أن يتعلّم أيّة لغة كانت مادام هذا الطفل قد عاش أو وُجِد في بيئة تتكلّم هذه اللغة، ويُنشَّأ هذا الطفل عليها، مثال ذلك: نأخذ طفلا صغيرا من أيِّ بلاد كان ونعطيه إلى بلاد آخر يربّيه فإنّه يتعلّم اللغة التي نشأ بين أهلها بفصاحة مطلقة. وهذا معناه أن الإنسان مفطور ومجبول لكسب أيّ لغة بشرط أن يُنشَّأ عليها وفي بيئتها.

وهذه القدرة مشتركة بين جميع البشر إلا أنهم وإن كانوا يشتركون في هذه القدرة فإنّهم متفاوتون في كيفية تحقيقها أي: في كيفية استعمالها، فهناك من يتحكم هذا الاستعمال تحكُّما تاما إلا في بعض الحالات(تعب، اضطراب، سهو) فيخطأ في حالة إعرابية، وهذا لا يرجع لقدرته ولكن لجهازه العصبي كالاضطراب الجسدي، هذا الجانب يسمى عند

[1]- دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، د. عبد الرحمن الحاج صالح، ص: 220 (الهامش).

تشومسكي كيفية التأدية Performance أي: كيفية التطبيق للقواعد ويقابله مفهوم compétence ومعناه العلم العملي أي: الخبرة الفعلية أو الكفاءة لكن دائما من حيث إحكام الإنسان لأفعاله، تلك الأفعال وراءها غرض وفائدة، وعلى هذا فإنّ مفهوم compétence يناسب ما نسميه بالملكة اللغوية.

إن النحو كعلم مكتسب عملي هو هذه الملكة، أما علم النحو فهو الدراسة العلمية لهذه الملكة عند تشومسكي ينبغي الدراسة لكيفية الأداء عندما يقول: (grammer يعني compétence) فيجب على هذا أن يلتفت الباحث إلى أسرار هذه الملكة ويطرح على نفسه هذا السؤال كيف يستطيع الإنسان الكلام؟.

إن المسألة قد تبدو بسيطة لقصير النظر لكنّها ليست هينة فهي معقّدة أشدّ التعقيد، ولننظر إليها من هذه الزاوية فنقول: كلٌّ منّا يحسن على الأقل لغة واحدة منذ طفولته فإنّه بطبيعة الحال يستغرب أن يلقى عليه هذا السؤال. غير أنّه بتعميق النظر في هذه اللغة التي ميّز اللـه تعالى بها الإنسان؛ إذ إنّه يستطيع أن يعبّر عن آلاف الملايين من المعاني والأغراض وذلك بعدد قليل من الأصوات ثم بعدد محدد أيضا من القواعد. الشيء المحيّر هو كيف يستطيع أن يغطي بالمتناهي اللامتناهي؟ وبعبارة أخرى كيف يتمكن الإنسان تبليغ غيره تلك المعاني والأغراض بعدد محدود من الأصوات؟ هذا هو الذي طرحه تشومسكي.وهذا لا يمكن أن يفسر إلاّ إذا عرفنا أنّ العمليات التي يقوم الكلّ هي عمليات تفريعية وتحويلية.

ومعنى التفريع هاهنا هو أن يحدد أساليب الكلام على أساس من ضوابط أو الحدود أو المثل تكون معلومة الأصول، وتلك الأساليب بمنزلة الفروع لها. ولا يجب من ذلك أن تكون الضوابط مثل القواعد التي تركها لنا النحاة المتأخرون؛ إذ القواعد في النحو التفريعي ذات شكل رياضي محض، وهي أشبه بالعمليات الخاصة بالمنطق الرياضي أو تلك التي تقوم بها الرتابات، فبتفريغ أو بإجراء الضوابط أو تطبيقها يحصل الجديد أي: تحصل العبارات التي قد يكون المتكلّم لم يتكلّم بها قطّ ولم يسمعها سامع قط على حدّ تعبير تشومسكي، وهي الصفة

للغة الإنسانية وهي الخلق والإبداع أي: قابلية كلّ لغة على خلق العبارات (créativité) وهي خاصية باللغة أي قادرة على خلق عبارات جديدة.

وخلق الـلـه هذه الصفة في اللغة؛ لأنّ العقل خلّاق فاحتاج إلى ما يساويه وهي اللغة التي يستطيع بها الإنسان أن يتناول كلّ المعاني التي تطرأ عليه.

2- **مفهوم السلامة النحوية:** يعتقد تشومسكي أنّه لا بدّ أن ينطلق في إقامة الحدود (أي: المثل Modèle) وهو مجموعة من التفسيرات تصاغ صيغة رياضية وبهذه المجموعة يحاول الإنسان أن يفسّر الواقع الذي يعيشه وخصوصا العمليات والأفعال والسلوك مثلها مثل الآلات الإلكترونية المعقدة، فإذا أدّت الأغراض وأفادت فنقول: إنّها بنيت على Modèle وهذا ينطبق على اللسان فإن الباحث ينطلق لإقامة المثل من مستوى التراكيب لا من مستوى الأصوات وهو أوّل من نادى في الغرب بترك الأصوات والبداية في دراسة التراكيب وهو الأصل. وعند تشومسكي التركيب مجرد من كلّ دلالة فيقول: ما دام النحو يكوّن الآليات التي تمثّل المثل التركيبية مجردة من كلّ محتوى صوتي ومعنوي فإنّه ينبغي أن يحلّل هكذا مجرّدا بدون التفات إلى المعاني والأصوات. وهذا لا يعني أنّنا ننفي فائدة دراسة المعاني والأصوات، بل المقصود هو أن نؤجّل هاتين الدراستين إلى ما بعد دراسة التراكيب التي هي الأساس عند تشومسكي.

ونشير إلى أنّ المعنى والصوت إذا التقيا كوّنا دليلا لغويا، لكنّ هذا لا يبقى وحده بل يتركّب بكيفية أخرى وهذه الكيفية بقطع النظر عن المعنى والصوت وهذا هو دراسة Syntaxe.

يريد Chomsky أن يتفادى الباحثون الخلط بين الجانبين المتمايزين وهما الصورة والبنية المجرّدة في مستوى التراكيب وجانب المضمون سواء كان هذا المضمون صوتيا أو دلاليا.

والسؤال الآن ما يريد بالسلامة النحوية؟ بعد الحصول على هذه المثل التركيبية يجوز للباحث أن يمنح لكلّ واحد منها مضمونا معيّنا من حيث الصوت ومن حيث المعنى، ولهذا يرى تشومسكي لا مناص من أن يفصل الباحث بين التحليل الذي يتناول التراكيب من

حيث صورتها وبين التحليل الذي موضوعه المعاني أو الأصوات. وعلى هذا الأساس من التمييز الذي أعطاه تشومسكي وهو الذي التفت إليه النحاة العرب القدامى، فقد يجوز أن نجد عبارة لا معنى لها ومع ذلك قد تكون سليمة من حيث التركيب، كما أنّنا نجد من العبارات ما قد يُفهم معناها ولكنّها فاسدة من حيث التركيب أو على الأقلّ غريبة شاذة.

وهذا دليل على أنّه لابدّ من التفريق بين دراسة المعاني ودراسة الألفاظ، مثال ذلك: يمكن أن يقال: "القمر جبنة" فهذا غير محال وجائز مستساغ من حيث المجاز والاستعارة والتشبيه، لكن من حيث الحقيقة أي: أن يقال: القمر جبنة تؤكل فهذا محال. ولهذا لا يحمل عليه (ولعلّه السبب الذي جعل المفسرين القدامى يتحرجون في حمل القرآن الكريم على المجاز إلاّ إذا تعذّر عليهم اللجوء إلى غيره بما شرعه اللـه تعالى ورسوله صلى اللـه عليه وسلم).

فقد استطاع تشومسكي أن يحصر مجال دراسته في التركيب وهو في هذا الصدد البحث عن (بناء نظرية للبنية اللسانية دون الرجوع إلى لغة مخصوصة) يطلق عليها اسم النحو وتتألف أقسامها من التركيبية.

ونلاحظ أن الظواهر التركيبية تنتمي عنده إلى مستوى مستقل له ما يميّزه عن علم الصيغ وعلم وظائف الأصوات والدلالات، ومنه أنّ الجملة قد تكون حسنة التكوين من الناحية التركيبية مع كونها خالية من الدلالة.وأعطانا مثالا فقال:

أفكار خضراء لا لون لها تنام بعنف ⟷ 1-Colorless green ideas sleep furioons ly

بعنف النوم أفكار أخضر بلا لون ⟷ 2-Furion ly sleeps ideas green colorless

انطلاقا من هذين التركيبين نحاول أن نكشف على طريقة تشومسكي في معالجة القضية: سنطلق اسم {لغة} على كلّ مجموعة (متناهية أو لامتناهية) من الجمل، كلّ جملة منها تتكوّن من عدد معيّن من العناصر ويتحدد طولها حسب هذه العناصر، فيظهر من هنا أن كلّ اللغات الطبيعية تحتوي على عدد معلوم من الأصوات الكلامية (الفونيمات) التي تقابلها الحروف في اللغة المكتوبة. هذا بالإضافة إلى أنّه يمكن أن نمثّل إلى ما لا نهاية مثل ذلك مثل مجموعة "الجمل في المنظومة الرياضية التي نعتبرها لغة".

الهدف الأساسي للتحليل في لغة (ل)يكمن في عزل السلسلة النحوية المكوّنة لمجموعة الجمل من (ل) عن السلسلة اللانحوية التي تنتمي جملها إلى (ل) ثمّ ندرس أبنية السلسلة النحوية تصبح ميكانيزما تُوَلِّدُ من خلاله كلّ قواعد (ل) ويهمل كلّ ما لا يخضع لهذا الميكانيزم.

أما الوسيلة لقياس صلاحية القواعد المقترحة للغة (ل) فتتمثّل في مدى قبولها عند المتكلّم من أهلها، وبهذه الوسيلة القياسية يسهل أن نخطو بعض الخطوات إلى الأمام في مجال تحديد المقاييس السلوكية للنحوية(Grammaticalité) والتي ستسمح لنا بأن نختبر الصلاحية.

ولتوضيح الفكرة أكثر نقف موقفا محدّدا: لنفترض بأنّنا نملك معرفة حدسية للجمل النحوية في اللغة الإنجليزية، وبأنّنا بصدد البحث عن القواعد التي يمكن أن تجليها بنجاعة فيواجهنا المشكل المبتذل، مشكل تفسير التصور الحدسي (أي: قصور النحو).

ولكي نحدد بوضوح أهداف القواعد نكتفي بمعرفة ولو جزئية لمدلول جملة أو لا جملة، فممّا لا شكّ فيه أنّ تتابع الفونيمات يؤول أحيانا إلى جمل ولكنّه لا يؤول إليها بالضرورة، ففي حالات بين هذه وتلك كثيرا ما نستسلم لحكم القواعد النحوية لتفصل في ذلك بعد أن تكتمل القوانين، وبذلك يقبل النوع الأوّل "الجمل"ويهمل النوع الثاني "اللاجمل".

يبدو أنّ هذه خاصية لاجزئيات التفسير في هذا المجال، وعليه فإنّ كثيرا من الحالات الواضحة توفر لنا مقياسا لصلاحية أيِّ نوع من أنواع النحو، إذا أخذنا لغة واحدة بمعزل عن بقية اللغات، ولا يستطيع هذا الإجراء أن يوفّر لنا سوى برهانا ضعيفا عن الصلاحية؛ لأنّ عدّة أنحاء مختلفة فيما بينها قادرة على معالجة صحيحة لحالات واضحة، لكنّه بإمكاننا بصفة عامة أن نجعل من ذلك حجة قوية إذا اشترطنا أن تكون هذه الحالات الواضحة قد عولجت علاجا صحيحا بالنسبة لكلّ لغة عن طريق أنحاء تبنى بطريقة موحدة، وبعبارة أخرى: إن نظرية لسانية ما تحدد لكلّ الأنحاء الكيفية التي ترتبط بالقوانين اللغوية المتعلّقة بها، ومنه نصل إلى الحصول على معيار قويّ للصلاحية فيما يتعلّق بنظرية لسانية تحاول تفسير معنى" جملة

نحوية" (أي: جملة ملاحظة phrase observée) من جهة؛ وفيما يتعلّق لمجموع الأنحاء التي تبنى على أساس هذه النظرية من جهة أخرى فالمطلوب هاهنا مطلب معقول؛ لأنّه لا يهمنا من الأمر سوى لغات خاصة معيّنة بقدر ما تهمنا الطبيعة العامة للغة...[(1)]

والآن هل تفطن أسلافنا إلى هذا؟ قد تكلّم سيبويه عن هذا في كتابه في "باب الاستقامة من الكلام والإحالة وأعطى مثلا فقال: فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم كذب، وما هو محال كذب.

- فأما المستقيم الحسن فقولك : {أتيتك أمس وسآتيك غدا}.
- أما المحال فأن تَنقض أوّل كلامك بآخره فتقول: {أتيتك غدا وسآتيك أمس}.
- وأمّا المحال فقولك: {حملت الجبل، وشربت ماء البحر}.
- وأما المستقيم القبيح نحو قولك:{ قد زيدا رأيت، كي زيدا يأتيك وأشباه ذلك}.

ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه لأنّه مستقيم ليس فيه مقض.[(2)]

ويريد بالاستقامة أنّه نطق به وسمع، ويريد بالقبح أنّه لم يأت نثر قط، فاستعماله في المنثور يعدُّ قبيحا، واستعماله في الشعر جائز، ويتكلّم عن المحال فيقول: هو مستحيل من حيث سلامة المعنى وسليم التركيب كقولك: {آتيك أمس}، وهذا دليل على أنّ اللغة هي أداة مسخّرة عن كلّ شيء حتى المحال عنصر المحال ضروري للمقابلة بينه وبين ما هو ممكن.

من خلال ما رأيناه عند تشومسكي تعيّن التفريق بين السلامة النحوية وسلامة التركيب، ويجب التمييز بينهما وهو من خصائص اللغة، فعندما قال سيبويه: {شربت ماء البحر} فهذا من ناحية التركيب فسليمة، لكن من ناحية أخرى فهو كذب، ولا نقول: محال؛ لأنّ هناك نوعين من المحال: المحال العقلي المتناقض، والمحال العملي غير الممكن.

---

[1] - استقلال النحو، ص: 16 وما بعدها.

[1] - الكتاب، سيبويه، 1/30 سوف نتطرق إلى هذه المسألة بالتفصيل حين الحديث عن المفاهيم التي اعتمدتها المدرسة الخليلية.

فمفهوم السلامة النحوية عند Chomsky أيُّ شيء سليم من حيث النحو، إلاّ أ نَّ السلامة درجات، مثلا: لغات العرب مثلا: (ما) عند بني تميم مثل (هل) لا تأثير لها من الناحية الإعرابية، بينما عند الحجازيين لها عمل من الناحية من الناحية الإعرابية، وتعمل عمل (ليس) {ما زيد قائما} فهذه العبارة سليمة عند الحجازيين وغير سليمة عند التميميين، وهذا دليل أن ما يكون مقبولا عند هؤلاء يكون غير مقبول عند أولئك.

وهناك مفهوم آخر ما يسمى بالفرنسية Acceptabilité وهي كون العبارة مقبولة مرضى عنها مستساغة عند المستعمل أي: الشيء المسموع المقبول عند الناس ينقله اللغوي ويجمعه فيصوغها النحوي على الصياغات المختلفة ويستنبط منها قوانينها، فإذا فعل ذلك قيل: إن العبارة هكذا مصوغة سليمة من النحو يقطع الناس بنسبتها إلى قائلها فتصبح نحوية Grammatical.وبعبارة أخرى يجوز أن يجري عليها القياس أي: يجوز أن يقاس، وبهذه النظرة كأنّ Chomsky يعود بنا إلى ما يذهب إليه النحاة القدامى.

القواعد البنائية: عرّف تشومسكي اللغة على أنّها مجموعة غير متناهية من الجمل، إلاّ أنّ هذه الجمل اللغوية لها عناصر وأجزاء متناهية الطول، وقد عرف القواعد على أنها آلة مولدة تستطيع أن تولد كلّ الجمل السليمة من حيث النحو ليس إلاّ (أي: لا تولد الجمل الخاطئة) ثمّ إنّ هذه القواعد ينبغي أن تعطي وصفا تركيبيا صحيحا لكلّ جملة مصوغة. فقواعد اللغة العربية مثلا تعطي وصفا تركيبيا صحيحا لكلّ الأبنية المحتملة لصياغة الجمل.

حدد Chomsky بعض الخصائص اللسانية التي ينبغي أن تتوفر في قواعد اللغة وهي:

1- أن تكون قادرة على صياغة جمل لا متناهية انطلاقا من قوانين محددة.

2- أن تكون قادرة على توليد الجمل النحوية المقبولة والمستساغة لدى المتكلّم الناطق بلغته وأن تمتنع عن توليد جمل غير نحوية.

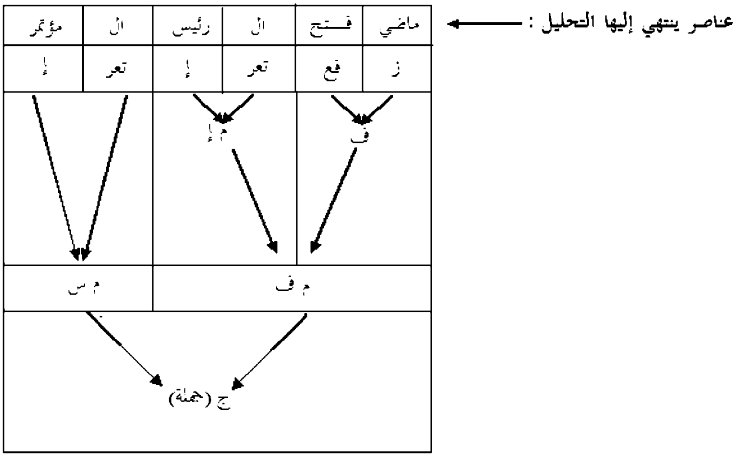
3- أن تكون قادرة على تقديم وصف لكلّ تركيبي لكلّ جملة مصوغة وذلك في طريقة واضحة.

والواقع أن القواعد البنائية التي استعملها تشومسكي (1957م) تشكل أساس قواعد قائمة على التحليل الثنائي للعناصر اللغوية على حدّ زعم اللساني الأمريكي (ولتركوك Walter Cook) ذلك التحليل الذي أخذت به المدرسة البنوية. إن ما فعله تشومسكي هو أنّه أعاد صياغة هذه في طريقة يعبر عنها بـ"قواعد إعادة البناء" المصوغة حسب الشكل الرياضي : س←ع (أي: إعادة كتابة س كما لو أنّها ع).

تستطيع القواعد البنائية أن تولد مجموعة من السلاسل اللغوية القائمة على أساس أفقي (س ص ت ع ج)، وتسمى هذه السلاسل اللغوية بالتفريعات، ثمّ تستطيع أن تقدم وصفا تركيبيا صحيحا للجملة على بناء باطني مشجر.

(أ)- **التحليل الثنائي البنوي**: إذا طبقنا التحليل الثنائي البنوي الذي أخذ به اللساني الأمريكي (بلومفيلد Bloomfield) والمدرسة البنوية على الجملة العربية فإنّنا نستطيع أن نقسم الجملة إلى عدّة أقسام. يبدأ التحليل عادة من الجملة كعنصر لغوي أوّلي وينتهي التحليل بالعناصر الدالة (المورفيمات) التي تقوم عليها الجملة والتي هي عناصر نهائية في التحليل الثنائي وتدعى نتائج التحليلات الأخرى حتى المستوى المورفيمي بـ"العناصر الوسطى".

هذا التحليل الثنائي البنوي هو تحليل قائم على أساس نحوي فقط حيث يتخّذ كلّ مستوى منه اسما ورموزا تتبيّن فيما يلي: مثال: "**افتتح الرئيس المؤتمر.**"



ينطلق التحليل من#ج# ويرمز إلى الجملة كلّها فتقطع إلى عنصرين اثنين : المركب الفعلي (الفعل مع فاعله)ويرمز إليه بـ(م ف)والمركب الاسمي(المفعول به)ويرمز إليه بـ (م س).

- ثم يقطع (م ف) إلى فعل (ف) وفاعل (م) ثم يقطع (ف) إلى فعل عين (فع) وإلى زمن(ز) وفي نفس المستوى.ثم يقطع كل من (م ا) و(م س) إلى اسم (إ) وأداء تعريف (تعر).

إن النتيجة الطبيعية للتحليل الثنائي هو تحليل ذلك الكلّ الذي يدعى بـ(ج) جملة ثم وضع عناصره بشكل مرتب ومنسق ليشكل بعد ذلك الجملة # **افتتح الرئيس المؤتمر**#

(ب)- قواعد إعادة الكتابة: تعتبر المدرسة التحويلية والتوليدية أن قواعد إعادة الكتابة في أيٍّ لغة من اللغات أنّها عبارة عن مجموعة من القوانين التي يمكن الباحث أن يفرع مبتدئا بـ #ج#(كرمز أوّلي)مختلف عناصرها في مختلف مستوياتها حتى تتولد الجملة، وقد قلبت المدرسة التحويلية والتوليدية التحليل الثنائي البنوي رأسا على عقب واتخذته أساسا لتحليل الجمل اللغوية.

حاول تشومسكي أن يفسر المستويات التحليلية للجملة بادئيا بالمستوى التحليلي الذي يقسم (ج) إلى المعادلة التالية. ج ⟵ م ف + م ا

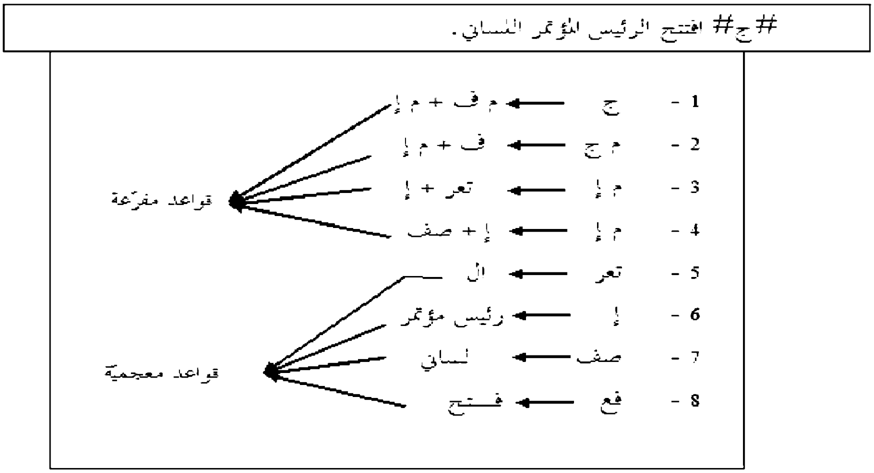
وتعني هذه المعادلة بأن (ج) يمكن أن تعاد كتابتها إلى (م ف + م ا) وهذا يعني أيضا بأن الجملة (ج) تتفرع إلى مركب فعلي (م ف) ثمّ مركب اسمي (م ا).

تعرف هذه القواعد في النظرية الكلاسكية بـ (القواعد البنائية) وهي التي تتألف من نوعين اثنين من القواعد:

1- قواعد مفرعة.
2- قواعد معجمية.

إن وظيفة القواعد المفرعة هي تفريع المستويات اللغوية السفلى من المستويات اللغوية العليا. أما وظيفة القواعد المعجمية فهي تزويد المستويات اللغوية بالمفردات. بعد ما ينتهي

المحلل من تطبيق القواعد المفرعة يشرع في تطبيق القواعد المعجمية لتوليد السلاسل اللغوية المحسوسة.



التفريع وتطبيق القواعد: إذا كان لنا أن نعطي كلّ قاعدة من القواعد قوّة كافية بحيث تصبح في وضع قواعد إعادة الكتابة (التي صياغتها س←ع) فإنّ النتيجة الطبيعية لتلك العملية هي جملة مفهومة في اللسان العربي وتعتبر (ج) نقطة البداية في المجموعة من العمليات التحليلية المبتدئة بالسلسلة اللغوية (ج) التي هي أساس التفريع لسلسلة لغوية أخرى. وهكذا فإنّ اللاحق هو نتاج السابق في العملية التوليدية، وهذا يتمّ عادة من خلال تطبيق القواعد البنائية التي تتوقف عن العمل والتحليل بمجرد وصولها السلسلة اللغوية النهائية.

إن الهدف من هذه العملية هو بيان التطور التوليدي للجملة ثمّ البرهان على صحّة القواعد وفعاليتها من جهة أخرى، فإذا اعتبرنا (ج) أي: الجملة سلسلة لغوية أولية ثمّ أنفذنا القاعدة رقم 1 لإعادة كتابتها، فإنّ النتيجة الطبيعية للسلسلة اللغوية الأوّلية (ج) هي أن تتغير إلى (م ف+م ا) أي:

مركب فعلي + مركب اسمي.

وهكذا فإذا أعطينا القواعد الأخرى نفس القوّة الفاعلة والقادرة على إعادة السابق ليكون لاحقا فإنّ النتيجة في آخر المطاف هي سلسلة لغوية تعرف بـ (الجملة العربية #ج#

افتتح الرئيس المؤتمر اللساني#.تبيّن العملية التفريعية للقواعد التركيبية من خلال هذا التطور التفريعي للجملة العربية. (1)

صياغة العمليات التفريعية: يرى تشومسكي أن التحليل البنوي إلى مقومات القريبة يمكن أن يصاغ على شكل تفريعي ويقدم على ذلك المثال الآتي : the man hit the boll

-1 ج ⟵ م س + م ف (مجموعة اسمية + مجموعة فعلية)

-2 م س ⟵ أداة + س (أداة تعريف أو تنكير + اسم)

-3 م ف ⟵ فعل + م س

-4 أداة ⟵ the

-5 س ⟵ man , boll

-6 ف ⟵ hit

السهم (⟵)هنا يدل على التفريع ويقرأ تعاد كتابته إلى كذا ، مثال ج تعاد كتابتها إلى (م س +م ف). كلّ واحدة من التفريعات المرقومات تكون ضابطا أي قاعدة يسميها تشومسكي قواعد إعادة الكتابة اختصارا نسميها (قواعد كتابية) وكلّ سطر يعتبر فرعا، أما الأصل فهو رمز (ج)أي: المنطلق هو ج (الجملة). وهناك أمثلة أخرى أكثر صعوبة، ومهما كان ينبغي أن نعرف أن ج هو الأصل. وهناك نوعان من الأوضاع أي: الأشياء التي يتواضع عليها اللغويون:

(أ)- الأوضاع النحوية وهي عبارة عن رموز أو أسماء أجناس (الأفعال الأسماء المفاعيل، الظروف).

(ب)- وهناك الأوضاع اللغوية وهي الألفاظ التي تأتي في النهاية تقوم مقام الأوضاع النحوية. وهذا التحليل التفريعي هو عبارة عن صياغة صورية للتحليل الاستغراقي فقط -كما أشرنا قبل- إذ أن تشومسكي صاغ التقسيم إلى مقومات على شكل جديد فالجملة تنقسم

1 - مجلة اللسانيات، العدد: 6، سنة 1982م، "مقال لـمازن الوعر بعنوان "النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليدية"، ص: 28.

إلى جملة اسمية وجملة فعلية (Le garçon écrit les lettres) هذه الجملة ممكن أن تحلل بالطريقة التي بيّنها أعلاه.

ترجمة الرموز التي نتعرض لها: رمز : (ع) /مفرد/جمع ، كس = كتلة اسمية ، أداة = أداة تعريف أو تنكير، ز = علامة الزمان مع علامة المضمر، كف = كتلة فعلية.

-1 ج ← م س+ م ف

-2 م س ← ع + كس

-3 كس← أد + س

-4 م س← ز + كف

-5 كف ← ف + م س

-6 ع ← {إفراد أو جمع}

-7 ز ←تعيين الزمان مع تعيين الضمير (الحاضر ، الماضي المستقبل وأنواعها).

تطبيق القواعد من 1 إلى 7 :

(أ)- ج ← م س + م ف (تطبيق للعادة الأولى).

(ب)- ج ← ع + كس + م ف (تطبيق للقاعدة رقم 2 على أ).

(ج)- ج ← ع + أد + س + م ف (تطبيق قاعدة رقم 3 على ب).

(د)- ج ← ع + أد + س + ز + كف (تطبيق قاعدة 4 على جـ)

(هـ)- ج ← ع + أد + س + ز + ف+م س(تطبيق 5 على د)

(و)-ج ← ع + أد + س + ز + ف+ع+كس(تطبيق 2 على هـ)

(ز)-ج ← ع + أد + س + ز + ف+ع+أد+س(تطبيق 3 على و)

(ح)-ج ←مفرد + أد + س + ز + ف+ع+أد+س(تطبيق 6 على ز)

(ط)-ج ←مفرد+أد+س+غائب+ف+ع+أد+س(تطبيق7على ح)

(ي)-ج←مفرد+أد+س+غائب+ف+جمع+ع+أد+س(تطبيق6على ط)

(كـ)-ج←مفرد+le+س+غائب+ف+جمع +أد+س(تطبيقBعلى ي)

(ل)-ج←مفرد+le+gar+غائب+ف+جمع +أد+س(تطبيقAعلى كـ)

(م)-ج←مفرد+le+gar+غائب+ecrire+جمع+أد+س(تطبيق ج على ل)

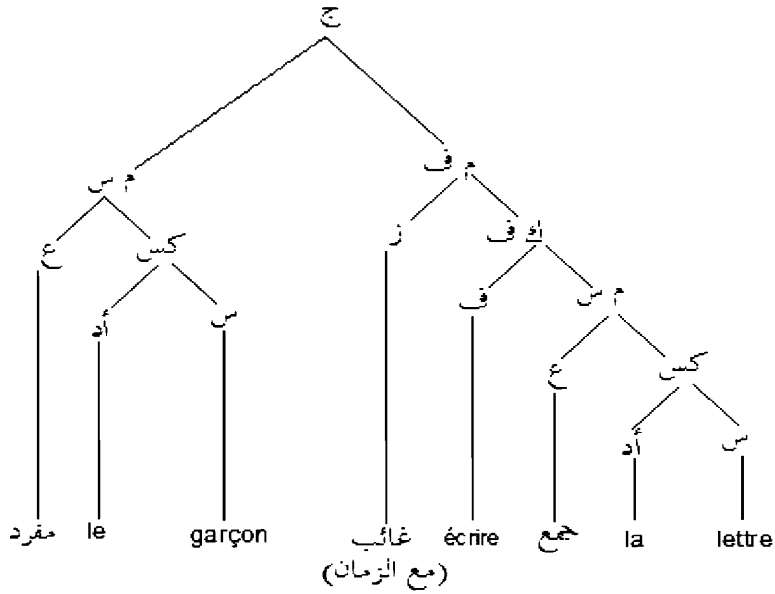
(ن)-ج←مفرد+le+gar+غائب+ecrire+جمع+la+س(تطبيق B على م)

(ع)-ج←مفرد+le+gar+غائب+ecrire+جمع+la+lettre(تطبيقA علىن).

إن هذه التفريعات هكذا بهذا الشكل جدّ معقّدة بالنسبة للإنسان، ولذلك اقترح تشومسكي أن ترسم على شكل شجرة لتبسيطها، إلاّ أنّ رسم الشجرة فيه بعض العيوب، وذلك لأنّ الشجرة لا يمكن أن نعرف بها على أيّ ترتيب يجب أن نقوم بالعمليات التفريعية.

التركيب المشجر: إن الهدف من التركيب الباطني المشجر هو رسم التركيب المستتر للجملة وهو رسم تجريدي يمثل البنية التركيبية للجملة.

إن على القواعد التجريدية أن تولد الجمل اللغوية وأن تصف هذه الجمل وصفا صحيحا. وتتبين هذه القواعد التجريدية من خلال هذه الصورة.



القواعد المعجمة : (تحصيل المفردات) .

أ)- س ⟵ garçon – و lettre.

ب)- أد ⟵ le و la.

ج)- ف⟵ écrire.

أما القواعد التفريعية السبع التي ذكرناها فإنّه يتفرع عنها عدد كبير جدّا من الجمل إذا ما طبقنا زيادة عليها القواعد المعجمية إلاّ أنّها غير كافية لتفريع كلّ الجمل الممكنة، ومهما كان فإنّها قد كشفت لنا عن القدرة الهائلة التي تمكّن الإنسان من التعبير عن الملايين من

المعاني بعدد كبير من الضوابط. ومع كلّ هذا فإنّ القواعد التفريعية والمعجمية ما هي إلاّ صياغة صورية للتحليل الاستغراقي.[1]

معنى التحويل: إن عجز النظرية الاستغراقية عن تفسير الكثير من الظواهر اللغوية هو الذي أدى بـ(تشموسكي) إلى صياغة هذه النظرية على النحو الذي قدمناه، ومن ثمّ بإدخال مفهوم جديد لا يوجد على الإطلاق في نظريات البنوية الغربية وهو مفهوم التحويل (وهذا المنظور قديم جدّا موجود في الكتب العربية والفرنسية القديمة).

وأشد هذه الظواهر مناعة بالنسبة لمحاولات الاستغراقيين التفسيرية هي ظاهرة اللبس أو الالتباس أوّلا، وكذلك ظاهرة الاشتراك، وظاهرة الترادف كما أنّهم لم يلتفتوا إلى القرابة البنوية التي توجد بين كلام وآخر.

أما ظاهرة اللبس فنجدها في كثير من الكلام، فالعبارة الملبسة هي تلك التي لا تستغني عن القرائن (مثل العبارة التي فيها مضاف ومضاف إليه: {ضربُ زيدٍ} فلا نفهم هل زيد ضارب أو مضروب)؟ نفس الشيء بالفرنسية والإنجليزية، فهذه العبارات تحتاج إلى قرائن لكنّ الاستغراقيين يجعلون هذه الإضافة مثل: {كتاب زيدٍ} فهذه العبارة ليس فيها التباس، ولهذا فرق النحاة القدامى بين الإضافة فقالوا: إضافة معنوية مثل:{كتاب زيدٍ} وإضافة لفظية مثل: {ضربُ زيدٍ} ومثال ذلك:{ضربُ زيدٍ} فإننا لا نعلم من الضارب ومن المضروب؟ فلذلك فإنّ هذه الإضافة إضافة غير محضة وهو ما ذكره سيبويه بقوله: " ليست إضافة محضة". وإنما سميت هذه الإضافة غير محضة لأنها في نية الانفصال إذ الأصل {ضاربٌ زيدا} كما بينا، وإنما سميت لفظية؛ لأنها أفادت أمرا لفظيا وهو التخفيف، فإن{ضارب زيد}أخف من {ضاربٌ زيدا}وأن الإضافة المحضة عبارة عما انتفى منها الأمران المذكوران أو أحدهما مثال ذلك {غلام زيد} فإن الأمرين فيهما منتفيان و{ضربُ زيدٍ} فإن المضاف إليه وإن كان معمولا للمضاف لكن المضاف غير صفة و{ضارب زيد أمس} فإن المضاف وإن كان

[1] - مجلة اللسانيات ، العدد: 6 ، 1982م، "مقال لـمازن الوعر "النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليدية"، ص: 28.

صفة لكن المضاف إليه ليس معمولا لها؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، فهذه الأمثلة الثلاثة وما أشبهها تسمى الإضافة فيها محضة أي: خالصة من شائبة الانفصال ومعنوية لأنها أفادت أمرا معنويا وهو تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة نحو غلام زيد وتخصيصه إن كان نكرة نحو:{ غلام امرأة} اللـهم إلا في مسألتين فإنه لا يتعرف ولكن يتخصص...[1]

قال الرماني:"الإضافة اللفظية هي التي يكون اللفظ على الإضافة والمعنى على الانفصال نحو: مررت برجل ضارب زيد والمعنى ضارب زيدا، ورأيت رجلا حسن الوجه بمعنى حسنا وجهه.[2]

وجميع هذه الأمثلة يجب أن نفترض لها بنية عميقة وبنية سطحية ظاهرة، والبنية العميقة تسمى عندنا بالأصل المقدر أو التقدير، والبنية السطحية يقابل عندنا في النحو ما يسمى ظاهر اللفظ وهذا الذي يبرر اتجاه تشومسكي إلى ما يسميه التحويل. فالتحويل البنوي هو أن تنقل بنية إلى بنية أخرى: الأولى تكون عند تشومسكي دائما عميقة أي: مقدّرة، والثانية هي البنية الموجودة فظاهر اللفظ ويتمّ ذلك بعملات تحويلية مختلفة كالحذف والتقدير والتأخير أو الزيادة وغير ذلك والعكس موجود فقد تكون البنيتان في ظاهر اللفظ لهما معنى واحد عند ذلك أن نفترض لهما بنية واحدة عميقة.

أنواع القواعد التحويلية: إن القواعد التحويلية التي تطبق على السلاسل الغوية النهائية لتصير سلسلة اللغوية جديدة تعتبر مخرجا حاصلا، وهذا الحاصل سيكون مادة تحويل جديدة لقاعدة تحويلية أخرى وهكذا دواليك. وتتألف القواعد التحولية في النظرية الكلاسيكية من القواعد الآتية:

1- قواعد تحولية عامة تعمل في مدخلين اثنين كالقواعد التحويلية العامة للعطف والقواعد التحويلية العامة للدمج.

---

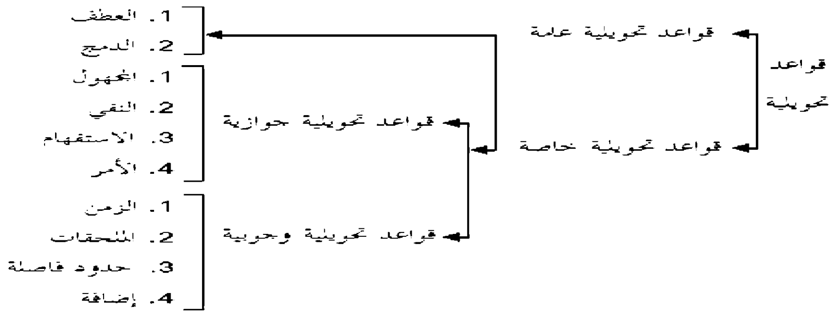
[1]- شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: 423.

[2]- رسالتان في اللغة، الرماني، ص: 83 تحق: د. إبراهيم السمرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1984م.

2- قواعد تحويلية خاصة تعمل في مدخل واحد، وتنقسم هذه القواعد التحويلية الخاصة بدورها إلى قسمين :

(أ)- قواعد تحويلية جوازية تشمل قواعد المجهول والنفي والاستفهام والأمر.

(ب)- قواعد تحويلية وجوبية تشمل قواعد الزمان والملحقات والحدود الفاصلة، ثمّ قاعدة أخرى مختصة باللغة الإنجليزية وحدها هي (إضافة الفعل do). وتتبين أنواع القواعد التحويلية من خلال هذه الصورة.[1]



ونستخلص من كلّ ما قدمناه أنّ تشومسكي قد حدد عددا من القواعد لوصف بنية اللغة، وأن هذه القواعد تنتظم أربعة مكونات هي: المكون التركيبي، والمكون الدلالي، والمكون التحويلي، والمكون الصوتي.

أما المكون التركيبي فهو مكون تنظيمي؛ لأنّه يمنح البنى المختلفة معاني نحوية منظمة منسقة، وهو في الوقت نفسه توليدي؛ لأنّه يولِّد عددا غير محدد من الجمل النحوية وحسب.[2] وما البنية العميقة إلاّ نتاج لهذا المكون؛ إذ إنه يتكون من القواعد التوليدية-المركبية التي تولد جملا بسيطة وصريحة ومعلومة ومثبتة، لكن هذه القواعد تبعا لما أوضحه مازن الوعر غير مؤهلة لنقل الأركان اللغوية إلى السلاسل اللغوية؛ إذ لا تستطيع أن تولد جملا مشتقة أو تدمج جملة بأخرى أو تولد جملة مبنية للمجهول.[3]

---

[1] - مجلة اللسانيات، العدد: 6، 1982م، "مقال لـمازن الوعر "النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليدية"، ص : 44.

[2]- قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، مازن الوعر، ص: 93.

[3] - قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، مازن الوعر، ص: 127.

ثم إن هذه القواعد تتألف من قواعد تفريعية تحلل المستويات اللغوية العليا كالجملة والاسم والفعل إلى مستويات لغوية دنيا، كما أنّها تمد المستويات اللغوية بالقواعد المعجمية، ويطلق على هذه القواعد (قواعد إعادة الكتابة) تلك المعايير التي تقدم الأحكام المطلوبة لتوليد الكلام، ومن الضروري أن يذكر أنّ حركة القواعد التوليدية المركبية أمامية، إذ ليس من شأنها أن تنظر إلى الوراء لمعرفة الأركان اللغوية أو المتشابهة.(1)

وحريٌّ بالذكر أنّ هذه القواعد التوليدية-المركبية والقواعد المعجمية تشكل الأساس(Base)الذي ينتج البنية العميقة(Deep Structure) وهي البنية التي تشتمل على العلاقات النحوية والوظائف التركيبية والعناصر الدلالية التي تسهم في تفسير الجملة.(2)

ومهما يكن من أمر فإنّ تشومسكي طور بالاتكاء على مبدأين أساسيين هما: عدم قدرة القواعد التوليدية المركبية والمعجمية على نقل الأركان اللغوية إلى السلاسل اللغوية والحركة الأمامية لتلك القواعد ما أطلق عليه "القواعد التحويلية" وهي القواعد التي تصف الجمل المشتقة من الجمل الأساسية(3). وهذه القواعد تشكل المكون التحويلي الذي يحوّل البنى العميقة إلى بنى سطحية.

وهو ما يراه (جون لاينز)"أن المكون الأساس (ويقصد به المكون التركيبي)ينتظم القواعد اللاتحويلية لنحو اللغة أيا كانت إلى جانب المعجم الخاص بتلك اللغة. ويقوم المعجم بتوفير المعلومات النحوية والدلالية والصوتية الضرورية لكلّ وحدة معجمية، وهذا يميّزها عن غيرها من الوحدات المعجمية، يؤدي إلى توضيح استخدامها في جمل نحوية سليمة؛ ثمّ يقوم المكون الأساس بعد ذلك بتوليد مجموعة من البنى العميقة ليتولى المكون التحويلي من بعدُ تحويلها إلى بنى سطحية.(4)

[1]- قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، مازن الوعر، ص: 123.

[2]- المدخل إلى دراسة الجملة العربية، محمود نخلة، ص: 60.

[3]- قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، مازن الوعر، ص: 130.

[4]- اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، ترجمة عباس الوهاب، ص: 168-168 ط: 1 بغدة وزارة الثقافة والإعلام، 1987م.

- **أما المكون الدلالي** فقد جرى الحديث عنه على نحو كاف حين تعرضنا للنظرية النموذجية(سنة 1965م)والنظرية النموذجية الموسعة (سنة 1971م -1972م).

أما المكون الصوتي فهو الذي يقدم المعلومات الملائمة للتفسير الصوتي، إن هذه المكونات ترتبط معا بعلاقة جدلية؛ لأنّ تفسير أيٍّ منها مرهون بما تقدمه المكونات الأخرى، كما أنّ البنية العميقة تتكامل وتتواءم مع البنية السطحية، فعلى الرغم من أنّ مهمة الأخيرة هي في الأصل تقديم المعلومات الكافية للتفسير الصوتي إلاّ أنّها تسهم ولو بشكل محدود في التفسير الدلالي.[1]

هذه أبرز ملامح النظرية التحولية التوليدية التي صدع بها تشومسكي، وقد كانت هذه النظرية محور اهتمام لكثير من النحاة العرب المحدثين وحاولوا جهدهم تطبيقها على اللغة العربية فأفلحوا حينا، وأخفقوا في كثير من الأحيان.

رأي علماء اللسان في هذه النظرية وصاحبها: يقول العالم اللساني د. عبد الرحمن الحاج صالح: أما فيما يخص نظرية تشومسكي فلا بدّ أن نعترف لهذا الرجل العبقري بالفضل الكبير على اللسانيات، كما لا بد أن نلفت الإخوان اللسانيين إلى أنّه قد عرف الشيء الكثير عن النظريات والتصورات اللغوية العربية، وذلك من خلال دراسته للنحو العبري الذي وضعه أحبار اليهود في القرون الوسطى، وكذلك من خلال دراسته للأجرومية على أستاذه (روزانتال) وقد التفت إلى مفهوم القاعدة النحوية وتفطن إلى أهميتها لا كمجرد قاعدة تفرض معيارا من المعايير، بل كنمط يكتسبه الطفل بإنشائه إياه شيئا فشيئا من استماعه ومساهمته لكلام محيطه وهو نوع من الاستنباط الإنشائي (constructif) وليس بمجرد تدخل الذاكرة. ثم أرجع لمفهوم التحويل (transformation) قيمته ودوره، وقد كانت اللسانيات التاريخية ثم البنوية قد نفته تماما من البحث اللغوي. إلا أن النظرية التوليدية التحويلية في الوضع الذي كانت عليه في بداية السبعينيات تختلف في أشياء كثيرة عن النظرية العربية القديمة(الأصلية

[1]- مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، عطا محمد موسى، دار الإسراء للنشر والتوزيع، الأردن – عمان، ط " 1، 2002.

فقط). وذلك كمفهوم التحويل فإن المدرسة التوليدية في النظرية"standard" لا تعرف إلا نوعا واحدا من التحويل، وهو الذي يربط بين ما يسمونه بالبنية العميقة والبنية السطحية. فهذا نظيره في النظرية العربية هو التحويل التقديري، فكل كلام يحتمل أكثر من معنى-في أصل الوضع- فإن النحاة يقدرون لكل معنى لفظا، وهذا يحصل خاصة عندما يحاولون تفسير الكثير من الأبنية الملبسة أو التي وقع فيها حذف أو التي لم تأت على البناء المتوقع أي بناء نظائرها. (انظر مثلا أبواب الاتساع والإيجاز والاختصار والإضمار في مستوى الكلام، ص 108 وما بعدها، وكذلك أبواب الإبدال والقلب وغيرها في مستوى الكلم)[1]. وهذا التحويل لا يغير المعنى لأنه مجرد تمثيل(simulation) لما يترتب عن التمثيل اللفظي إذا حمل ظاهر اللفظ على أصله الذي يقتضيه القياس (أي: الباب الذي ينتمي إليه هذا اللفظ). وهذا التغيير هو عبارة عن مجموع من العمليات ترتب ترتيبا منطقيا لتصل إلى النتيجة المطلوبة وهو ظاهر اللفظ. ولا بد في حالة تطرح، من تقدير الأصل إذا لم يوجد، كما لا بد من تقدير عدد العمليات ونوعها وترتيبها بالدقة المتناهية[2]. وهذا النوع من التحويل كان يسميه النحاة الأولون بالتصريف.وقد بنوا على ذلك ما سموه بمسائل التصريف (في مستوى الكلام)وهو عبارة عن نظام أكسيوماتيكي لصياغة العمليات التحويلية المذكورة. وهناك فرق جدير بالذكر: فقد التزم النحاة برفض التقدير إذا جاء اللفظ على ما يقتضيه بابه أي: على أصله، فكلما اتفق اللفظ في ظاهره مع الأصل فلا كلام فيه، وهذا بخلاف ما يزعمه أتباع تشومسكي حين عمموا (في نهاية الستينيات) مفهوم التحويل التقديري وجعلوا لكل لفظ ظاهر بنية عميقة ذات دلالة. ومن ثم نشأت نزعة مخالفة لتشومسكي كانت تلقب بمدرسة علم الدلالة التوليدي (Générative Semantics).

---

[1] - يقول ابن جني:"فيتفق اللفظان على أصلين مختلفين"..فيخرجان على لفظ متفق عن أول مختلف، الخصائص، 106/2.

[2] - انظر أيضا ابن جني في الخصائص 3 ،5- (باب في حفظ المراتب) وقد يخلط بعض المحدثين فيعتقدون أن النحاة العرب قد حاولوا تفسير هذه الظواهر من الناحية التاريخية عند حكمهم على الاسم مثلا بأنه أصل والفعل فرع فقد نبهوا هم أنفسهم على أن ذلك ليس غرضهم. انظر ما قاله ابن جني في الخصائص،1/ 256: باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرا وحكما لا زمانا ووقتا.

إلا أن النحاة العرب لم يكتفوا بالتحويل التقديري بل عمموا التحويل غير التقديري وأجروه على التحويل بأجمعه، أو بعبارة أخرى جعلوا النظام اللغوي كله أصولا وفروعا. وههنا يكمن الفرق الأساسي بين النحو التوليدي النمطي(Théorie standard) والنحو العربي: فالتحويل عند النحاة هو شبيه بالتحويل الذي أشار إليه تشومسكي في كتابه"البنى التركيبية"Syntactic Structure وهو عبارة عن تفريع بعض العبارات عن عبارات أخرى تعتبر أبسط منها، وبالتالي أصولا لها كالجملة المبنية للفاعل فهي أصل للمبنية للمفعول وتعتبر نواة (Kernel) أي: منطلقا للتفريع. فكل هذا اختفى في النظرية النمطية. والأصل عند العرب هو "ما يبنى عليه ولم يبن على غيره" وهو أيضا ما يستقل بنفسه -أي: يمكن أن يوجد في الكلام وحده- ولا يحتاج إلى علامة ليتمايز عن فروعه(فله العلامة العدمية marque zéro على حد تعبير اللسانيات الحديثة). والفرع هو الأصل مع زيادة أي: مع شيء من التحويل. فالانتقال من الأصل إلى الفروع هو تحويل يخضع لنظام من القواعد، ولا بد من التنبيه إلى أن التفريع له مقابل وهي الحركة العكسية للتفريع وهو عند النحاة: "رد الشيء إلى أصله". فالتحويل على هذا تناظري فهو تطبيق أو مقابلة بالنظير[1] (Bijection) لمجموعة من العناصر على مجموعة أخرى في اصطلاح الرياضيات. وعلى هذا فالتحويل بهذا المعنى هو "إجراء أو حمل الشيء على شيء" الذي سبق أن ذكرناه. وسنرى أن مجموع العمليات التحويلية التي تؤدي إلى نتيجة معينة تكون دائما ما يسمى عند الرياضيين المحدثين بالزمرة (Groupe).[2]

ويقول: إن هذه النظريات ومتفرعاتها ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار وتوضع في محكّ الاختبار مع المقارنة بينها من حيث مردودها ونجاعتها، وأكبر عيب يتّصف به الباحث هو أن يتجاهل ويحتقر كلّ ما ليس داخلا في نظريته التي تبنّاها أو صار من أتباعها. ويجب أن لا يصدر ذلك من الباحث الموضوعي الذي لا يهمه إلاّ نجاعة النظرية مهما كانت. ولذلك لا

[1]- وهذه المقابلة غير التقابل المبني على اختلاف الهوية الذي عرفته البنوية؛ لأن التقابل هنا نظيري يحدث خارج الفئة أي: حاصل بين فئة وأخرى وفي فئة أوسع منهما.

[2] - دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، د. عبد الرحمن الحاج صالح، ص: 199- 200.

يكتفي بما يعرفه بل يحاول أيضا أن ينتقد النقد البناء ما يراه غير صالح أو بعيدا عن هذه النجاعة؛ لأنّنا بصدد عمل علمي تطبيقي وليس أكاديميا.

ولهذا السبب يجب أيضا ألاّ نتجاهل ونحتقر النظريات التي وضعها علماؤنا القدامى بالنسبة للعربية، فقد اتضح لنا - معشر الباحثين في الجزائر- أنّها من أصح ما أخرجه الآدميون من النظريات اللغوية وأكثرها نجاعة بالنسبة للصياغة الرياضية (ولا ننسى أنّ الخليل بن أحمد أحد واضعيها كان رياضيا).[1] وهذه النظرية الخليلية هي موضوع بحثنا في الفصل الثالث.

[1] - دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، د. عبد الرحمن الحاج صالح، ص: 78.

الفصل الثالث

المدرسة الخليلية الحديثة

المدرسة الخليلية الحديثة: (نسبة للخليل بن أحمد الفراهيدي) وهي مدرسة أصيلة تعتمد على الفكر اللغوي العربي بدون تعصب ولا تبعية ويتزعمها عالم اللسانيات العربية العلامة عبد الرحمن الحاج صالح. من مواليد 1928م له شهادات علمية في اللغة والرياضيات والعلوم السياسية حصل على شهادة الدكتوراة سنة 1979م من السربون. عضو في المجامع العربية كلّها (القاهرة، دمشق، عمان، بغداد) يحسن لغات عدّة مما مكّنه أن يكون عضوا في كثيرة من الهيئات الثقافية الأجنبية (الفرنسية والألمانية).

تقدم إلى الكُتَّاب كما يتقدم سائر طلاب العلم لحفظ القرآن في مسقط رأسه وهران، وتعلم بمدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ثمّ رحل إلى مصر حيث الأزهر الشريف، وهناك كان على موعد مع القدر؛ إذ لفت انتباهه عبقري وهو الخليل بن أحمد الفراهيدي فعكف على دراسة آرائه ردحا من الزمن وبقي علم الخليل عالقا بفكره ولا يزال، ورحل إلى الغرب فتعلّم بجامعاتها فأخذها من علومها ولغاتها ونال شهاداتها. ولا يزال فكره متعلّقا بالخليل بن أحمد فعكف على الرياضيات دراسة وتحصيلا، وكلّ ذلك ليتهيأ له دراسة علم الخليل بن أحمد . فكان له ذلك.

ولما استقلت الجزائر كان من المساهمين في النهوض بالجامعة الجزائرية تأطيرا وتطويرا، وأسندت إليه عمادة كلية الآداب والعلوم الإنسانية فنهض بها خير نهوض، وشارك في كلّ الندوات التي كانت تقام لتطوير الجامعة الجزائرية، ولا يفوتني أن أذكر أنّ له مواقف منها: موقفه من دعاة تيسير النحو، كما له مشروع الذخيرة العربية الذي رحبت به الجامعة العربية ووافقت على تجسيده، كما أن له نظرية في اللغة، وهو مؤسس المدرسة الخليلية الحديثة.

يقول عنه المؤرخ الجزائري د. بلقاسم سعد الله: "الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح العميد السابق لكلية الآداب جامعة الجزائر، وهو متخصص في علوم اللسان ومشرف على أبحاث لغوية اجتماعية في اللغة العربية بالخصوص، وله تخصص آخر في التراث العربي اللغوي ومناهج البحث العربية القديمة".

أما العالم الذي نسبت إليه المدرسة فهو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي، نابغة العرب، وسيد أهل الأدب، ومخترع العروض، ومبتكر المعجمات، وصاحب الشكل العربي المستعمل الآن.

وهو من نحاة البصرة، ولد ونشأ بها، وأخذ النّحو والقراءة عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، وسمع الفصيح وجمع الغريب حتّى نبغ في اللّغة نبوغا لا يعرفه التّاريخ لغيره. وكان آية في الذكاء . وبقي بالبصرة مقيما طول حياته على فاقة وتقشف نزوعا بنفسه عن مواقف الضّراعة، وتجافيا عن مطارح الهوان، قيل: إنّ أحد الأمراء وهو سليمان بن علي وجّه إليه رسولا يلتمس منه الشخوص إليه لتعليم أبنائه فأخرج إليه الخليل خبزا، وقال له:" كُلْ فما عندي غيره وما دمت أجده فلا حاجة لي إلى سليمان".فأنشأ يقول:[1]

أبلغْ سُليمان أَنّي عنك في سعة ✿ وفي غِنًى غَيْرَ أَنِّي لستُ ذا مال

سَخَّى بنفسي أَنّي لا أَرَى أحدًا ✿ يموتُ هَزْلاً وَلا يَبْقَى على حال

وهو أستاذ سيبويه وعامة الحكاية في كتابه عنه؛ وكلما قال سيبويه "وسألته" أو "قال" من غير أن يذكر قائله فهو الخليل.[2]

وانكب هذا العالم الجليل يستنبط ويؤلّف ويعلّم، حتّى كان شهيد العلم وسبب وفاته مبثوثة في كتب السير والتراجم.

والخليل أوّل مَن ضبط اللّغة، وابتكر فكرة المعاجم اللغوية بوضعه كتاب العين بطريقة فريدة لم يسبق إليها، ولا أحد يستطيع أن يقول: إنّه تأثّر بالمنطق اليوناني ولا بغيره من الأمم الأخرى. فإنّ الطّريقة التي اعتمدها طريقة رياضية بحتة لا عهد لليونان بها.

قال أبو الحسن بن كيسان: قال محمد بن يزيد: الشكل الذي في الكتب من عمل الخليل وهو مأخوذ من صور الحروف فالضمة واو صغيرة الصورة في أعلى الحرف لئلا تلتبس بالواو المكتوبة، والكسرة ياء تحت الحرف، والفتحة ألف مبطوحة فوق الحرف.[3]

إن الخليل ليس هو وحده من أبدع هذا، بل سبقه إلى ذلك عباقرة آخرون، وهناك من عاصره وكان عبقريا مثله، ومن جاء بعده وكان عبقريا مثله، وأذكر من هؤلاء الإمام

[1] - معجم الأدباء، ياقوت الحموي، 160/11، طبقات النحويين واللغويين، ص: 20.
[2] - بغية الوعاة، السيوطي، 558/1.
[3]- المحكم في نقط المصاحف، أبو عمرو عثمان الداني، ص: 7.

الشافعي، فهو في أصول الفقه بمنزلة الخليل في النحو وعلوم اللسان، فهو الذي وضع الأصول ووضع الأفكار الرئيسية التي اعتمد عليها الناس في أصول الفقه.

ثمّ إن النزعة العلمية والاتجاه المنهجي الذي نجده عند الخليل وسيبويه هو الذي نجده عند الشافعي، ولا يفرد الخليل بهذه العبقرية التي هي عبقرية الاختراع، وعبقرية الاكتشاف والأصالة بمفهومها الصحيح. وأما ما وصلنا من الخليل فكلّ ما رواه سيبويه في الكتاب وهو كثير أحصى الناس أقوال الخليل في الكتاب (أكثر من 600 مرّة) وهذا شيء كثير جدّا.

قراءة تراث الخليل: والخليل يجب أن يقرأ ما قاله قراءة جديدة، وهذا هو الذي قام به الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح فخرج بمفاهيم جديدة مستعينا بدرايته الواسعة باللسانيات الحديثة على اختلاف مدارسها، وبما لديه من إلمام باللغة وبنيتها، ومسار اكتساب اللغة وتطور اللغة ووظائفها وغير ذلك من النظريات الحديثة، كلّ ذلك ساعده على أن يكتشف أن علماءنا كانوا روادا في هذا الميدان.

النحو العربي ومنطق الرياضيات: ما العلاقة بين النحو والمنطق؟ وما العلاقة بين النحو والرياضيات؟ ما لهذا بتلك النزعة المنطقية التي كثيرا ما نسمع ونقرأ اليوم أنّها شيء بعيد عن النحو وصحيح أن اللغة شيء والمنطق شيء آخر. ولكن من يقرأ ما قاله الخليل في كتاب سيبويه، ثم ما وضعه من النظام التركيبي للغة الذي بنيت عليه معاجم الناس بعد الخليل فسرعان ما يقتنع بنزعة الخليل الرياضية في جميع ما يضعه من التحليلات والنظريات.

فقد اخترع نظرية في الرياضيات واستغلها في وضع منهج قويم لمعجم العين الشهير، إذ بناه على تقليب كلّ الصيغ الأصلية، بحيث تندرج فيه مع كلّ كلمة الكلمات الأخرى التي تجمع حروفها وتختلف في ترتيبها بتقديم بعض منها على بعض.

قال العلامة عبد الرحمن الحاج صالح: فقد لاحظ كل معاصرينا أنّ الأفكار الأساسية التي بني عليها التحليل عند الخليل بن أحمد هي رياضية محضة. فهذا شيء لا يتفق مع ما يتصوره اللسانيون في وقتنا : فإن كان النحو العربي في زمن الخليل وسيبويه بدائيا بالنسبة

للسانيات الحديثة فما هذا الاتجاه الرياضي الذي أجمع معاصرونا على الاعتراف بوجوده عند الخليل ؟ ثم لننظر إلى هذا الذي يقال: إنه نزعة رياضية ما هو؟

وقال:لاحظ بعض الباحثين أن كتاب العين قد بني على فكرة استفراغ جميع التراكيب التي تحتلها الحروف الصوامت العربية غير المزيدة فيها: الثنائية والثلاثية منها وهذا كان يسمى عندهم بقسمة التراكيب في الرياضيات الحديثة combinatoire والمفهوم العاملي Factorielle ومفهوم الزمرة الدائرية وغير ذلك، وله الكثير من التفاسير والتعليلات العلمية العجيبة للظواهر اللغوية العربية.[1]

فالكثير من المصطلحات التي توجد عند سيبويه نجدها في كتاب الجبر والمقابلة، ففي بداية الكتاب يقول سيبويه: ما الكلم من العربية. "الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل". وقال الخوارزمي : "جذور وأموال وعدد مفرد لا ينسب إلى جذور ولا مال وليس باسم ولا فعل".

وقد جعل الخليل وزملاؤه وأصحابه ممّا كان يقال له: "قياسا" مفهوما رياضيا دقيقا يشبه إلى حدّ بعيد ما يسمى الآن بالتكافؤ، وجعل من بعض صور هذا التكافؤ مفهوما أدقّ، وهو مايسمى الآن بالإيزومورفيزم (Isormorphism) وغير ذلك. وهذا لا ينقص من قيمة مشايخه وزملائه وأتباعه؛ لأنّ كلّ واحد منهم قد ساهم في هذه الفترة المليئة بالأفكار البديعة والجهود العلمية الخلاقة في بناء الصرح الفكري العربي الأصيل وفي طرق البحث خاصة وهي القرون الأربعة الأولى.

وإذا كان هناك نقص في النهضة العلمية أن يظلَّ فكر الخليل مغمورا مجهولا، وهذا مما دعا الأستاذ أن يأخذ على عاتقه دراسة هذا التراث الغني ليخرج لنا بهذا الاتجاه ليبيّن للناس أنّ هناك منهجا في الدرس اللغوي عند العرب لا يقلّ أهمية عما ظللتهم به مفتونين.

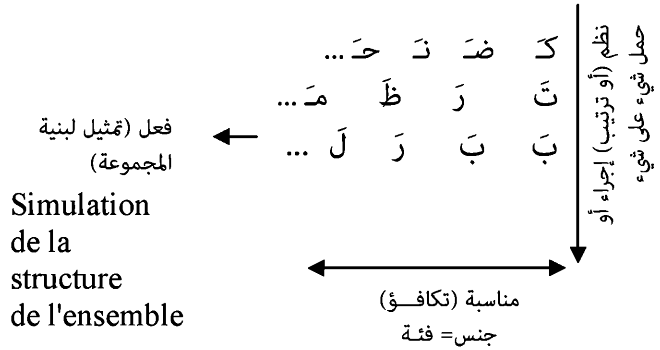
[1] - أشار إليها العلامة عبد الرحمن الحاج وأشاد بها في بحث ألقاه في ندوة نظمها المعهد العالي للحضارة الإسلامية بوهران (نوفمبر 1998).

يقول الأستاذ: " إن هذه المدرسة نتجت عن جهود متواصلة، وقد بدأتُ في التفكير فيما يقول الخليل وأنا طالب في الجامعة الأزهرية وبخاصة في كلّية اللغة العربية، وقارنتُ بين ما اطلعت عليه في كتاب سيبويه آنذاك من أقوال الخليل وما قرأته، وكنت أقرؤه على شيوخنا في هذه الجامعة العتيقة، فلاحظت الفروق الكثيرة التي توجد بين ما ذهب إليه الخليل وشيوخه وتلامذته وخاصة سيبويه، وبين ما يقوله المتأخرون من النحاة، بل لاحظت فرقا كبيرا لا في النزعة العقلية ولا في مناهج التحليل وفي الاتجاه العلمي فقط، بل في كلّ شيء ذكروه وأخصّ بالذكر من المتأخرين هذا الرجل الذي صار ما أنتجه من الكتب ومن الأعمال كأنّه قرآن النحو، وهو ابن مالك وهو من المتأخرين وألفيته مشهورة والشروح الكثيرة التي ذاعت ذيوعا كبيرا، وربما كان هذا الذيوع وهذه العناية بشروح الألفية هي التي أدت إلى تقلص الفكر العربي اللغوي في عصرنا الحاضر والاكتفاء بما يقوله المتأخرون،وقد غطى ذلك(وصار حاجبا على أقوال المتقدمين).

مكانة المدرسة الخليلية: ولإحلال المدرسة الخليلية الحديثة محلّها من النزعات الحديثة في العالم العربي نثبت بعض المفاهيم والمبادئ التي استخرجها صاحب المدرسة الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح من النظرية اللغوية القديمة (وكوصف نقدي هي في الحقيقة نظرية ثانية(métathéorie) بالنسبة للنظرية الخليلية. أما استغلالها أو بالأصح إمكانية استغلالها الآن فحاصل بالفعل، وذلك لعدم وجود نظرية لغوية موازية مستخرجة من النظر في التراث اللغوي العربي إلاّ ما كان من النظرية التوليدية التحويلية إلاّ أنّها غير وافية بالغرض رغم تجاوزها النزعة التقطيعية والتصنيف الساذج.

منهج المدرسة الخليلية الحديثة: لقد اعتمد صاحب هذه المدرسة على عدة مفاهيم استقاها من التراث النحوي الأصل، وقبل أن نبيّن هذه المفاهيم نشير إلى أنّ الأستاذ قد بيّن أنّ هناك نحوا عربيا أصيلا وحصره في القرون الأربعة الأولى من الهجرة: وبعد حديثه عن المدارس اللسانية عند الوظيفيين وأصحاب النحو التوليدي بيّن أن النحو العربي الخليلي لا يقتصر على التحديد بالجنس والفصل(أي: باكتشاف الصفات المميزة Traits pertinents)

وبالتالي لا يكتفي بعملية الاشتمال، بل يتجاوزها بإجراء الشيء على الشيء أو حمل العنصر على الآخر، فهو لا يكتفي بالجنس الذي ليس إلاّ مجرد فئة تشترك عناصرها في صفة واحدة أو مجموع صفات، بل يتجاوزون ذلك بإجراء عنصر على آخر على حدّ تعبير النحاة أي: بجعل علاقة مباشرة بين العناصر التي توجد مجموعتين على الأقلّ لاستنباط البنية التي تجمعها جميعا وأبسط مثال في ذلك هو إثباتهم لصيغة الكلمة :



فالجامع بين كلّ هذه الوحدات ليس فقط جنسها (بل وقد لا تهتم بالجنس) بل بالبنية التي تجمعها. ولا يمكن أن تستخرج بإدخال بعضها في بعض، بل بحمل كلّ جزء منها على نظيره إن كان هناك نظير مع مراعاة انتظامها أي: مع اعتبار كلّ جزء في موضعه.

فالتحديد عند النحاة أكثره من هذا القبيل وهو يهتم في نفس الوقت بالمحورين الاستبدالي والتركيبي بين التكافؤ(الانتماء) والنظم. فالفئة (la classe=) عندهم ليست أبدا بسيطة أي: مبنية على الكيف (qualitatif) تحددها صفة مميزة فقط بل في الوقت نفسه على الكيف والكم، والكم هنا هو العدة مع الترتيب بمراعاة كلّ شيء في موضعه.

وقد أشار إلى ذلك الرضي الإستراباذي في حديثه عن الصيغة: "المراد ببناء الكلمة وزنها وصيغتها وهيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كلّ في موضعه".[1]

[1]- شرح شافية ابن الحاجب، الشيخ رضي الدين الإستراباذي، 2/1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ويقول الأستاذ: إن النحو العربي قد وضع على أسس إبستمولوجية مغايرة لأسس اللسانيات البنوية وخصوصا في المبادئ العقلية التي بنيت عليها تحليلاته. وليس الاختلاف متوقفا على هذا الجانب فقط، بل هناك اختلاف آخر في النظرة إلى البحث باللغة نفسه وتدوين الكلام من أجل التحليل.

فالنحاة العرب الأوّلون قد التجؤوا إلى السماع ودوّنوا كلام العرب، وقد يقول قائل: إنّهم حصروا اللغة في هذا المعيار الذي سموه بالفصحى وتركوا غيره. نعم هناك أسباب دينية اجتماعية وهو الاعتناء بلغة القرآن وهي خارجة عن العلم؛ لأنها دوافع ولكلّ حركة علمية وغيرها دوافع.

أما أن يقول بأنّهم وقفوا من اللغة موقفا غير علمي، فهذا القول لا يستقيم؛ لأنّ العلم لا يحدد بالغاية التي يرمي إليها أصحابه انتفاعية كانت أم غير انتفاعية بل بمقياسين اثنين هما: **المشاهدة والاستقراء والاختبار** من جهة. **والصياغة العقلية** من جهة أخرى.

فكلّما دقت مناهج المشاهدة والصياغة وأفادت معلومات جديدة وكشفت بذلك عن أسرار الظواهر والأحداث كانت أحرى بأن توصف بأنّها علمية. ويضاف إلى ذلك أنّ للغة كيانا ويتمثّل في نظام صوتي خاصّ ومفردات وتراكيب ذات أبنية خاصة، فإذا تغيّرت في هيكلها صارت لغة أخرى. فإذا عمد اللغوي إلى الوصف للغة من اللغات فلا يصحّ أن يصف هذا أو ذاك بأنّه ينتمي إلى العربية أو الإنجليزية إلاّ إذا خضع المأخوذ عنه لقوانينها الأساسية وأصول تأديتها أي: لمواضعات أصحابها فالمعيار هاهنا هو نفسه ظاهرة ويجب أن لا يهدر كظاهرة.

فالمسألة ليست في تفضيل وجه من الأداء على آخر، فهذا لم يحصل أبدا عند العلماء الذي شافهوا فصحاء العرب(=الذين لم تتغيّر لغتهم بالنسبة لما كانت عليه قبل الفتوحات). وقد قال سيبويه بهذا الصدد : "استحسن ما استحسنته العرب وأجره كما أجروه".(1)

1- الكتاب، سيبويه، 252/1.

وقال الخليل: "كلّ شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تاما لم تحدث فيه شيئا فهو على القياس".[1]

ويقول: إن اللغة ليست فقط نظاما من الأدلة المسموعة بل هي زيادة على ذلك قوانين وأصول يعمل بها كلّ مَن يتكلم بها دون ما شعور (ويشعر بها عندما يعثر لسانه). وهذا هو عين الخلاف بين النحو الأوربي التقليدي واللسانيات البنوية؛ إذ تمتنع البنوية من النظر في القواعد لأنّها تفرض في نظرها معيارا معيّنا. وفي هذا الموقف يكمن سبب السكون المهول الذي تتصف به هذه النزعة؛ إذ كيف يهدر أهم شيء في اللغة وهو السلوك اللغوي أو بعبارة أخرى كيف يترك البحث في الكلام نفسه كفعل من الأفعال التي يتحصل بها نظام اللغة.

وهذا موقف الإيجابيين للظاهرة اللغوية الغربية التي لا ترى في اللغة إلاّ ما يُسْمَع، ثمّ ما يتّسق ويتقابل في داخل التسلسل الكلامي ولا تلتفت أبدا إلى **تصرف المتكلم** في اللغة في دورة التخاطب وفي أحوال معيّنة فأخرجوا بذلك **الذات** (le sujet)وهو **المتكلم** ناسين أن اللسان هو شيء (un objet) **وأفعال** أيضا تسلط على هذا الشيء.[2]

المفاهيم الأساسية للمدرسة الخليلية وكيفية استغلالها: اعتمد علماء العرب-وزعيمهم في ذلك الخليل بن أحمد على عدد من المفاهيم والمبادئ لتحليل اللغة وأهمها:

1- **اللسان وضع واستعمال.**

2- **مفهوم الاستقامة.**

3- **مفهوم الانفصال والابتداء.**

4- **مفهوم المثال.**

5- **مفهوما الموضع والعلامة العدمية.**

6- **مفهوم العامل.**

[1]- الكتاب، سيبويه، 69/1.

[2]- دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، ص: 197-198.

7- **مفهوم القياس.**

8- **مفهوم الأصل والفرع.**

تحليل هذه المفاهيم والمبادئ:

أوّلا: الوضع والاستعمال: وقد رأينا فيما سبق أن اللسان وضع من الأوضاع التبليغية، والمقصود بالوضع هنا هو النظام المنسجم من الأدلّة الصوتية ذوات المعاني. فمثلا لا يمكن أن نقول: اللسان العربي أحدثه فلان، وإن كانت اللغات مصطنعة من اختراع الفرد الواحد؛ لأن اللسان هو راجع إلى جماعة الناطقين به وليس من عمل الفرد الواحد، فلهذا قيل عنه: إنه ظاهرة اجتماعية؛ لأن اللغة التي يتكلم بها الإنسان يوميا وورثها عن السلف ليست من إنتاجه وليست ملكا للفرد الواحد، ولا يمكن للفرد الواحد أن يتدخل فيها وهي من الأنظمة الاجتماعية الأخرى (الزواج، الطلاق، النظام الاقتصادي..) التي هي سابقة للفرد وباقية بعده فهو ورثها من الوسط ولا يمكن له أن يقول: إن هذه اللغة ستموت معي. وهذا يدعونا أن نتطرق إلى قضيتين وهما الوضع والاستعمال.

(أ)- سبب الوضع وحدّه:

(أ)- أما الوضع: فيدفعنا إلى السؤال ما هو سبب الوضع؟ والجواب عن هذا السؤال نجده عند الإمام فخر الدين وأتباعه: السبب في وضع الألفاظ أن الإنسان الواحد وحده لا يستقل بجميع حاجاته بل لابد من التعاون، ولا تعاون إلا بالتعارف، ولا تعارف إلا بأسباب كحركات أو إشارات أو نقوش أو ألفاظ توضع بإزاء المقاصد وأيسرها وأفيدها وأعمها الألفاظ، أما أنها أيسر فلأن الحروف كيفيات تعرض لأصوات عارضة لـلـهواء الخارج بالتنفس الضروري الممدود من قبل الطبيعة دون تكلف اختياري.

أما أنها أفيد فلأنها موجودة عند الحاجة معدومة عند عدمها. وأما أنها أعمُّها فليس يمكن أن يكون لكل شيء نقش كذات الـلـه تعالى والعلوم أو إليه إشارة كالغائبات، ويمكن أن

يكون لكل شيء لفظ، فلما كانت الألفاظ أيسر وأفيد وأعم صارت موضوعة بإزاء المعاني.[1]

ونشير هنا إلى أن علماءنا القدماء قد اهتموا اهتماماً كبيراً بمشكلة اللفظ والمعنى، وخاصة علماء أصول الفقه؛ إذ كانوا أول من شغل بمشكلة اللفظ والمعنى تاريخيا وذلك لارتباط المعنى بالحكم اللفظ الفقهي الذي يراد فهمه أوّلا ثمّ تطبيقه ثانيا؛ إذ إنَّ الحكم في عامة أمره لا يخاطب الوجدان وإنّما يخاطب العقل الذي هو مناط التفكير ووسيلة الفهم إلى دراسة الدلالة أو المعنى، وهنا نجد أنّ المقدّمة اللغوية في كتب علماء أصول الفقه هي المكان المناسب الذي نبحث فيه عن دراسة علماء العربية للدلالة وهي دراسة لغوية خالصة تلمّ ببعض علم الدلالة Semantics عند المحدثين وإن اختلف المنهج والهدف.

ونجد أيضا عند علماء اللغة القدماء يتطرقون إلى البحث في التوليد والمولد أو المعرب أو النحت بأنواعه وكلّها طرق تنمو بها الثروة اللفظية وتتغير معاني الكلمات، وهي دراسة تدخل ضمن الدراسة الدلالية والمعجمية.[2]

(أ)- الوضع: أما الوضع فقد بيّن حدّه التاج السبكي في شرح منهاج البيضاوي الوضع عبارة عن تخصيص الشيء بالشيء، بحيث إذا أطلق الأول فهم منه الثاني. وهذا تعريف سديد فإنك إذا أطلقت قولك:{قام زيد}فهم منه صدور القيام منه؛ فإن قلت:مدلول قولنا{قام زيد}صدور قيامه سواء أطلقنا هذا اللفظ أم لم نطلقه فما وجه قولكم بحيث إذا أطلق، قلت: الكلام قد يخرج عن كونه كلاما وقد يتغير معناه بالتقييد فإنك إذا قلت: { قام الناس} اقتضى إطلاق هذا اللفظ إخبارك بقيام جميعهم فإذا قلت: {إن قام الناس} خرج عن كونه كلاما بالكلية فإذا قلت: {قام الناس إلا زيدا} لم يخرج عن كونه كلاما ولكن خرج عن اقتضاء (قيام جميعهم) إلى (قيام) ما عدا زيدا فعلم بهذا أن لإفادة {قام الناس} الإخبار بقيام جميعهم شرطين:

أحدهما: ألا تبتدئه بما يخالفه.

1- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، 34/1.

2 - التعريف بعلم اللغة، دافيد كريستل، ترجمة: د. حلمي خليل، ص: 147-148 (الهامش) .

والثاني: ألا تختمه بما يخالفه وله شرط ثالث أيضا وهو أن يكون صادرا عن قصد فلا اعتبار بكلام النائم والساهي. فهذان شرطان لابد منهما وعلى السامع التنبه لها، فوضح بهذا أنك لا تستفيد قيام الناس من قوله: {قام الناس} إلا بإطلاق هذا القول فلذلك اشترطنا ما ذكرناه.[(1)]

(ب)- الاستعمال: أي: نظام من الأدلة الموضوعة لغرض التبليغ واستعمال فِعْلي لهذا النظام في واقع الخطاب. فالاقتصار على أحد هذين الجانبين من قبل الباحث اللغوي خطأ فاحش ذو عواقب وخيمة. وكذلك الأمر في الاقتصار على ضرب من الاستعمال دون غيره. فعدم اكتفاء علمائنا بالنظر فيما ورد في النصوص التي حفظها الناس في تحليلاتهم للغة هو الذي يميّز العلوم اللسانية العربية في زمن ازدهارها الأوّل من نفس العلوم التي ظهرت عند اليونان من قبلهم (وهي الفيلولوجية) ومن تلك التي غلب عليها عند العرب التقليد والجمود عند إغلاق باب الاجتهاد في عصور الانحطاط للفكر العربي.

إن اللغة كما يتصورها المبدعون من علمائنا أمثال الخليل وسيبويه وابن جني وغيرهم ممّن ظهر في الصدر الأوّل، هي قبل كلّ شيء استعمال ثمّ استعمال الناطقين بها أي: إحداثهم لفظا معيّنا لتأدية معنى وغرض في حال الخطاب تقتضي هذا المعنى وهذا اللفظ، وليست فقط صوتا ولا نظاما من القواعد ولا معنى مجرّدا من اللفظ الذي يدلّ عليه ولا أحوالا خطابية معزولة عن كلّ هذه الأشياء. فأكبر غلط يرتكبه الباحث اللغوي هو أن يحصر اللغة في جانب واحد من هذه الجوانب، وهذا هو الذي حصل بالفعل منذ أن تعلّق الناس بالقواعد في ذاتها مقطوعة عن غيرها إلاّ بما لا يشفى من الشاهد الواحد أو الشاهدين-ومن الشعر فقط غالبا-أو بالنصوص وحدها لا يرى فيها شارحها إلاّ المعاني مقطوعة من اللفظ الذي يدلّ عليها (مع ما يندرج فيه من انتظام له السهم الأكبر في الدلالة على تلك المعاني).

وعلى هذا فالاستعمال الفعلي للغة في جميع الأحوال الخطابية التي تستلزمها الحياة اليومية هو الذي ينبغي أن يكون المقياس الأوّل والأساسي في بناء كلّ منهج للبحث اللغوي.

[1]- المزهر في علوم اللغة العربية، السيوطي، 38/1 لقد أشبعنا هذا الموضوع بحثا في كتابنا مفاهيم في علم اللسان.

والكلام هو ما يجرى على هذا الوضع فهو من قبيل الأداء للوضع. والمتكلّم الواحد هو الذي يحدثه فهو حدث جزئي محسوس يقع في زمان ومكان معينين وبكيفية معيّنة، ولهذا فإن قوانين الأداء الجزئية لا تحصى ولا تعد، كما أن الأفعال الجزئية لا تحصى ولا تعدّ.

وإذا قلنا: إن الكلام هو حدث خاص بالفرد؛ لأننا عندما نتكلم فالمتكلم مسؤول عن كلامه،فإذا لحن فهو صاحب اللحن، وإذا تكلّم بالفصحى فهو صاحب الفصحى والكلام متجدد، فإن نطقت بحرف بطريقة معيّنة ثمّ عدت إلى نفس الحرف فإنّ نطقك به لا بد أن يكون هناك اختلاف في النطق وذلك مفهوم معنى الكلام متجدد.

الدراسة العلمية للسان تعتمد أكثر ما تعتمد في دراستها على هذا الفارق بين اللسان والكلام أي: ما يسميه العرب الوضع والاستعمال، فكلّ منّا يؤدي بحسب شخصيته، فكلّ ما يرجع إلى الأداء فهو جزئي ويقابله الكلّي، فإذا قلت: (الباء) في العربية فهذا الحرف ينطق به بكيفيات مختلفة؛ لأنّها راجعة للصوتيات الفيزيائية، أما الحرف فيبقى هو هو رغم اختلاف النطق، وما يقال عن الحرف يقال عن التراكيب والأبنية مثلا هناك من يقول: اشتريته جِزافا وجُزافا، وجَزافا فهذه الاختلافات ترجع للأداء.

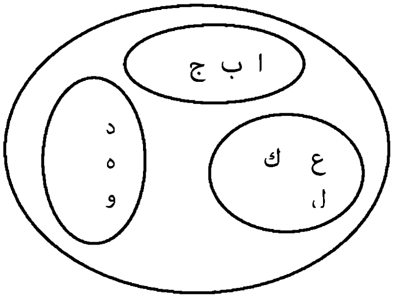
وأما الأداء فله درجات في التجرد، فأقرب الأداء إلى اللسان هو مجموع الكيفيات في تأدية اللسان التي اختصت بها بعض الجماعات (فالـلـهجات أداء مجرد وليست ملكا للفرد واللغة أكثر تجرد من الـلـهجة).

والآن وقد انتهينا من بيان الفرق بين اللسان والكلام وأن الأول أي: اللسان ظاهرة اجتماعية تفرزها الجماعة وتخرجها إلى الوجود بفضل التجمع، وأن الثاني أي: الكلام ظاهرة فردية يحدثها الفرد الواحد ويحدثه في مكان وزمان معينين وهو متجدد ويزول بزوال المتكلم. ويمكن أن نكتب على شكل نسب:

$$\frac{\text{اللسان}}{\text{الكلام}} = \frac{\text{الوضع}}{\text{الاستعمال}} = \frac{\text{الحد}}{\text{الأداء}}$$

معنى هذا أن الكلام هو تأدية للقانون الموضوع وهو اللسان فهو حينئذ استعمال أي: إجراء العمل بهذا القانون الذي هو الوضع.

والنسب التي أثبتناها كلّها متساوية، وكلّ ما هو تحت(المقام) فهو خاص بالفرد، معنى ذلك أن الكلام يخصّ الفرد وكذلك الاستعمال والأداء فليست الجماعة هي التي تعمل هذا إنما الفرد هو الذي يحدث هذا الكلام وهذه الاستعمالات وهذا الأداء وهو يختلف من فرد لآخر، وإذا مثلنا لجماعة المتكلمين بما يـلي:



ولتكن هذه الحروف ترمز إلى الأفراد والجـماعة الصغرى هي هذه الدوائر الصـغرى والجمـاعة الكبرى من الناس هي هذه الدائرة التي تضمّ هذه المجموعات الصغرى.فهـؤلاء الأفراد ممكـن أن يكونوا مجموعات صغرى داخـلة في المجـموعة الكبرى.

فالكلام والاستعمال والأداء يختلف من فرد لآخر ثمّ بحكم الجوار والنشأة قد يكون أفراد كلّ مجموعة مثل (أ.ب.ج) قريبا أي: متشابها على الرغم من عدم كونه متفقا تماما، وفي نفس الوقت يكون أبعد من أداء مجموعة (ع.ك.ل) مثلا إذا أخذنا سكان مدينة ما نجدها لا تؤلّف جماعة منسجمة من حيث الأداء، ولكن إذا بحثنا عن الأفراد الذين ولدوا بهذه المدينة وأجدادهم الأقدمون الذين سكنوا بها نجد لهجاتهم تتقارب نوعا. أما من حلّ بها حديثا فإنّ لهجته تختلف عمن كان حالاّ بها قبله.

3- **الفروق من الناحية الصوتية**: فالفرق بين مفهوم (الجيم) والكيفيات اللامتناهية التي نجدها في الاستعمال الحقيقي أي: أن كلّ فرد ينطق (بجيم) خاص به، وإن كانت هذه الفروق غير واضحة تماما. وهذه الفروق لا نجدها في مستوى الجماعة الواحدة فحسب بل تتعدى ذلك مثلا: فجيم الجزائر وجيم المغرب، وجيم تونس نجد بينها اختلافات، وكذلك الجيم في المغرب العربي والجيم في المشرق العربي نجد بينها فروق، والجيم التي نطق بها العرب الأوّلون تختلف عن الجيم التي ننطق بها اليوم هناك (**الجيم، الدجيم الزيم ، القيم**).

فالأداء مختلف بين الأقطار وبين الجماعات وبين الأفراد ونفس الشخص قد يغيّر (جيمه) بين لحظة وأخرى حسب الحالة النفسية والفزيولوجية التي يوجد عليها هذا الشخص أثناء الأداء وهذا معناه أن الأداء يختلف في جميع الحالات المذكورة.

نستنتج من كلّ هذا أن الحروف الصوتية أي: الأصوات المسموعة تتنوع تنوعا لا نهائيا، وقد أشار الجاحظ إلى ذلك حين تكلّم عن الاختلاف في الأداء بين أهل زمانه فقال: المخارج لا تحصى.

وجود أكثر من مستوى في الاستعمال: وهما نوعان: التعبير الترتيلي أو الإجلالي والتعبير الاسترسالي:

(1)- **التعبير الترتيلي أو الإجلالي:** وتقتضيه حرمة المقام وهي حال الخطاب التي سماها الجاحظ الانقباض[1] وفيها تظهر عناية المتكلّم الشديدة بما ينطق به من حروف وما يختاره من ألفاظ وتراكيب حتى يبلغ به فرط التصحيح إلى اللحن الجلي- وليس بالجلي الآن بل خفي على أكثر الناس-كإظهاره ومدّه لحركات الإعراب في مواضع الوقف وكفكّه لما يجب إدغامه وغير ذلك. ويستعمل الناس هذا المستوى من التعبير في جميع هذه الحالات التي تتصف بالحرمة كخطاب الخطيب وخطاب المذيع للناس في الإذاعة والتلفزة ومحاضرات الأساتذة إلاّ من ظلم العربية فاستبدلها حتى في هذه الأماكن بلهجته العامية.

(2)- **التعبير الاسترسالي:** (الفصيح لا العامي) فهو هذا الذي تقتضيه مواضع الأنس كخطاب الأبناء والزوجة في المنزل والأصدقاء أو شخص آخر في غير مقام الحرمة. وهذا التعبير العفوي غير متكلّف قد وجد بالفعل في المخاطبات بين فصحاء العرب في الزمان الذي كانت تكتسب الملكة بالسليقة أي: بدون تلقين معلّم. وقد اعتنى العلماء القدامى الذين شافهوا فصحاء العرب بوصفه الوصف العلمي.

[1]- البيان والتبيين، الجاحظ، 114/1.

وهذا النوع من التعبير يمتاز عن الأوّل بكثرة الاختزال في تأدية الحروف والكلم كاختلاس الحركات (وهو الإخفاء الذي وصفه سيبويه) والحذف والإدغام والتقديم والتأخير وكثرة الإضمار.[1]

ثانيا:الاستقامة: يقول سيبويه: "فمنه مستقيم حسن ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

- فأمّا المستقيم الحسن فقولك : أتيتُك أمْسِ، وسآتيك غدا.
- فأما المحال تَنقض أوّل كلامك بآخِره فتقول: أتيتك غدا، وسآتيك أمس.
- أمّا المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبلَ،وشربت ماء البحر ونحوه.
- وأما المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، وهو قولك: قد زيدا رأيت وكي زيدٌ يأتيك، وأشباه هذا.
- وأما المحال فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس.

يقول الأخفش: "ومنه الخطأ وهو ما لا تعمد، نحو قولك: ضربني زيد وأنت تريد: ضربت زيدا. والخطأ مالا تعمده، وأمّا المحال فهو ما لا يصح له معنى ولا يجوز أن تقول فيه: صدق ولا كذب. ألا ترى أنّك إذا قلت: أتيتك غدا لم يكن للكلام معنى . تقول فيه: صدق ولا كذب.[2]

فسيبويه على إثر الخليل هو أوّل من ميّز بين السلامة الراجعة إلى اللفظ (المستقيم الحسن القبيح) والسلامة الخاصة بالمعنى: المستقيم/المحال. ثمّ ميّز أيضا بين السلامة التي يقتضيها القياس (أي: النظم العام الذي يميّز لغة من لغة أخرى) والسلامة التي يقتضيها الاستعمال الحقيقي للناطقين (وهذا معنى الاستحسان وهو استحسان الناطقين أنفسهم): مستقيم/حسن. فعلى هذا يكون التمييز بهذه الكيفية:

- **مستقيم حسن** = سليم في القياس والاستعمال.
- **مستقيم قبيح** = غير لحن ولكنّه خارج عن القياس وقليل.

---

[1] - دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، د. عبد الرحمن الحاج صالح، ص: 163-164.

[2] - الكتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، 1/ 26 الهامش.

- **محال**= قد يكون سليما في القياس والاستعمال ولكنّه غير سليم من حيث المعنى.

ومن ثمّ جاء التمييز المطلق بين اللفظ والمعنى، وأعني بذلك أنّ اللفظ إذا حدد أو فُسِّر باللجوء إلى اعتبارات تخصّ المعنى فالتحليل هو تحليل معنوي (sémantique) لا غير. أمّا إذا حصل التحديد والتفسير على اللفظ نفسه دون اعتبار للمعنى فهو تحليل لفظي نحوي(semiologico-grammatical).

والتخليط بين هذين الاعتبارين يعدُّ خطأً وتقصيرا. وذلك كالاقتصار على تحديد الفعل بأنّه "ما دلّ على حدث وزمان"فهذا تحديد على المعنى فهو جيّد ولكنّه من وجهة المعنى، أما التحديد على اللفظ فهو" ما تدخل عليه من زوائد معيّنة كـ (قد والسين ويتّصل به الضمير في بعض صيّغه". وقد بنى النحاة أنّ اللفظ هو الأوّل؛ لأنّه هو المتبادر إلى الذهن أوّلا ثمّ يفهم منه المعنى ويترتب على ذلك أن الانطلاق في التحليل يجب من اللفظ في أبسط أحواله وهو الأصل (الذي ليس فيه زيادة ولا علامة له بالنسبة إلى ما يبني عليه).

ثالثا: الانفصال والابتداء: يقول الخليل بلسان تلميذه:"إنّه لا يكون اسم مظهر على حرف أبدا؛ لأنّ المظهر يسكت عنده وليس قبله شيء ولا يلحق به شيء"[1] والذي يسكت عنده وليس قبله شيء هو الاسم الذي "ينفصل ويبتدأ"[2].

وبالفعل كان المنطلق عندهم كلّ ما ينفصل ويبتدأ وهي صفة الانفراد ويمكن أن يكون بذلك الأصل لأشياء أخرى تتفرع عليه. ولهذا فيجب أن ينطلق من **أقلّ ما ينطق به** ممّا ينفصل ويبتدأ(=ينفرد)وهو الاسم المظهر بالعربية وكلّ شيء يتفرع عليه ولا يمكن لما في داخله أن ينفرد فهو بمنزلته، ولهذا سمى النحاة الأوّلون هذه بالاسم المفرد و"ما بمنزلة الاسم المفرد" أطلق عليه ابن يعيش والرضي "اللفظة" وترجمها الأستاذبـ (lexie).

فالانفصال والابتداء يمكّن الباحث من استكشاف الحدود الحقيقية التي تحصل في الكلام، وبهذا ينطلق الباحث من اللفظ أوّلا ولا يحتاج إلى أن يفترض أيَّ افتراض كما يفعله

1- الكتاب، سيبويه، 304/2.

2- نفس المصدر، 96/1.

التوليديون وغيرهم عندما ينطلقون من الجملة قبل تحديدها. ولا بد من الملاحظة أن هذا المنطلق هو في نفس الوقت **وحدة لفظية**(Unité Sémiologique) لا يحددها إلاّ ما يرجع فقط إلى اللفظ، وهو الانفصال والابتداء **ووحدة إفادة** (Unité communicationnelle) لأنّها يمكن أن تكون جملة مفيدة(فقد اكتشف في الكلام الحقيقي). وعلى هذا فهي تحتلّ مكانا يتقاطع فيه اللفظ مع المعنى أو البنية بالإفادة.

إن النحاة العرب المتقدمون لا يفترضون شيئا بل ينطلقون من واقع اللفظ وواقع الخطاب في الوقت نفسه. فينظرون في الكلام الطبيعي أي: في المخاطابات العادة ما هو أقلّ ما يمكن أن ينطق به من الكلام المفيد. فيكون ذلك بالنسبة لكلام العرب قطعة صوتية مثل: #كتاب# أو أي قطعة مماثلة كجواب السؤال: ما بيدك؟ مثلا. وهذه القطعة هي في الوقت نفسه كم مفيد وقطعة لفظية لا يمكن أن يقف على جزء منها مع بقاء الكلام مفيدا. وهذا ما يصفونه بأنّه "ما ينفصل ويبتدأ".[1]

ويختبرون هذه القطعة بحملها على قطع أخرى لها منزلتها أي: " تنفصل وتبتدأ". فعبارات أخرى مثل: #بكتاب# و #بالكتاب# و #كتاب كبير# كلّ واحدة منها يمكن أن تكون كلاما مفيدا، ولا يمكن أن يوقف على جزء منها. ثمّ يرتبون هذه العبارات على أساس تفريعي، أي: على أنّ بعضهما أصل لبعض. والأصل عنهم هو ما يبنى عليه، وبالتالي ما ليس فيه زيادة. فالأصل هنا هو #كتاب#وتتفرع عليه العبارات الأخرى التي هي مكافئة لها (= بمنزلتها) من حيث الانفصال والابتداء (= الانفراد) بإلحاقها ما يسمونه بالزوائد، وهي أداة التعريف وحرف الجرّ على اليمين والإعراب والتنوين (إذا لم يدخل أل) أو المضاف إليه وأخيرا الصفة. فكلّ هذه الزوائد "تدخل على حدّ الاسم".

والزيادة على الأصل هي نوع من التحويل على حدّ تعبير اللسانيات. فالاسم المفرد وما بمنزلته هو وحدة يحددها هذا التحديد الإجرائي (=تحديد فيه عمليات تحويلية). وتحدد في نفس الوقت كلّ المكونات التي تتألف منها هذه الوحدة (وسموها بعد سيبويه باللفظة).

---

[1] – الكتاب، سيبويه، 96/1.

فكلّ جزء من اللفظة موضع خاصّ، فأداة التعريف لا تظهر إلاّ في الموضع الأوّل على يمين الأصل وبعدها حرف الجرّ. فالوظيفة النحوية تحدد لنا بكيفية صورية. ثمّ إنّ الموضع لا يلتبس بما يمكن أن يكون فيه. فالموضع باق كجزء من البنية إذا خلا ممّا يدخل فيه.

وتبيّن للنحاة أن بعض الأسماء قد لا تقبل بعض الزوائد فجعلوها أصنافا ووصفوا التي لا تقبل كلّ الزوائد بالتمكّن والتصرف التام (متمكن أمكن).[1]

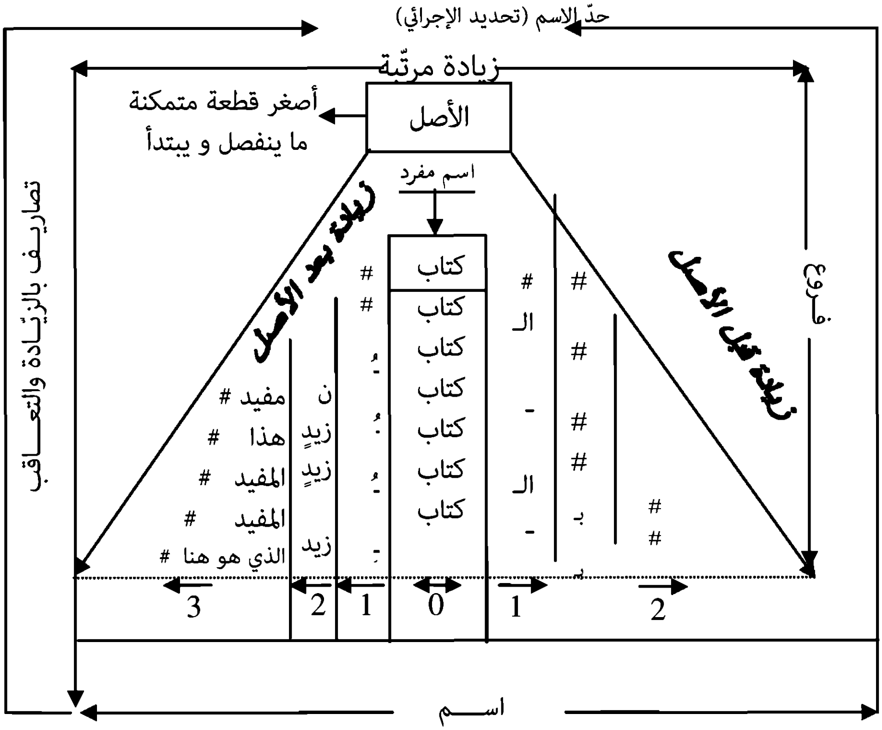
يقول ابن هشام: الاسم ضربان معرب وهو الأصل ويسمى متمكنا، ومبني وهو الفرع ويسمى غير متمكن[2] وبعضها التي لا تقبل التنوين وبعض الإعراب بغير المنصرف والتي لا تقبل أيَّ زيادة بالبناء (على صيغة واحدة) وهي الضمائر وبعض الظروف وغيرها.

وينبغي ألاّ نخلّط بين هذا التحليل الصوري الناجع بالتحليل الدلالي، إلاّ أنّ النحاة يخصصون لكلّ موضع دلالته الوضعية (أي: التي وضعت له في الأصل) فهذا المثال هو قاعدة صورية لتحليل المعنى (الوضعي) ولا يلجؤون أبدا إلى الدلالة في التحديد اللفظي أو الصوري للوحدات. ولذلك قالوا بأنّ اللفظ هو الأوّل. أمّا إذا صار المعنى الوضعي معنى آخر كما في المجاز فيكون لهذه الظاهرة طريقة أخرى في التحليل وترجع إلى البلاغة (أي: إلى علم المعاني).

وهذا الرسم البياني يبيّن صورة حدّ الاسم، ويمكن أن نمثّل أيَّ نوع من الأسماء:

1- ومتمكن أمكن وهو المنصرف كزيد وعمرو وإلى متمكن غير أمكن وهو غير المنصرف نحو: أحمد ومساجد ومصابيح. (شرح ابن عقيل، 35/1).

2- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 29/1.



وهذا الحدّ هو الذي يكتسبه المتعلّم بدون ما شعور منه، فإذا صار قادرا على إجرائه في كلامه- بدون شعور-صار الحدّ عنده كالمثال الذي يبني عليه الجزء من الكلام الذي هو الاسم بمختلف أنواعه وفعلوا مثل ذلك للفعل.

فللفعل أيضا حدّه ومثاله إلاّ أنّه يختلف عن الاسم في أنّه متفرع إلى ثلاثة حدود: الماضي والمضارع والأمر، والأصل في الماضي هو الغائب؛ لأنّه يأتي على أقلّ ما يمكن أن ينطق به : فيه الفعل+ علامة عدمية تمثّل ضمير الغيبة، ثمّ تتفرع عليه الأمثلة بزيادة ضمير الرفع ثمّ ضمير النصب على يساره والزوائد التي تخصّ الفعل كـ "قد" وغيرها.

يلاحظ في هذا المثال المحدد للاسم (أو المولّد) أنّ كلّ الوحدات المحمولة بعضها على بعض هي نظائر للنواة من حيث إنّها وحدات تنفرد أوّلا ومتفرعة عليها زيادة. فأمّا التساوي فهو ذلك التكافؤ الذي يحصل بإجراء الشيء على الشيء.وأمّا التفريع فهو نفس التحويل الذي أشرنا إليه قبلُ. والفرق بين هذا التحويل وغيره ممّا يوجد عند البنويين فهو أنّ الوحدات

الداخلة في اللفظة (الكلم) تتحدد بهذا التفريع (التحويل بزيادة ما يمكن زيادته دون أن تتجاوز حدّ اللفظة). فالتحويل هو الذي يحدد الوحدات في المدرسة الخليلية ولا تحتاج إلى التحليل إلى "المكونات القريبة" الذي صاغه تشومسكي (Schomky) على شكل شجرة. ثمّ إنّ هذه النظرية لا تفصل بين المحور التركيبي (Axe syntagmatique) ومحور الاستبدالات ولا تنظر إلى كلّ واحد منها على حدة بل تجعل كلّ واحد منها تابعا للآخر، بحيث تنظر إليهما معا أي: في الأعمدة الاستبدالية في مجموعها مراعيا الترتيب التركيبي في الحركة التفريعية التي تنقلنا من الأصل إلى الفروع والعكس. فكلّ هذا يكوّن مجموعة ذات بنية تسمى بالاصطلاح الرياضي بالزمرة(structure de groupe). وهو أمر خطير جدا، إذ يمكن أن يصاغ الصياغة الرياضية التي تستلزمها في المستقبل الحاسبات الإكترونية في علاج النصوص.

رابعا: مفهوم الموضع والعلامة العدمية ومفهوم اللفظة."فتحدد بالموضع الذي تظهر فيه داخل المثل والكلمة عند النحاة الأوّلين هي أدنى عنصر "تتركب منها" "**اللفظة**" وعلى هذا فالكلمة **كاصطلاح** نحوي ليست دائما مورفيما أي: أقلّ ما ينطلق به ممّا يدلّ على معنى؛ لأنّه لا بد من التمييز بين العنصر الدال الذي يمكن أن يحذف دون أيٍّ ضرر أو تغيير للعبارة، وهو الكلمة كالحذف لحرف الجر فخروجه لا يسبب تلاشي الاسم وبين العنصر الدال الذي إذا حذف أو استبدل بشيء آخر تلاشت العبارة التي تدخل فيها وذلك كالتاء في "افتعل" وحروف المضارعة، فهذه مورفيمات ولكنّها ليست كلها لأنّها عناصر داخلة في صيغة الكلم فهي مكونات الكلمة وليست من مكونات اللفظة وليس لها الاستقلال النوعي للكلم".

وعلى هذا الأساس فإن المواضع التي تحتلها الكلم هي خانات تحدد بالتحويلات التفريعية أي: الانتقال من الأصل إلى مختلف الفروع بالزيادة التدريجية، وهذه الزيادة هي نفس التحويل(في هذا المستوى). وإذا أردنا أن نعبر عن هذا بمصطلح الرياضيات فيمكن أن نقول: بأنّ ما يظهر بالتفريع في داخل لمثال المولد للفظة عن عبارات متكافئة حتى ولو كانت بعضها أطول بكثير من البعض الآخر وذلك لا يخرجها عن كونها لفظة.

وقد تحصل اللغوي عن المثال المولد للفظة بإثبات التناسب أو التناظر (المقابلة بالنظير =Bijection= Mise en correspondance biunivoque) بين هذه الوحدات (أو تحمل أو إجراء كلّ منها على الآخر).ويتم هذا الإجراء بالتحويل الذي هو هذه الزيادة. ولهذه العملية عكسها وهو ردّ الشيء إلى أصله على تعبير النحاة، وبهذه العمليات يتحدد موضع كل عنصر في داخل المثال.

ولابدّ من الإشارة إلى أن المواضع التي هي حول النواة قد تكون فارغة؛ لأن الموضع شيء وما يحتوي عليه هو(شيء آخر) وهذه المفاهيم رياضية محضة، وهي أهمّ صفة يتصف بها التحويل الخليلي. ويعبر عن هذا النحاة بأنّ الزوائد تدخل وتخرج وهو ما يتّصف به الإدراج الذي يتم"بالوصل"(simple concaténation) وليس كالإدراج الذي يحصل "بالبناء" (Intégration structurante). فالوصل يحصل في داخل اللفظة، أما البناء فهو يحدث في داخل الكلمة (وكذلك في داخل النواة التركيبية).

إنَّ خلو الموضع من العنصر له ما يشبهه وهو"الخلو من العلامة"أو تركها[1] وهو ما سماه الأستاذ بالعلامة العدمية(Expression zéro)وهي التي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر.وذلك كجميع العلامات التي تميّز الفروع عن أصولها (المفرد والمذكر والمكبر لها غير ظاهرة بالنسبة للجمع والمثنى والمؤنث والمصغر) وكذلك هو الأمر بالنسبة للعامل، فإنّ العامل الذي ليس له لفظ ظاهر هو الابتداء. وهذا المفهوم وإن كان موجودا في اللسانيات الحديثة إلاّ أنّه لم يستغل الاستغلال الكافي والمناسب؛ إذ يجب أن يكون مرتبطا بالموضع في داخل بنية معيّنة ذات عرض وطول أي: في البنية التي سميّت بالمثال (Schème générateur).[2]

خامسا: مفهوم المثال: إن المثال كمفهوم عربي لا مقابل له في اللسانيات الغربية: وهو الحدّ الصوري الإجرائي الذي به تحدّد العمليات المحدثة للوحدات، ومن ثمّ المحددة لها من وجهة نظر النحو تنتج عنه،كما رأينا صورة تفريعية طردية عكسية تنطلق من أصل إلى ما لا

---

[1]- الكتاب، سيبويه، 7/1 و 340.

[2] – دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، د. عبد الرحمن الحاج صالح، ص: 205.

نهاية من فروع، ويسميها نحاتنا المتقدمون مثالا (يجمع على مُثُل غالبا)، وقد أطلق عليها الأستاذ اسم بالفرنسية (Schème Générateur)وبالإنجليزية (generator pattern)حتى تكون له مكانته في اللسانيات العامة. وأهمّ شيء يمكن أن نقوله هاهنا: هو أن المثال ليس خاصا بهذا المستوى من تحليل الكلام الذي هو "اللفظة" بل هو موجود في كلّ المستويات: في أدناها كمستوى الكلمة(وهو المكوّن للفظة)ومستوى التراكيب الذي هو فوق اللفظة.

والنحو العربي كلّه مُثُل؛ لأنّها الصيغ والرسوم-وهو شيء صوري (Formal) التي تبنى عليه كلّ وحدات اللغة إفرادا وتركيبا. فهي تصوير وتمثيل لما تحدثه الحدود الإجرائية. وعلى هذا فمثال الكلمة هو بناؤها ووزنها؛ لأنه يمثل بكيفية صورية مجردة الهيئة التي يكون عليها هذا الجزء من اللفظة الذي يسمى بالكلمة.وبما أنّ الكلمة العربية ناتجة عن قسمة تركيب للحروف الصوتية لكن على **مُثُل** معيّنة محدودة العدد، فجعل النحاة الأوّلون لكلّ حرف من **الحروف الأصول** الأول والثاني والثالث رموزا هي الفاء والعين واللام (فـ عـ ل) هذا بالنسبة للثلاثي، وزادوا عليها الزوائد هي بذاتها دون تجريدها إلى رموز (لأنّها ثوابت، أمّا الأصول فمتغيرات). ثمّ هذه المثل فأحصى منها سيبويه ما يقرب من 300 (وأحصوا بعده أكثر من ألف ومائتين وأكثرها قليلة الاستعمال).

وينبه الأستاذ على أن مثال الكلمة (ومثال اللفظة) هو شيء لا يعرفه من اللسانيين إلاّ من اطلع على ما كتبه النحاة العرب، أمّا ما أثر عنهم (عن طريق المستشرقين وسماه هؤلاء Schème). وإنّه من العبث أن يحاول المحلّل أن يكتشف في كلمة مثل "**أصحاب**"ما هي القطعة الصوتية التي تدلّ على الجمع وذلك خضوعا للتقطيع الذي تعوّد الغربيون أن يسلطوه على لغاتهم. فالمجموعة من الهمزة الزائدة وسكون الصاد وزيادة الألف وترتيب كلّ ذلك أصولا وزوائد هو الذي يدلّ معا على الجمع أي **مثال: أفعال**، لا الهمزة مع الألف. وهذا خلافا لكلمة "**مسلمون**"، فزيادة الواو والنون هي وحدها تدلّ على الجمع، وهذه الزيادة اللاحقة هي ميزة لأكثر اللغات الأوروبية، إلا أن اللغات الجرمانية-ومنها الإنجليزية-بعض

تصاريفها هي من قبيل التصريف العربي. ولم يفكّر أحد في استخراج مثلها على الطريقة العربية على ما علمناه (وذلك مثل Sprechen/Sprach, Children/Child).

واللسانيات البنوية كلّها والنحو التوليدي إلى حدّ ما تعتقد الاعتقاد الراسخ (وهو عندهم عقيدة صماء لا يريدون بها بديلا) أنّ الوحدات اللغوية كلّها قطع صوتية أو ظواهر نبرية على الرغم من أنّهم يعرفون أنّ للترتيب أيضا دلالة، إلاّ أنّهم لا يستغلونه كعنصر هام في استخراج المثل في كلّ مستوى من مستويات اللغة. فالنزعة السائدة عندهم ما تزال التقطيعية (Segmentalism) المفرطة. وكان سبب تحفظ الأستاذ من هذه النظريات هو طغيان هذه التقطيعية التي تتراءى في جميع أقوالهم وتحليلاتهم.[1]

سادسا: مفهوم العامل: إن نظرية العامل هي أروع ما أبدعه الخليل وأصحابه، ومن أخطر النظريات التي سيكون لها دور عظيم في تطوير معلوماتنا حول الظواهر اللغوية، وذلك لأنّ مفهوم العمل هو المفهوم الدينامي الذي ينبني عليه المستوى التركيبي للغة، فبفضله يستطيع اللغوي أن يرتقي إلى مستوى أكثر تجريدا من المستويات السفلى التي تحتوي على الوحدات الخطابية ومقوماتها القريبة، وهذا هو في الواقع أعمق بكثير من القول بأنّ مستوى التركيب (Syntaxe) هو ناتج عن تركيب الوحدات الدالة التي المورفيمات في اصطلاح الغربيين، وأوّل دليل على ذلك هو إمكانية استغلال مفهوم العامل (وما يترتب عليه من عامل ومعمول أوّل ومعمول ثان كما فهمه سيبويه) في معالجة النـصوص بالحاسب. فنظرية العامل يستطيع بها اللغوي أن يمثل بها أبسط الكيفيات وأنجعها في التراكـيب المعـقدة التي تتداخل فيها العناصر اللغوية؛ لأنه تصوغ التركيب في قالب رياضي دقيق ويرتقي بهـا من مستوى مادي معقّد إلى مستوى صوري مجرد قابل للصياغة، وبالتالي قابل للاستخدام في الحاسبات الإلكترونية.

وقد توصل أحد الباحثين إلى استغلال هذه النظرية وبرمجتها لاستكشاف البنى التركيبية آليا، أما انتقاد الناقدين فمبنيّ على الوصفيين (ظاهريين من اللغويين الغربيين) إنّ الغاية

---

[1] - دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، د. عبد الرحمن الحاج صالح، ص: 234-235.

من التحليل اللغوي هو التشخيص لعناصر اللغة وإحلال كلّ واحد منها محلّه من نظام اللغة. وهذه نظرة البنويين الغربيين الذين تلألأ نجمهم في الخمسينيات (وكان ابن مضاء يدعو إلى التمسك بالظاهر وترك كلّ تعليل، ولم يؤيده أيُّ واحد إلاّ في الستينيات الأخيرة).[(1)]

إنَّ المتصفح كتاب سيبويه يجد أن فكرة العمل عنده قصد بها التعبير عن العلاقات بين أجزاء التركيب، وأنّه في حقيقته نظرية يتمثل فيها طريقة النظم في الجملة، وأن من يتقن فَهْمَ هذه النظرية يقف على أسرار التراكيب وأوضاعها المختلفة، وأساس هذه النظرية أنّه إذا كان أحد الأجزاء في التركيب طالبا لآخر من حيث المعنى فإنّه يتشبث به لفظا، وعلى هذا يتبيّن أنّ المقصود من القول بالعامل هو بيان الارتباط والتعلق بين أجزاء التركيب والأثر الذي ينشأ عن هذا التعلق.

ويقول: ليست "اللفظة" الوحدة الصغرى التي يتركب منها مستوى التراكيب (niveau syntaxique) لأنّ لهذا المستوى وحدات أخرى من جنس آخر أكثر تجريدا، وهاهنا أيضا ينطلق النحاة من العمليات الحملية أو الإجرائية: يحملون مثلا أقلّ الكلام مما هو أكثر من لفظة باتخاذ أبسطه وتحويله بالزيادة، مع إبقاء النواة، كما فعلوا باللفظة للبحث عن العناصر المتكافئة (من بعض الوجوه). فلاحظوا أنّ الزوائد على اليمين تغير اللفظ والمعنى بل تؤثر وتتحكم في بقية التركيب كالتأثير في أواخر الكلم (الإعراب). فتحصّلوا بذلك على مثال تحويلي يتكون أيضا من أعمدة وسطور(مثل المصفوفة اللفظية)وذلك مثل:

Ø	زيد	منطلق
إن	زيدا	منطلق
كان	زيد	منطلقا
حسبت	زيدا	منطلقا
أعلمت خالدا	زيدا	منطلقا
1	2	3

[1] - دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، د. عبد الرحمن الحاج صالح، ص: 148.

ففي العمود الأيمن يدخل عنصر قد يكون كلمة أو لفظة بل تركيبا وله تأثير على بقية التركيب، ولذلك سمي "عاملا" ثم لاحظوا أن العنصر الموجود في العمود الثاني لا يمكن بحال أن يقدم على عامله فهو عند سيبويه المعمول الأوّل(م$_1$).ويكوّن إذن مع عامله "زوجا مرتبا"(couple ordonné).أمّا المعمول الثاني (م$_2$) فقد يتقدّم على كلّ العناصر الـلـهم إلاّ في حالة جمود (مثل إنّ)[1].وقد يخلو موضع العامل من العنصر الملفوظ (أشرنا إليه Ø)وهو الذي يسمونه بالابتداء (وهو عدم التبعية التركيبية وليس معناه بداية الجملة كما يعتقد بعضهم. هذا وقد حملوا التراكيب التي تتكوّن من لفظة فعلية (غير ناسخة) على هذا المثال واكتشفوا عند تطبيق هذه المجموعة على الأولى أن الفعل (غير ناسخ) هو بمنزلة هذه العوامل؛ لأنّه يؤثر في التركيب، وأنّ المعمول الثاني في هذه الحالة هو المفعول به. وأثبتوا أيضا أن موضع م$_1$ م$_2$ يمكن أن تحتلهما كلمة أو لفظة بل تركيب وذلك مثل:

Ø	أن تصوموا	خير لكم
رأيتـ	تُ	زيدًا
رأيـ	ـتُ	ـك[2]

فيتبيّن بهذا أنّ العناصر التركيبية هي عناصر خاصة مجرّدة. كما أنّ هناك عناصر أخرى "تدخل وتخرج" (علاقتها بغيرها علاقة وصل) على هذه النواة التركيبية وهي زوائد مخصّصة كالمفاعيل الأخرى والحال وغيرها (رمزه: خ). ويمكن أن نمثّل للعلاقات القائمة بين هذه الوحدات التركيبية بهذه الصيغة:

بناء وصل

[(ع ← م$_1$) ± م$_2$] ± خ(1)

فكما نرى فليس هذا المستوى ناتجا عن قسمة تركيبية لما تحته. والنحاة ينطلقون من

[1] – إلاّ إذا كان ظرفا مثل: إنّ في الدار زيدا.

[2] – يقول الأستاذ: هذه العبارة هي تركيب من وجه ولفظة من وجه آخر.

هذه الصيغ الأصلية للنظر في زاهرة التداخل (Emboîtement أو enchâssement) ويسمونه بالتكرار أو الإطالة Récursivité. وقد أظهروا في ذلك براعة كبيرة جدا. ونكتفي بهذا المثال يخصّ تداخل (ع م$_1$م$_2$) في نفسها واندراجها في موضع م2 وفي موضع خ أيضا: ويوجد مستوى تركيبي آخر أعلى من هذا وهو مستوى"التصدير" وما فوق العامل. فإنّ هناك أدواتٍ تدخل على(ع، م، خ)ويعني هذا أنّ هناك موضعا آخر يتجاوز هذا المواضع، وقد لاحظوا أنّ لهذه المواضع الصدارة المطلقة، فكأنّ هذه الأدوات (المسماة بحروف الابتداء) عوامل توجد في مستوى أعلى، إذ إنّها تتحكم في كلّ ما يوجد تحتها. ولا يكون لها بالضرورة عمل على ما تدخل عليه. ومن ذلك أدوات الاستفهام في مقابل الصفر كعلامات للإثبات وأدوات التوكيد. ثمّ في موضع آخر له الصدارة تدخل فيه أدوات الشرط. والغريب أنّ بعض هذه الأدوات قد تغطي أكثر من موضع وذلك مثل "هل" لأنّها لا يمكن أن تقوم مقام أختها همزة الاستفهام في عبارة مثل "ألم تخرج".

كلّ هذا الذي رأيناه هو "تحليل على اللفظ"، وأما مجال المعنى فيعتقد الخليليون أنّ المعاني تنقسم هي أيضا إلى أصول وفروع.

(أ)- فأما الأصول فهي التي تحدد بدلالة اللفظ ليس إلاّ.وهي من معطيات المواضعة (*données sémiologiques*)الخاصة بلغة من اللغات في زمان معيّن من تطورها.

(ب)- الفروع فهي المعاني التي تتحدد بدلالة غير لفظية : دلالة الحال ودلالة المعنى وغيرهما، وهي تتفرع عن الأولى بعمليات تحويلية من جنس العمليات العقلية وميدان دراستها هو البلاغة(كعلم المعاني وهو: "تتبع خواص التراكيب في الإفادة"، وكعلم البيان وهو "إيراد المعنى بطرق مختلفة" على حدّ تعبير القدامى). فالبلاغة في مظهرها الأوّل أي: كعلم المعاني هي امتداد لعلم النحو؛ لأنّها تنظر في كيفية استعمال الفرد "لمعاني النحو"، وهي التي تدلّ عليها كلّ الوجوه التي يقتضيها النحو. أما في مظهرها الثاني أي: كعلم البيان (كمصطلح)فهي تنظر في التحويلات التي تربط بين المعنى الوضعي والمعنى المقصود وهي من جنس العمليات المنطقية المنطق الطبيعي لا المنطق الصوري. (1)

[1] - دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، د. عبد الرحمن الحاج صالح، ص: 207-208.

الخلاصة: إن كل هذه التراكيب التي أثبتناها محمولة بعضها على بعض، وهي متكافئة من حيث إنّها تتضمن نواة واحدة وهي الأصل (لعدم دخول أيِّ زيادة عليه) وتتفرع عليها الفروع بهذه العملية التحويلية التي هي زيادة الزوائد، وعند ذلك يتّضح لهم أن هذا الجدول هو في الحقيقة قياس وحدّ ومثال (مِثْل المُثُل التي توجد في المستويات التي تحتها)ويتبين بهذا المثال التركيبي أن الزوائد على الوحدة التركيبية تؤثر لفظيا ودلاليا على ما تدخل عليه باختلاف الإعراب فيما يخصّ اللفظ ومعان زائدة لم تكن موجودة في النواة، وعلى هذا الأساس اعتبروا هذه الزيادة المؤثرة **عاملا** وما يؤثر فيه **معمولا**، ولاحظوا أيضا أن أحد المعمولين لا يمكن بحال أن يتقدّم على عامله وهو الذي لا يستغني عنه العامل، فسماه الخليل وسيبويه المعمول الأول. فيكوّن العامل مع هذا المعمول زوجا مرتبا. أما الأصل الذي لا زيادة فيه فالعامل فيه هو الخلوُّ من العامل اللفظي وهو على أيّ حال عامل (أشرنا إليه بالعلامة العدمية) وهو الذي يسمى عندهم **بالابتداء** والمبتدأ هو المعمول الأول لهذا النوع من العوامل. فهذا الذي اكتشفوه ثمّ نظروه بهذه الكيفية يمكن أن يصاغ صياغة رياضية، ثمّ إن كل واحد من هذه الوحدات هو كيان مجرد؛ لأنّ العامل مثلا شيء ومحتواه شيء آخر. فقد يكون العامل كلمة واحدة (ولا يكون أبدا مورفيما مركبا في كلمة) مثل: (إنّ) و(كان)وقد يكون لفظة مثل (حسبت)،وقد يكون تركيبا بأكمله وذلك مثل: (أعلمت خالدا)وهكذا هو الأمر بالنسبة للمعمول الأوّل والثاني. وقد تظهر معمولاتٌ أخرى غير هذين، وهي في الواقع زوائد تركيبية تدخل على العامل ومعموليه وتخرج كما هو الشأن في الزوائد التي تزاد في مستوى اللفظة، فهي مخصصات من حيث الدلالة وهي جميع المفاعيل إلاّ المفعول به (فهو دائما معمول ثان) والحال والتمييز وغير ذلك مما لا يدخل كجزء في الوحدة التركيبية الصغرى، وقد رمزنا إلى كلّ هذه العناصر وعلاقتها بالرموز التالية

[(ع ← م$_1$) + م$_2$] + خ

شرح هذه الرموز: ع =العامل، والسهم يدلّ تقديم العامل على معموله الأوّل وهما يكوّنان بما يسمى في الرياضيات الحديثة بالزوج المرتب م$_1$=المعمول الأول،م$_2$ =المعمول الثاني خ=المخصص=الترتيب الواجب. والقوسان يجمعان الزوج المرتب.أما المعقوفتان فللوحدة التركيبية الصغرى.

فهذا التمثيل (Simulation)جوهره التجريد الإنشائي(ويتم كما رأينا بحمل الشيء على الشيء) أي: الذي ينشأ منه كيان جديد وهو البنية الجامعة إذ لم تكن ظاهرة قبل هذه العملية (وهو غير التجريد الاندراجي الممثل بالشجرة المكونات). ويمكن أن يتصرف إلى عدد كبير من التصاريف التركيبية بتحويل محتوى كلّ واحد من عناصره وترتيبها إلى كلّ ما تحتمله هذه الصيغة من الترتيبات. من أهم هذه التحويلات نذكر ظواهر التداخل أو الإطالة. وهذا بيانها. (1)

ظاهرة الإطالة أو التكرار: لا يقلّ هذا المفهوم خطورة عن المفاهيم السابقة، فإنّ اللغويين العرب-وبعدهم تشومسكي-لاحظوا أنّ المواضع البنوية للكلام (أشرنا إليه بهذه الرموز: ع، م، خ) هي شيء آخر. وبعبارة أخرى العامل يمكن أن يحتوي على كلمة مثل: "إنّ"و"كان"ويمكن أن يحتوي على لفظة مثل : "حسبت" أو حتى على تركيب مثل: "أعلمت عمرا" وكذلك المعمول الأوّل وذلك مثل: "أن تصوموا" فهو تركيب، وكذلك هو المعمول الثاني والمخصصات ببعض الشروط.

وعلى هذا فإنّ هناك ظاهرة خطيرة في اللغة، وفي جميع اللغات البشرية وهي تداخل مستوياتها (Embedding) وذلك مثل تضمنّ أو احتواء وحدة من المستوى الأوسط وهو مستوى اللفظة لوحدات من المستوى الأعلى الخاص ببناء الكلام، بل للوحدات التي هي من نفس مستواها: لفظة في داخل لفظة أو بالأصح: لفظة في موضع كلمة. وأوّل من تفطّن إلى الأهمية القصوى التي تكتسيها هذه الظاهرة بالنسبة لجميع اللغات هو نوام تسومسكي وأعطاها اسم (recusirveness) أي: قدرة الشيء على التكرار إلى ما لا نهاية، ويسمي سيبويه هذه الظاهرة "إطالة" وهي إطالتان في الحقيقة :

(أ)- **إطالة اندراجية:** وهي هذه التي وصفناها الآن: اندراج الأعلى إلى الأسفل: تركيب في موضع لفظة أو كلمة أو لفظة في موضع كلمة.

1- دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، د. عبد الرحمن الحاج صالح، ص : 236-237.

(ب)- **وإطالة تدرجية:** على مدرج الكلام غير اندراجية وهي تكرار ما يحتوي عليه الموضع هو نفسه أو يقوم مقامه، ويسمى عند سيبويه تكرارا أو تثنية أو عطفا.

فأمّا الإطالة بإدراج شيء في شيء فهي أيضا نوعان: نوع يحصل بمجرد إقامة تركيب أو لفظة في موضع الاسم ويقع عند سيبويه في ستة مواضع:

1- ما كان في موضع المبتدأ (على الأصل : في موضع ابتداء).

2- أو في موضع بني على المبتدأ.

3- أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ.

4- أو غير مبني على المبتدأ.

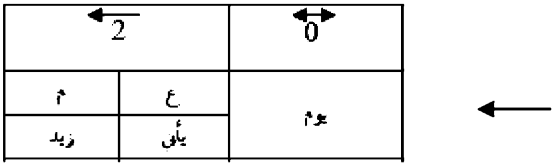
5- أو في موضع المضاف إليه (في داخل اللفظة).

6- أو في موضع صفة (كذلك).[1]

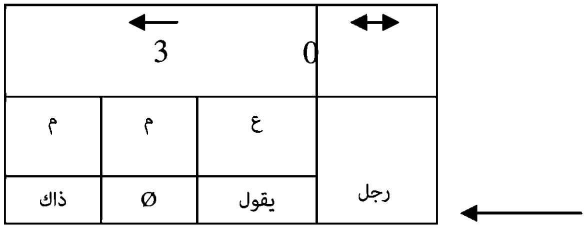
<u>أمثلة لاندراج الأبنية التركيبية</u> (Embedding)

ع	م1	م2			خ		
يقول	زيد	ذاك					1)اسم الفاعل في موضع ع ←
أقائل	زيد	ذاك					
		ع̄	م̄1	م̄2			
Ø	زيد	يقول	Ø	ذاك	واقفا		2)فعل وفاعل ومفعول في موضع م2 ←
كان	زيد	يقول	Ø	ذاك			
ع+م1	م2	م3					
حسبت	زيدا	يقول	Ø	ذاك			3) فعل وفاعل في موضع م3 ←
رأيت	زيدا	-	-	-	ينطلق	Ø	4) فعل وفاعل في موضع خ الحال ←

[1] - الكتاب، سيبويه، 186/1.



5) فعل وفاعل في موضع 2 (المضاف إليه)



6) فعل وفاعل ومفعول في موضع 3

أما النوع الثاني فيقع الاندراج فيه برابط وهو في العربية: "أنّ"أو ما يقوم مقامها وأنّ المفتوحة وما المصدرية وتسمى كلّها حروفا مصدرية؛ لأنّها مع صلتها في موضع مصدر. وهناك أيضا الموصول:"مَنْ"و"ما"و"الذي" وأشباهه فإنّ جميع هذه الموصولات تكون ما صلتها -مهما طالت- اسما واحدا كما أنّ جميع العناصر المندرجة يمكن أن تطول إلى ما لا نهاية وهي في موضع واحد.

وأما الإطالة غير الاندراجية فتحصل:

1)- بمجرد تكرير محتوى الموضع فيسمى تعدّدا إذا كان بدون رابط، وإذا كان هناك رابط فهو عند سيبويه اشتراك وعطف نسق عند من تلاه.

2)- بتكرير الموضع دون محتواه أي: بزيادة نفس العنصر في نفس الموضع للتوكيد أو ما يقوم مقامه للتوضيح وهو البدل أو عطف النسق.(1)

إن العامل مفهوم ذهني لتفسير ظاهرة لغوية هي علاقة كلمة بكلمة داخل الجملة في هذه العلاقة، تم تصنيف الكلمات إلى عوامل ومعمولات، أو متأثرات، وعلى ذلك حين وجد سيبويه بعض الكلمات منصوبة أو مرفوعة دون وجود عامل ظاهر في السياق، كان لابد له من افتراض عامل محذوف أو مضمر كما في أساليب النداء والقسم والاختصاص.

[1] - دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، د. عبد الرحمن الحاج صالح، ص: 309-310.

إن الرؤية التي يقوم عليها مثل هذا التصور الذهني التأويلي-العامل-هي أن كلّ أثر لابد له من مؤثر، وكلّ فعل لابد له من فاعل، وكلّ معلول لابد له من علّة، هذه قضايا بديهية في الثقافة العربية الإسلامية؛ لأنّها هي الأوليات التي تنبني عليها خطوات الاستدلال من العالم المرئي إلى العالم الغيبي الباطن إلى وجود الـلـه تعالى، هذه المقدمات أولى في كتب علم الكلام اتفقت عليها الفرق كلّها، ولذلك تحولت إلى بديهيات.

ومع الاتفاق والإجماع على (العامل) اختلف الكوفيون مع البصريين حول تحديد في سياق الاشتغال، ففي باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك، وهو قولك: (ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيدا) فذهب سيبويه إلى إعمال الفعل الثاني للجوار، على حين ذهب الكوفيون إلى إعمال الفعل الأول للأسبقية. ومعنى ذلك أن مبدأ (العامل) متفق عليه، لكن تحديد العامل في الجملة المعنية هو محور الخلاف.

إن قضية العامل التي تقوم على أساس علاقة التلازم الضروري بين الفعل والفاعل هي التي تجعل سيبويه يصرّ على أن تكون كلمة (قومك) في جملة مثل: (ضربوني وضربتهم قومك) على النصب، ولا يصح أن تأتي على الرفع، فلا يصح أن نقول: (ضربني وضربهم قومُك) على إعمال الفعل الأوّل في (قومك) بل الجملة غير صحيحة عند سيبويه "فلا بد من الأوّل من ضمير الفاعل لئلاّ يخلو من فاعل وإنّما قولك : (ضربت وضربني قومك) فلم تجعل في الأوّل الهاء والميم؛ لأنّ الفعل قد يكون بغير مفعول ولا يكون بغير فاعل.

إنَّ جواز حذف المفعول مع عدم جواز حذف الفاعل في الأمثلة السابقة يعني أن الفاعل يحتلّ مرتبة أعلى في تصورات النحاة إنّه "عمدة" إذا قورن بالمفعول به "الفضلة"، وهذه كلّها مفاهيم ترتد إلى أصل مفهوم واحد هو مفهوم (العامل) وليس مفهوم العامل بالمعنى الذي شرحناه مفهوما تحكميّا عند سيبويه بل هو مجرد تصور ذهني تأويلي، دليل ذلك أنّه يتوقف عند بيت امرئ القيس:

فَلَوْ أنَّ مَا أَسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ ✿ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

فإنما رفع لأنّه لم يجعل القليل مطلوبا، وإنّما كان المطلوب عنده الْمُلْك وجعل القليل كافيا ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى.[1]

تعليق: لقد كان من المفروض لو حكَّم سيبويه مقاييسه من ضرورة إعمال الفعل الثاني أن تكون كلمة (قليل) منصوبة على أنّها مفعول به، وأن يقدر في الفعل الأوّل ضمير فاعل، لكنّ سيبويه يخرج المثال كلّه من باب التنازع استنادا إلى سياق المعنى لا في البيت فحسب بل في القصيدة كلّها.

وهكذا يستطيع سيبويه بهذا التأويل أن يحافظ على مفهوم أهمية الفاعل عن المفعول به وجواز وجود فعل بلا مفعول وعدم جواز وجود فعل بلا فاعل، ومما يؤكّد أن مفهوم (العامل)النحوي مجرد تصور ذهني تأويلي(باب الاشتغال) ففي مثال: (زيد مررت به) يرى أنّ الرفع في (زيد) هو الأوجه، وذلك على عكس مثال (زيدا ضربته)، فالنصب في هذه الحالة الأخيرة أمثل لكن ذلك لا يمنع أن يقال: زيدا مررت به) وذلك على تأويل فعل مضمر نصب (زيدا) لا على أنّه منصوب بالفعل التالي له الذي تعدى إلى ضميره (أي: ضمير زيد) بحرف جرّ هذا التأويل ضريري. كأنّك قلت: إذا مثّلت ذلك: جعلت زيدا على طريقي مررت به، ولكنك لا تظهر هذا الأوّل كما ذكرت لك.[2]

فإذا وقع الفعل على مفعول مباشر بينه وبين الاسم سبب أو علاقة جاز الوجهان في الاسم الأوّل: النصب والرفع والتأويل الذي يقدمه سيبويه هنا تأويل هام من حيث إنّه يكشف عن جانب من البعد الاجتماعي للغة، إنّ علاقة القرابة في المجتمع العربي علاقات لها اعتبارها، وهذا البعد الذي يلمحه سيبويه حين يقول: وإذا قلت: (زيد لقيت أخاه) فهو كذلك (أي: الرفع) وإن شئت نصبت؛ لأنّه إذا وقع على شيء من سببه فكأنّه قد وقع به. والدليل على ذلك أن الرجل يقول: أَهَنْتَ زَيْدًا بإهانتك أخاه، وأكرمته بإكرامك أخاه وهذا النحو في الكلام كثير. يقول الرجل: (إنّما أعطيت زيدا)، وإنما يريد لمكان زيد أعطيتُ [فلانا]. وإذا نصبت (زيدا لقيتُ أخاه) فكأنّه قال: لابَسْتُ زيدا لَقِيتُ أخاه.وهذا تمثيل ولا

[1] - الكتاب، سيبويه، 79/1.

[2] - الكتاب، سيبويه، 83/1.

يتكلم به، فجرى هذا على ما جرى عليه [قولك] أكرمت زيدا، وإنما وصلت الأثرةُ إلى غيره.[1]

شرح وتعليق: إن عبارة"وهذا تمثيل ولا يتكلم به"[2] عبارة متكررة في الكتاب وهي دالة على إدراك سيبويه للفارق بين"العبارة الأصلية" موضوع التحليل وبين"العبارة الشارحة"، ومعنى قول سيبويه: "تمثيل ولا يتكلم به"أن تقدير المحذوف مسألة افتراضية. وإذا كان المحذوف هو العامل فذلك يؤكد ما ذهبنا إليه من أن(العامل)مجرد تصور ذهني تأويلي أو هو أداة تحليلية لبناء العلم.

وحتى تتضح القضية أكثر نورد الأمثلة التي يؤوّلها سيبويه على حذف العامل، وذلك في باب الاستثناء بـ(خلا وعدا) حيث إن الاسم منصوب بعدهما بفعل مضمر تقديره (جاوز)ولكنّه بعد ذلك مباشرة يسارع إلى نفي حقيقة الجملة المفترضة فيقول:ولكني ذكرت (جاوز) لأمثل لك به وإن كان لا يُستعمل في هذا الموضع.

قال السيرافي: إن قيل: لِمَ لَمْ يستثن بـ(جاوز)كما استثنى ب(عدا وخلا) و(جاوز) أبين وأجلى في المعنى وإليه ردّ سيبويه عدا وخلا لمّا مثلهما ؟ فالجواب: أن اللفظين قد يجتمعان في معنى ثمّ يختص أحدهما بموضع لا يشاركه فيه الآخر كالعُمر (أي: بالضم) و(العَمر) أي: بالفتح في البقاء ثمّ يختص المفتوح باليمين وله نظائر كثيرة تجري هذا المجرى.[3]

إن نظرية العامل التي يطالب كثير من النحاة المعاصرين بإلغائها هي أقرب نظرية إلى الصواب، ولجأ إلى هذا المفهوم أيضا (Tchomsky).وقد قارن العلامة د. عبد الرحمن الحاج صالح بين نظرية العامل في النحو العربي والنظرية الغربية المسماة بالتبعية النحوية فقال: إن (Depency Grammar) النظريتين تتفقان في تجاوزهما للتحليل التقطيعي البسيط المؤدي إلى تحديد المكونات باندراجها بعضها في بعض، وقد حاول كروس (Gross) أن يبيّن أن لتبعية النحوية

1- الكتاب، سيبويه، 83/1.

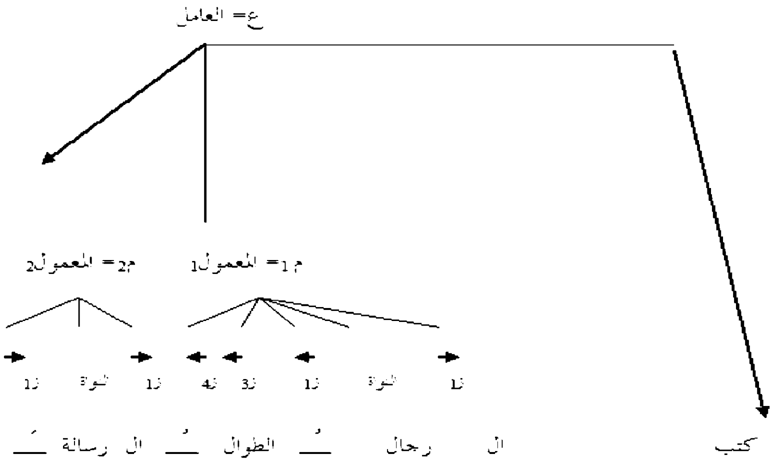
2 - لقد تكررت هذه العبارة في "الكتاب" مرات عديدة ومن شاء رصدها فليعد إلى الكتاب.

3- الكتاب، سيبويه، 348/2.

مماثلة للتفكيك إلى مكونات في قدرة التوليد وقد تعسف؛ لأن نظرية التبعية تبيّن بوضوح العلاقات غير الاندراجية التي توجد بين الوحدات.

أما نظرية المكونات فلا تستطيع ذلك إلاّ بعد صياغتها على أشجار وتأويلات ملتوية وناقصة. والمقصود من هذه العلاقات هي الروابط التي تربط بين الفعل والفاعل وبين هذين العنصرين والمفعول ثمّ بين الاسم ولوازمه كالمضاف إليه والصفة وأداة التعريف وغير ذلك، وهي روابط تابع لمتبوع أو على حدّ تعبير العرب: محمول ومحمول عليه (وهو غير المحمول في المنطق) فالفعل مثلا هو المتبوع بالنسبة للفاعل والمفاعيل. والاسم هو الأوّل بالنسبة للوازمه، وهكذا يمكن أن يمثل أيضا بشبه شجرة يبدأ فيها بالعنصر الأوّل في المرتبة ويربط بتوابعه من تحته وهذا ما حقّقه المتعاطون للسانيات الحاسوبية.

أما العربية فلا نعلم أحدا استغلّ فكرة التبعية في التحليل النحوي العربي ونثبت تمثيلا لجملة عربية[1].



فهذا المخطط قريب جدّا من التصور العربي الموصوف[2] بالعامل التركيبي، وهو دائما العنصر الذي ينتظم عليه الكلام ومحتواه هنا هو الفعل. فالمتبوع الأوّل هو العامل عند العرب،

---

[1]- وكذلك هي "إن وأخواتها وجميع النواسخ. وقد رأينا أنّ محتوى ع قد يكون كلمة أو لفظة أو تركيبا (أي: قد يكون العامل هذه الأشياء) وكذلك (م و خ) وكلّ ذلك في حدود خاصة تضبطها الضوابط النحوية.

[2]- بخلاف التصور البنوي الاندراجي: وقد حاول بعض الباحثين العرب أن يستغلوه فتفطن بعضهم أن التقسيم إلى تركيب اسمي (Noun-phrase) وتركيب (Verb-phrase) لا يتلاءم مع بنية الجملة العربية؛ لأن الفعل يتقدم دائما على فاعله الإعرابي

أما ما يعمل فيه دائما فهي الأسماء أو ما بمنزلتها، ثمّ إن العناصر التي هي أدلّة للاسم والفعل هي أيضا تابعة لهما فهذه وجوه. أما الفوارق فهي كالتالي: إن الغربيين يجعلون التبعية واحدة سواء كانت هذه التي تحصل في مستوى التركيب وهي دائما مؤثرة (لها أثر في الإعراب) أم هذه التي تحصل في داخل اللفظة. أما عند العرب فلهم تبعيتان: تبعية بناء وتبعية وصل.

اعتمدوا في هذا التمييز على أن الارتباط الذي يربط بين الاسم وما يدخل عليه ليس مثل الارتباط الذي يوجد بين المبتدأ والخبر مثلا.وفي مستوى التركيب بعض العناصر مبنية على الأخرى.أما الوصل فهو السائد في داخل اللفظة(أي: بين "أل"وما تدخل عليه أو المضاف والمضاف إليه)، وقد يوجد الوصل في داخل التركيب فيما يخص المخصص (الحال والمفاعيل غير المفعول به).وهذا الفارق الأساسي تظهره بوضوح الشجرة التي رسمناها أعلاه.[1]

- **إثبات قانون امتناع تقديم المعمول الأول على عامله:** إن عبارة سيبويه: "أوّل ما تشغل به الفعل" تستلزم شيئا آخر وهو استحالة تقدم المعمول الأوّل على عامله مهما كان، فإذا قدّم محتواه تغيّرت بنية الجملة (دون معناها الوضعي): {قام عبد اللـه}={عبد اللـه قام}.

وقد برع المبرد في البرهنة على هذه الحقيقة فقال: فإن زعم أنّه إنّما يرفع{ عبد اللـه} بفعله فقد أحال من جهات منها أنّ { قام} فعل ولا يرفع فاعلين إلاّ على جهة الاشتراك (العطف) نحو{قام عبد اللـه وزيد}فكيف يرفع{عبد اللـه} وضميره؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بان لك، وذلك قولك: { عبد اللـه قام أخوه}فإنّما ضميره في موضع {أخيه} ومن فساد قولهم أنّك تقول: {رأيت عبد اللـه قام} فيدخل على الابتداء ما يزيله ويبقى الضمير على حاله.[2]ويظهر كلّ هذا بوضوح إذا قمنا بنفس العمليات الحملية.

(=النحوي لا المعنوي) والمفعول ليس داخلا بالضرورة في التركيب الفعلي فلجأوا إلى ما فرّ منه تشومسكي وهو التقسيم إلى مسند إليه (Subjet) ومسند (Prédicat) وله مزاياه ومساوئه...

[1]- دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، د. عبد الرحمن الحاج صالح، ص : 239-240.

[2]- المقتضب، المبرد ، 128/4 تحقيق: عبد الخالق عضيمة.

قام	عبد اللـه	_	_
Ø	عبد اللـه	قام	Ø
Ø	عبد اللـه	قام	أخوه
رأيت	عبد اللـه	قام	Ø

سابعا:مفهوم القياس: يردُّ الدارسون المحدثون القياس النحوي في طرائقه ومظاهره إلى تأثره بعلم أصول الفقه، وأغلب الظن أن الذي أدى بهم إلى هذا هو تعليلات النحاة للظواهر اللغوية وتقسيم المتأخرين منهم العلل إلى علل لفظية وأخرى معنوية، أو تقسيمهم لها من منظور آخر إلى علل أول وعلل ثوان وثوالث. والحقيقة إن التعليل أداة أصيلة من منظور آخر من أدوات البحث العلمي بدونها يتحول العلم إلى مجرد جمع وتصنيف، وإذا كان التصنيف نفسه عملية تفترض(معيارا)فإنّها عملية تعتمد على نوع من التعليل والتأويل.إن التجواب بين مقولات أصول النحو ومفاهيمه وبين أصول الفقه ومفاهيمه تجاوب طبيعي ما دام النحو والفقه نظامين ثانويين داخل إطار نظام هو الثقافة الإسلامية.ويقر النحاة بأنهم انتهجوا في أصولهم منهج أصول الفقه عند الأحناف خاصة، وقد أشار ابن جني إلى هذا المعنى فقال:وذلك أنا لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه. وقال: ومن كتب محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ينتزع أصحابنا العلل؛ لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق.(1)

وقال: اعلم أن علل النحويين وأعنى بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا...(2)

[1] - الخصائص ابن جني، 2/1، 163.

[2] - الخصائص، ابن جني، 48/1.

يقول د. عبد الرحمن الحاج صالح: إن مجيء لفظة "قياس" على لسان العلماء المسلمين كثير جدا وكلٌّ يعرف أن جميع العلوم الإسلامية التي تلجأ إلى الاستدلال فأساس هذا الأخير هو القياس وذلك كالفقه والنحو . وعلى أيّ شيء بالضبط يطلق النحاة العرب هذا اللفظ؟

(أ)-يقول سيبويه:"بنات الحرفين تكسّر على قياس نظائرها التي تحذف".[1]

(ب)-يقول الرماني شارح الكتاب:"...كثير في نفسه لا في بابه ونظائره".[2]

(ج)- يقول سيبويه: والقياس في فعّل ما ذكرنا يفسّر على أفعل أما ما سوى ذلك فلا يعلم إلاّ بالسمع ثمّ تطلب النظائر كما تطلب الأفعال هاهنا فتجعل نظير الأزناد قول الشاعر وهو الأعشى:

إذا روَّح الرّاعي الَّلقاح معزِّباً ۞ وأمست على آنافها عبراتها [3]

من كلام سيبويه وما قاله الرماني نستنتج أن للقياس علاقة بمفهوم الباب ومفهوم النظائر، فإن النظائر هي مجموعة الأفراد التي تنتمي إلى الباب. وكونها نظائر بعضها لبعض معناه أنّ كلّ واحد منها هو المقابل والمساوي في الصيغة (مهما اختلفت عنه) لجميع عناصر الباب والنظير غير التشبيه، بل المتفق في البناء وهذا التوافق هو الذي يسميه النحاة قياسا.

تنبيه: وتسمية بعضهم نوعا من القياس قياس الشبه شيء ممتنع عند النحاة الأولين لأنّ القياس كلّه قياس نظائر عندهم ولا يبنى أبدا على مفهوم الشبه؛ لأنّ الشبه شيء مبهم غير دقيق.

والقياس كمصدر لفعل (قاس) هو تلك العملية المنطقية الرياضية التي سميناها تفريعا من الأصل على مثال سابق؛ أي في ميداننا هذا بناء كلمة أو كلام باستعمال مواد أوّلية هي كالمعطيات واحتذاء صيغة الباب الذي ينتمي إليه العنصر المحدث. وهذا التفريع لا يجوز إلاّ إذا اطّرد الباب وإذا لم يطرد فيقاس على الأكثر أي: على الصيغة الغالبة في الباب وفي الاستعمال (في الاستعمال وحده).

---

[3] - الكتاب، سيبويه، 190/1.

[1]- شرح كتاب سيبويه، الرماني، 11/ (لوحة: 44).

[2]- الكتاب، سيبويه، 176/1.

أما القياس كاسم فهو هذا التوافق في البناء نفسه ومن حيث المنطق الرياضي هو التكافؤ (*Equivalence*) العناصر في البنية (لا في شيء آخر) باصطلاح هذا العلم وهو نتيجة لعملية تطبيق مجموعة على مجموعة بشرط أن يكون التطبيق من نوع التقابل النظيري (*Bijection*)لا غير، ومن هذه الحيثية يمكن أن يسمى الباب قياسا؛ أي: من حيث هو تكافؤ بنوي لعناصر تنتمي إلى فئة، وهذا ما يسميه سيبويه لعبارة"وليس ذلك بالباب في كلام العرب"[(1)] يقول ابن جني:"وهذه ألفاظ لا تعقد بابا ولا يتخذ منها قياس"[(2)].

وعلى هذا فإن التكافؤ هاهنا ليس أي نوع منه (مما يقصد النحاة في القياس) بل هذا الذي يسميه الرياضيون الغربيون بالإيزومورفيزم (*Isomorphisme*) وهو تكافؤ البناء لا كما يدلّ عليه الأصل اليوناني لهذا المصطلح وإنّما مدلوله في اصطلاح الرياضيات الحديثة.

وقد اكتشف النحاة العرب المبدعون عددا من وجوه التكافؤ في مستوى عال جدا من التجريد في مجاري اللسان العربي وذلك مثل الإيزومورفيزم (*Isomorphisme*) الذي كشفوا عنه-بالأدلة القاطعة- بين بناء التكسير للرباعي وبين التصغير له فالتفتوا هاهنا إلى العمليات إلى استنباط بنية شديدة التجريد بين هذين الجنسين المختلفين تمام الاختلاف.[(3)]

أما مفهوم القياس في اللغة غير لغة النحو فقد تأثر بعلم الكلام ثمّ الفلسفة، وصار الجامع فيه العلّة ومفهوم العلّة موجود في النحو العربي الأصيل، لكن كعامل اضطراب وبالتالي كمبرر خارجي (خارج البنية اللغوية) للعناصر الشاذة عن بابها.

فما أبعد هذا القياس عن القياس الأرسطي *Syllogismus* الذي هو عبارة عن صياغة الاستدلال الشمولي أي: قياس الشمول كما يسميه ابن تيمية وهو أن تبرهن على صحة قولك: (سقراط مائت) بإدراجك إياه في فئة الناس ، وإدراجك هؤلاء في فئة المائتين، فهذا الاستدلال الاندراجي ينتمي إلى القسمة الأفلاطونية لا إلى قسمة التركيب العربية.

[1]- الكتاب، سيبويه، 176/1.

[2]- الخصائص، ابن جني، 67/1.

[3]- دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، د. عبد الرحمن الحاج صالح، ص: 301-302.

أهمية القياس: القياس عملية عقلية فطرية أثبت البحث الحديث في ميدان اللغويات أن اكتساب اللغة يقوم على أساسها. والقياس عملية إبداعية يمدّ اللغة صيغا وتراكيب لم تكن موجودة قبل وهو ما يجعلها (أي: اللغة) حيا تواكب التطور.

يقول المازني: إن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره فإذا سمعت: "قام زيد" أجزت: "ظرف بشر، وكرم خالد".

قال أبو علي: إذا قلت: "طاب الخشكنان" فهذا من كلام العرب؛ لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب، ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها، ألا تراهم يصرفون في العلم نحو: آجُرّ وإِبْرَيْسَيم وفِرِنْد وجميع ما تدخله لام التعريف، وذلك أنه لما دخلته اللام في نحو الديباج والفرند والسِّهْريز والآجر أشبه أصول كلام العرب أعنى النكرات فجرى في الصرف ومَنْعِه مجراها. وقال أبو علي: ويؤكد ذلك أن العرب اشتقَّت من الأعجمي النكرة كما تشتق من أصول كلامها قال رؤبة:

هل يُنْجَينّي حَلِف سخْتِيت ❖ أو فضة أو ذهب كبريت

قال: فـ(سختيت)من السخت كـ(زحليل)من الزحل. وحكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي أظنه قال: يقال: دَرْهمت الْخُبَّازَي أي: صارت كالدراهم فاشتق من الدرهم وهو اسم أعجمي..(1)

سابعا: مفهوم الأصل والفر: يقول الأستاذ: وهذا المفهوم قلّما انتبه إلى خطورته اللغويون المحدثون، وهو مفهوم التفريع على الأصول وهو مفهوم يوجد في أصول الفقه إلاّ أنّه عند النحاة لأعمق بكثير، ويمكن أن نقول: بأنّه المفهوم الذي ينبني عليه النحو العربي، بل وعلوم العربية كلّها وهو مرتبط بالحدود الإجرائية أي: المثُل (يسميها بعضهم الآن أنماطا) التي

[1]- الخصائص، ابن جني، 357/1 شرح الألفاظ الواردة في البيت: حلف سختيت: موثق قوي يقال: كذب سختيت: خالص والكبريت أراد به رؤبة الذهب وخطّئ فيه، والعرب تخطّئ في المعاني دون الألفاظ.

تتفرع عليها الفروع. فأعرف هذه المُثُل وأشهرها هي الموازين الصرفية لكن لم ينتبه الناس إلى وجود مثل هذه المُثُل في المستويات العليا (حدّ الاسم وحدّ الفعل ثمّ الحدود الأخرى).(1)

يقول أبو البقاء: أما الفرع والأصل فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الأقيسة الفقهية، والأصل هاهنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعا أوليا، والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل، والمثال في ذلك{الضرب}مثلا فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة{ضربا ولا يدل لفظ الضرب على أكثر من ذلك فأما {ضرب يضرب وضارب ومضروب ففيها حروف الأصل وهي{الضاد والراء والباء} وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى{الضرب}ومعنى آخر.(2)

يقول د. الحاج صالح: وهذا المفهوم (أي: مفهوم التفريع على الأصول) قلّما انتبه إلى خطواته اللغويون المحدثون، وهو مفهوم يوجد في أصول الفقه إلاّ أنّه عند النحاة لأعمق بكثير، ويمكن أن نقول: بأنّه المفهوم الذي يبنى عليه النحو العربي كلّه، بل علوم العربية وهو مرتبط بالحدود الإجرائية أي: المُثُل (يسميها بعضهم الآن أنماطا) التي تفرع عليها الفروع. فأَعْرَفُ هذه المُثُل وأشهرها هي الموازين الصرفية، لكن لم ينتبه الناس إلى وجود مثل هذه المُثُل في المستويات العليا (حدّ الاسم وحدّ الفعل ثمّ الحدود التي يجري فيه عمل العامل وغيرها).

والعجيب أنّه قد ظهرت في نهاية القرن العشرين نظريات بناها أصحابها على مفهوم التفريع والتوليد وردّوا على القائلين بأنّ الدراسة للغة ينبغي أن تقتصر على الوصف بدون تعليل. وقد توصل أصحاب هذا المذهب الآن إلى إعادة الاكتشاف للعديد من المفاهيم التي عرفها العلماء العرب الأوّلون ولم يدرك فحواها المتأخرون.(3)

[2] - دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، د. عبد الرحمن الحاج صالح، ص: 154-155.

[1] - مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، 74/1.

[2] - دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، د. عبد الرحمن الحاج صالح، ص: 154-155.

السؤال هنا ما هو مقياس الأصل؟ أو كيف نحكم على عنصر لغوي أنّه هو الأصل أما البقية ففروع عليه؟ لا بد أن ننتبه هنا إلى شيء نشأ مع النحو العربي وهو مفهوم الزيادة، وهذه الزيادة توجد على المستويات، فبالنسبة إلى مستوى الكلم توجد الزيادة على صورة عناصر غير مستمرة أي: غير موجودة في جميع الفروع، فإذا حذفنا هذه العناصر الزائدة فإنّنا نحصل بذلك على الأصل. فالأصل هو العنصر الثابت الذي يوجد في جميع حروفه بكيفية إيجابية أو سلبية؛ والفرع هو الأصل مع الزيادة، ويمكن أن نضعه على شكل معادلة {الفرع = الأصل +عنصر غير مستمر "الزائد"}.والأصل ليس له علامة ظاهرة، فالمذكر هو الأصل والمؤنّث فرع والنكرة أصل والمعرفة فرع، وهناك ما يسمى معرفة بنفسه مثل العلم الخاص مثل: زيد محمد، مكة.ويسمى بالفرنسية *Autodéterminé*.ونثبت هنا المادة الأصلية لـ{كتب، يكتب، كاتب} هي{الكاف والتاء ، والباء}.

هل هناك فرق بين ما يسمى بالتصريف وما يسمى بالاشتقاق؟

يقول ابن جني: إن الاشتقاق عندي على ضربين : كبير وصغير:

(أ)- فالاشتقاق الصغير ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلا من الأصول فتتقراه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب {س ل م} فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو:{سلم ويسلم وسالم وسلمان وسلمى والسلامة والسليم} وهذا الأخير هو اللديغ أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة، وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته وبقية الأصول غيره كتركيب{ض ر ب}و{ج ل س}و{ زب ل} على ما في أيدي الناس من ذلك، فهذا هو الاشتقاق الأصغر، وقد قدم أبو بكر -رحمه الله -رسالته فيه بما أغنى عن إعادته؛ لأن أبا بكر لم يأل فيه نصحا وإحكاما وصنعة وتأنيسا.

(ب)- وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في

التركيب الواحد، وقد كنا قدمنا ذكر طرف من هذا الضرب من الاشتقاق في أول هذا الكتاب عند ذكرنا أصل الكلام والقول وما يجئ من تقليب تراكيبهما...[1]

أما حد الاشتقاق فأقرب عبارة فيه ما ذكره الرمَّاني وهو قوله: "الاشتقاق اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل وهذا يحصل منه معنى الاشتقاق وليس بحد حقيقي" فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاق ولزم منه التعرض للفرع والأصل.[2]

إن الاشتقاق هو تفريع الفروع من الأصل الواحد وهو نوع من التصريف، وإن كان هناك فرق لولاه لما فرّقوا بينهما وأعطوا لكلّ واحد منهما اسما. ومعنى {صرّف}حوّلها إلى مختلف الأبنية التي تقبلها هذه الكلمة: {كتب يكتب، كاتب، مكتوب، كتابة، كتاتيب}.

والاشتقاق نفس الشيء فهو تفريع من أصل، أي: نرجع إلى الأصل ونفرع. فالبنية الواحدة قد تكون فعلا، وقد تكون اسما أو صفة؛ لأن البنية لا تدلّ على معنى إلاّ في الاصطلاح، فلا بدّ أن ننظر إلى البنية على كذا وكذا من المعاني هناك إذن دراسة البنية في ذاتها وهناك دراسة من حيث دلالتها. وعلى هذا فالاشتقاق هو مفهوم يهتمُّ به اللغوي أكثر ممّا يهتم به النحوي (ونقصد باللغوي الذي لا يعتني بالنحو وإنما بالمادة الخام ويرتّبها ويصنّفها ويقدّمها للنحوي ليحلـلـها ويستخرج قواعدها، وقد يكون اللغوي نحويا مثل الخليل وسيبويه).

والاشتقاق هو أقعد في اللغة وهو مفهوم لغوي، ولذلك كانت العناية به من اللغوي أكثر من النحوي في الاشتقاق، يتساءل اللغوي عن الأصل والفروع، أما التحويل فهو خاص بالنحوي، ومن هنا فإن التصريف هو عبارة عن تحويل كلمة إلى عدّة كلمات أخرى تنتمي إلى أصلها، وغرض النحوي من التصريف هو النظر في كيفية التحول البنوي مثلا: الانتقال من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول فهناك عملية مثلا: {ضُرِبَ} ضم الأول وكسر ما قبل الآخر، أما اللغوي فإنّه لا يريد من وراء ما يسميه اشتقاقا أن يستنتج قواعد التحويل والتصريف إنّما يريد فقط أن يحصي ويحصر الكلمات التي تتفرع من أصل واحد فغايته

---

[1] - الخصائص، ابن جني، 133/2- 134.

[2] - مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، 74/1.

التصنيف والحصر، أما الغاية التي ينشدها النحوي فهو استنباط قوانين لضبط هذه التحولات البنوية.والتحويل ليس خاصا بالمفردة بل يوجد على مستوى الجمل ولكنّه لا يسمى تصريفا.

وهناك وجه شبه بين مفهوم التصريف والتحويل وبين النحوي التحويلي، وهذا غير موجود في النزعتين الوظيفية والاستغراقية.

وذكروا أن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها، فإذا رأى الاشتقاق قابلا لها أنس بها وزال استيحاشه منها، فهل هذا إلا اعتماد في تثبيت اللغة على القياس، ومع هذا أنك لو سمعت {ظَرُفَ}ولم تسمع {يَظْرُفُ}هل كنت تتوقف عن أن تقول: {يَظْرُف}راكبا له غير مُسْتَحْيٍ منه، وكذلك لو سمعت سَلِمَ ولم تسمع مضارعه أكنت ترِع أو ترتدع أن تقول:{يسلم}قياسا أقوى من كثير من سماع غيره ونظائر ذلك فاشية كثيرة.[1]

وخلاصة القول في مفهومي التصريف والاشتقاق: إن التصريف في نظر اللسانيات الغربية البنوية [لا التحويلية التفريعية] هو مجرد انتقال من عنصر لغوي إلى عنصر لغوي آخر الذي يحصل بسبب هذا الانتقال نفسه، وعلى هذا فالنظرة الغربية البنوية هي نظرة سكونية ثمّ إنّها تنظر أيضا إلى تصريف الكلم وغيرها في عمود واحد ولا تلتفت إلى الأعمدة التي يحددها محور التركيبي. وأن العلاقات التركيبية هي العلاقة على مستوى محور التركيبي فحسب دون غيرها. وفي المحور التصريفي يتمّ الاستبدال فهم ينظرون إلى كلّ عمود على حدة.

أما النظرة العربية فهي تنظر إلى العمودين في وقت واحد أي: يراعي في نفس الوقت القرائن اللفظية التي تكتنف الوحدة وكلّ الوحدات التي يمكن أن يقع موقعها؛ وبذلك يتوصل إلى شيء مفيد جدا وهو مفهوم المثال أو الحد، وهو بنية أو صيغة تندرج فيها عدّة وحدات. وبذلك توصّلوا إلى إثبات مستوى "اللفظة" فمنها اللفظة الاسمية- ويسميها "سيبويه ما بمنزلة الاسم المفرد" أو الاسم الواحد- ومنها اللفظة الفعلية. وهما عبارة عن الصيغة التي ترتبط فيها العناصر التي تدخل على الاسم وتخرج، والتي تدخل على الفعل وتخرج. واللفظة مستواها بين

[1]- الخصائص، ابن جني، 369/1.

مستوى الكلم (الصرفي) ومستوى التراكيب (النحوي) فإذا نزلنا درجة دخلنا مستوى الكلمة، وفي هذا المستوى توجد المُثُل (جمع مثال) أيضا وهي أبنية الكلمة. وهي كثيرة إلاّ أنّها محصورة. وقد حصرها العلماء العرب، والغريب أنّه لا يوجد هذا المفهوم (المثال= الحد= البناء=الزنة) في اللسانيات الغربية مع وجود الكثير من الكلم وفي اللغة الإنجليزية تصرف مثل الكلم العربية نذكر منها (صيغة الجمع في *foot/feet*).

ولم ينتبه اللغويون الغربيون إطلاقا إلى أهمية المثال في مستوى اللفظة وفي مستوى الكلمة إلاّ من درس العربية. فالمثال-وهنا هو وزن الكلمة-يتجاهله حتى اللغويون العرب المحدثون بحكم تأثرهم بنظريات الغربيين.

فإذا حاولوا تحليل كلمة مثل(ألعاب) أو (أحكام) أجروا عملية التقطيع فاكتشفوا أنّ الهمزة المفتوحة"سابقة" تدلّ على الجمع (لعدم وجودها في المفرد)، وكذلك الفتحة الممدودة فحكموا على أنّها عنصر واحد متقطع ولم ينتبهوا إلى أنّ اللام في (ألعاب) غير متبوعة بفتحة (أي : هي ساكنة) ولم تكن كذلك في المفرد، وأنّ العين كانت متبوعة بكسرة، ثمّ إنّ الهمزة والمدّ وإن كانتا زائدتين فإنّهما مبنيتان مع الحروف الأخرى، أي: لا يمكن فصلهما. فهذا دليل على أنّ المجموع المتمكّن من هذه الزيادة والحروف الأصلية مع حركاتها وسكناتها، كل في موضعه، هو الذي يدلّ على الجمع وهو مثال أفعال.

أما في مستوى اللفظة فإذا نظرنا إلى كلمة {كتب} فالذي يدلّ على الزمان الماضي فيها ليس هو{فَعَل}وحده بل هذه الصيغة:{ϕ/فعل}أي: عدم دخول عنصر يدلّ على الزمان الماضي فيها مع صيغة فعل (التي تدلّ وحدها على انقطاع الحدث بقطع النظر عن الزمان).

أما الذين تأثروا باللسانيات الغربية فإنّهم أرجعوا كلّ شيء إلى دخول السوابق واللواحق على الأصل ولم يرعوا أهمّ شيء في الوحدة اللغوية في مستوى الكلم، وهو كما قلنا:" مجموع الحروف الأصلية الزائدة مع حركاتها وسكناتها كلّ في موضعه"وهو البناء أو الوزن الكلمة (مثال الكلمة) وفي مستوى اللفظة: مجموع الكلم الأصلية والزائدة مع مراعاة دخول هذه الزوائد وعدم دخولها (العلامة العدمية)كلّ في موضعه وهو مثال اللفظة اسمية

كانت أم فعلية...إلخ. ولعلّ هذا الجدول يوضح اعتماد التحليل الغربي على محور التركيبي (أي: جوهره التحليل الأفقي فقط على خط مستقيم يراعى فيه التسلسل فقط) أما التحليل العمودي فهو عندهم بسيط (أي: استبدال قطعة من أخرى دون مرعاة القرائن في بنيتها) فعندهم:

	محور التراكيب			
محور الاختيار	le un ce le le	livre livre livre cahier cahier	de de de de à	Pierre Pierre Pierre Pierre Pierre

إن هذا الجدول لا يلتفت فيه أصحابه إلى التفريع أي: إلى ما يحصل من التحول من الأصل إلى الفرع؛ لأنّهم لا يهتمون إلاّ إلى شيء واحد وهو الحكم على أنّ العنصر الفلاني المسموع هو وحدة لغوية، وأنّ العنصر الفلاني المسموع هو وحدة لغوية، وأنّ العنصر الفلاني الآخر المسموع لا يكون وحدة لغوية على أساس أنّ المتكلّم مخيّر في استعماله أو عدم استعماله [ما يسميه مارترتيني: الاختيار] أما الثاني فإنّ المتكلم ليس فيه مخيّرا، ولهذا لا يمثل هذا العنصر وحدة لغوية وهذا بعيد عن تصور المدرسة الخليلية الحديثة والمدرسة التشومسكية، إذ لا يجعلون من الاختيار أو التخير المقياس الوحيد لوصف اللغة وتحليلها؛ لأنّه غير كاف: فالتفخيم والترقيق هما وجهان نضطر إليهما ولكنّهما عنصر واحد. إذ الاختيار أي اختيار المتكلم لا يصلح إلاّ لتشخيص الوحدات اللغوية، أما كيفية إحداث هذه الوحدات في داخل الكلام المفيد أي: أثناء التبليغ والخطاب فإن البنويين الغربيين لا يلتفتون إلى هذا أبدا.

مفاهيم أخرى: وهناك مفاهيم أخرى ذكرها الأستاذ نرى أنّه من النقص عدم إثباتها ومن حقّ القارئ العربي أن يكون على اطلاع عليها حتى يعطي لهذه المدرسة حقّها من الدراسة وينزلها المنزلة اللائقة بها ومن هذه المفاهيم نذكر ما يلي:

1- **مفهوم الحركة والسكون:** قال الرماني:" لا يتكلم بحرف واحد حتى يوصل بغيره فالوصل هو الأصل في الكلام". يعني الرماني أنّ الحرف لا يمكن أن يحدث إلاّ موصولا مع غيره، والوصل هنا يعني الإدراج أي: الاحتواء مع التنقل. فالحرف لا يحدث إلاّ في مدرج صوتي أي: في سياق متسلسل من الحروف. والحركة هي التي تمكن من إخراج الحرف و"تحرك الحرف اقتضى الخروج منه إلى حرف آخر".

وقال ابن جني:" لأن أصل الإدراج للمتحرك إذ كانت الحركة سببا له وعونا عليه"[1] فـ"الوصل يقتضي التحرك" وعلى هذا الأساس فإنّ الحركة عند العلماء الأوّلين هي الحركة العضوية والهوائية التي تمكن من إحداث الحرف وفي الوقت نفسه تستلزم الانتقال من مخرج هذا الحرف إلى مخرج حرف آخر. فالحركة ليست بالضرورة صوتا أي: مصوتا (Vowel) وإن كانت في غالب الأحيان مصحوبة بمصوت، والدليل على ذلك هو ظاهرة الإخفاء (الخاصة بالحركة لا بحرف النون) فإنّ الحركة المخفاة هي التي يتم تَوْهِين صوتها حتى يظنّ أنّ الحرف المتحرك بها ساكن، وذلك في مثل "اسم موسى" و"دلو واقد". فهنا لا يجوز إسكان الميم والواو (لسكون ما قبلهما). ويحصل الإخفاء في اللـهجات العربية الحديثة كثيرا، وذلك مثل (كتاب) بإخفاء الكسرة، فالكاف تختلس حركتها حتى لا يظهر صوتها وهي بزنة متحرك. فعلى هذا الحركة.

فعلى هذا الحركة هي قبل كلّ شيء الدفعة والنقلة العضوية والهوائية التي يتمّ بها الإدراج فهي إطلاق بعد حبس فيلزم منه الانتقال أي: التحرك إلى مخرج آخر.أما السكون فهو حبس بعد إطلاق، وهو وقف لا يلزم منه الانتقال(إلاّ بتحريك جديد).

والحركة كصوت هو جانب آخر (إذا لم يحصل إخفاء) ومن هذا الجانب الحركة المصوتة المسموعة هي من جنس الحرف.أما حرف المدّ فهو امتداد لصوت الحركة ومن حيث الحركة الفيزيولوجية فهو حرف ساكن؛ لأنّه لا يستلزم الانتقال منه إلى حرف آخر...

[1]- الخصائص، ابن جني،58/1.

أما الحرف المتحرك والحرف الساكن فهذا له وجود محسوس في هذا المدرج، إذ الذي أثبته العلماء اليوم هو أنّ الإدراك السمعي أو الآلي للحروف لا يحصل بإدراك الحرف على حدّة إنّما الذي يدرك هو الانتقال من مخرج إلى مخرج آخر أو الوقف عليه.

إنّ النظرة العربية الخليلية هي نظرة دينامية يهتم فيها أصحابها بما يجري من الأحداث في حدوث الكلام ولا يهتم بذوات الوحدات في نفسها، ولذلك لا يكتفون بتقطيع الكلام، بل يتجاوزون ذلك إلى كيفية إدراج عناصره في سياق متسلسل.[1]

2-**التمييز الحاسم بين النظرة إلى الكلام كخطاب والنظرة إليه كبنية:** إن سيبويه والخليل بن أحمد قد انفردا مع أكثر النحويين الأقدمين بنظرية اندثرت بعدهم وصارت بعد غزو المنطق اليوناني خاصة، لا يتفطن إليها إلاّ الأفذاذ من النحاة مثل السهيلي والرضي الإستراباذي. ومن أهم المبادئ التي بنيت عليها هذه النظرية نذكر تمييزهم الصارم في تحليلهم للغة بين الجانب الوظيفي من جهة (وهو الإعلام والمخاطبة من جهة أي: تبليغ الأغراض المتبادل بين ناطق وسامع)، وبين الجانب اللفظي الصوري من جهة أخرى أي: ما يخص اللفظ في ذاته وهيكله وصيغته بقطع النظر عمّا يؤديه من وظيفة في الخطاب غير الدلالة اللفظية. إذ هناك دلالة اللفظ ودلالة المعنى : وقد ذكر ذلك ابن جني في "باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية" فقال: "اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتمد مراعى مؤثر إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية، ولنذكر من ذلك ما يصح به الغرض فمنه جميع الأفعال ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة ألا ترى إلى {قام} ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه، وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظا فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها، فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة.

---

[1]- دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، د. عبد الرحمن الحاج صالح، ص: 153 و 265- 266.

وأما المعنى فإنما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال وليست في حيز الضروريات، ألا تراك حين تسمع ضرب قد عرفت حدثه وزمانه ثم تنتظر فيما بعد فتقول: هذا فعل ولا بد له من فاعل، فليت شعري من هو وما هو؟ فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله من موضع آخر لا من مسموع ضرب، ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كل مذكر يصح منه الفعل مجملا غير مفصل فقولك: {ضرب زيد وضرب عمرو وضرب جعفر} ونحو ذلك شرع سواء وليس لـ{ضرب} بأحد الفاعلين هؤلاء ولا غيرهم خصوص ليس له بصاحبه كما يخص بـ{الضرب} دون غيره من الأحداث وبالماضي دون غيره من الأبنية ولو كنت إنما تستفيد الفاعل من لفظ {ضرب} لا معناه للزمك إذا قلت: {قام} أن تختلف دلالتهما على الفاعل لاختلاف لفظيهما كما اختلفت دلالتهما على الحدث لاختلاف لفظيهما، وليس الأمر في هذا كذلك، بل دلالة {ضرب} على الفاعل كدلالة {قام وقعد وأكل وشرب وانطلق} واستخرج عليه لا فرق بين جميع ذلك. فقد علمت أن دلالة المثال على الفاعل من جهة معناه لا من جهة لفظه، ألا ترى أن كل واحد من هذه الأفعال وغيرها يحتاج إلى الفاعل حاجة واحدة وهو استقلاله به وانتسابه إليه وحدوثه عنه أو كونه بمنزلة الحادث عنه على ما هو مبيَّن في باب الفاعل. وكان أبو علي يقوي قول أبي الحسن في نحو قولهم:" إني لأمر بالرجل مثلك" إن اللام زائدة حتى كأنه قال: "إني لأمر برجل مثلك" لما لم يكن الرجل هنا مقصودا معينا على قول الخليل: إنه تراد اللام في المثل حتى كأنه قال:" إني لأمر بالرجل المثل لك" أو نحو ذلك قال: لأن الدلالة اللفظية أقوى من الدلالة المعنوية، أي: أن اللام في قول أبي الحسن ملفوظ بها وهي في قول الخليل مرادة مقدرة..[1]

وقلّ من انتبه بعد ابن جني إلى الضرر العظيم الذي يسببه التخليط بين الجانبين من التحليل. فكلّ منهما يمتاز تحليله عن الآخر بمنهجية خاصة به ومبادئ وقوانين لا تمتّ بسبب إلى الجانب الآخر. فأكبر دليل على أنّ سلامة هذا التصور وفساد التخليط بين الجانبين هو عجز النحويين المتفلسفين عن تحديد مفهوم الاسم في مقابل الفعل والحرف فهناك أكثر من

[1]- الخصائص، ابن جني، 98/3 ونذكر هاهنا أن ابن جني له اعتراض على ما قاله شيخه أبو عليّ الفارسي...

عشر تحديدات للاسم قال عنها ابن فارس:"هَذِهِ مقالات القوم فِي حدّ الاسم يُعارضها مَا قَدْ ذكرته. وَمَا أعلم شيئاً مما ذكرته سلم من معارضة."[1] والسبب في ذلك هو الخلط الذي ذكرناه فالاسم وكذلك الفعل يمكن أن يسلم تحديده من المعارضة، إذا عيّن المحدد الجانب الذي يتم فيه تحديده، ثمّ عيّن بعد ذلك النوع من الأسماء: فالاسم من حيث معناه أي: من حيث دلالته على معنى لفظ يدلّ على شيء لا يكون حدثا مع زمان في مقابل الفعل الذي يدلّ عليه، ثمّ هناك الاسم المطلق والاسم المضارع للحرف والفعل. فالاسم المطلق يدلّ على ذات أي: على كلّ شيء يصحّ الإخبار عنه. أما الاسم الشبيه بالحرف أو الفعل فهو الذي يدلّ على معنى من معاني النحو كالظرفية، وذلك مثل: "إذا"و"حيث" أو الاستفهام مثل: "مَنْ" و"أيُّ" أو كلاهما مثل: "أين" و"متى". فهذه أسماء لأنّها تدلّ على حدث إلاّ أنّها بمنزلة حروف المعاني من حيث الوظيفة الدلالية والإفادة. أما من الجانب اللفظي الصوري فالاسم كلمة (أي: عنصر) يصلح أن تدخل عليه حروف الجرّ والتنوين والإعراب، ويمكن أن يضاف وأن يوصف، وفي ذلك درجات يعتمد فيها على تمكّن الاسم وعدم تمكّنه (من احتماله يمينا وشمالا لهذه الزوائد) هذا في مستوى الإفراد. أما في مستوى التركيب فالاسم هو ما تعمل فيه العوامل، ويكون مبتدأ ومبنيا عليه أو فاعلا أي: يكون في موضع لا يدخله الفعل ولا الحرف. ومن هذا الاعتبار يختلف الاسم الشبيه بالحرف أبدا وإن كانت في الجانب الوظيفي الدلالي أقرب إلى أشباه الحروف.

3- **الكلام كخطاب أي: كحدث إعلامي** (يحصل في وقت معيّن ومكان معيّن): إن الكلام المستغنى أو الجملة المفيدة هو أقلّ ما يكون عليه الخطاب إذا لم يحصل فيه حذف. ويمكن أن يحلل-كما فعله سيبويه-إلى مكونات قريبة (بتعبير علماء اللسانيات)، تكون خطابية لا لفظية صورية أي: عناصر لكلّ واحد منها وظيفة دلالية وإفادية. وهذه العناصر في الحقيقة عنصران: المسند والمسند إليه. قال سيبويه : "هما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلّم منه بدا .فمن ذلك الاسم المبتدأ المبني عليه وهو قولك: عبد اللـه أخوك وهذا

---

[2]- الصاحبي، فقه اللغة، ابن فارس، ص: 51.

أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الـلـه، فلابدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدٌّ من الآخر في الابتداء".[1]

ويقول السيرافي في شرحه:" فيه أربعة أوجه: أجودها وأرضاها أن يكون المسند معناه الحديث والخبر والمسند إليه: المحدث عنه وذلك على وجهين: فعل وفاعل كقولك: "قام زيد" و "ينطلق عمرو" واسم وخبر كقولك: زيد قائم" و "إن عمرا منطلق" فالفعل حديث عن الفاعل والخبر حديث عن الاسم والمسند هو الفعل وخبر الاسم المسند إليه و الفاعل والاسم المخبر عنه".[2]

وعلى هذا الأساس فإنّ المسند إليه (المسند عند سيبويه) بما أنّه المحدث عنه لا يكون إلاّ اسما من الناحية الخطابية أو ما في حكمه مثل قوله تعالى: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة:184] ويمكن أن يكون المسند (المسند إليه عند سيبويه) اسما أو فعلا أو ما في حكمهما (الظرف والجار والمجرور وغير ذلك)وليس في الدنيا كلام في أيٍّ لغة إلاّ وفيه محدث عنه ومحدث به في أيٍّ شكل كان.

وهذا كلّه يخصّ الجانب الخطابي أي: التبليغي الدلالي. وهذا لا يمنع من أن يكون التحليل قابلا للصياغة، فإنّ الصياغة شيء والفرق بين اللفظ والمعنى شيء آخر؛ إذ كلاهما قابلان للصياغة ومثال ذلك صياغة الجملة المفيدة كخطاب إلى مكوّنات قريبة هي المسند والمسند إليه.

إن سيبويه (رحمه الـلـه) لا يكتفي بتعريف هذه الأشياء؛ إذ سيعتمد عليها لتفسير الكثير من الظواهر اللغوية وخاصة الظواهر المتعلّقة بالتبليغ، فإنّ لها قوانين يعتمد في تفسيرها على هذا التحليل للخطاب كخطاب.

1- الكتاب، سيبويه، 23/1 تحقيق: عبد السلام هارون.

2- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، 74/1 نقلا عن دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، د. عبد الرحمن الحاج صالح، ص: 274.

يقول سيبويه: إذ قلت: "كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف عنده فإنّما ينتظر الخبر فإذا قلت:"حليما" فقد أعلمته مثل ما علمت، فإذا قلت: "كان حليما" فإنّما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة، فهو مبدوء به في الفعل وإن كان متأخّرا في اللفظ. وإذا قلت: "كان حليم" أو "رجل"، فقد بدأت بالنكرة ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب لَبْسٍ".[1]

ويقول:" وذلك قولك:"ما كان أحد مثلَك، وما كان أحد خيرا منك، وما كان أحد مجترئا عليك". وإنّما حسن الإخبار هاهنا عن النكرة حيث أردت أن تَنْفِيَ أن يكون في مثل حاله شيء أو فَوْقَه، لأنّ المخاطب قد يحتاج إلى أن تُعْلِمَه مثلَ هذا.

وإذا قلت:" كان رجل ذاهبا"، فليس في هذا شيء تُعْلِمَه كان جَهِلَه. ولو قلت: "كان رجل من آل فلانٍ فارسا" حَسُنَ؛ لأنّه قد يحتاج إلى أن تُعْلِمَه أنّ ذلك {في آل فلانٍ} وقد يَجْهَلُه. ولو قلت:" كان رجل في قوم عاقلا". لم يحسن؛ لأنّه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكون من قوم. فعلى هذا النحو يَحْسُنُ ويَقْبُحُ".[2]

ويعلّق الأستاذ على هذه الملاحظات فيقول: فمثل هذه الملاحظات كثير جدا في الكتاب، وهي تخصّ أحوال الخطاب مقترنا بأحوال المخاطب: علم المخاطب وجهله واستحالة الإخبار عن منكور، اللـهمّ إلاّ إذا احتاج المخاطب إلى تحديد هذا المذكور بأنّ يعيّن حلية خاصة تميّزه عن غيره. ويمكن بالدراسة المتعمّقة لهذه الملاحظات أن تستخرج قوانين التخاطب الحقيقية، وهذا قد فعله العلماء الأوّلون من أمثال الرماني. أما النحاة المتأخرون فلم يتعرضوا لهذا البتة، وحين تكلّموا عن شروط الابتداء بالنكرة فلم يفسروا ظواهر الخطاب بالكيفية العلمية الوصفية والتعليلية معا.[3]

4-**الكلام كلفظ دال له بنية:** إنّ الكلام المستغنى له عند سيبويه والنحاة الأوّلين صيغة لفظية خاصة، وليست هي الصيغة الخطابية المتكوّنة من مسند ومسند إليه، وإلاّ فَلِمَ احتاج أولئك العلماء إلى تسمية أخرى مثل المبتدأ أو المبنيّ عليه؟ ولماذا احتاجوا إلى تصوّر

1- الكتاب، سيبويه، 47/1- 48 تحقيق: عبد السلام هارون.

2 - الكتاب، سيبويه، 54/1 تحقيق : عبد السلام هارون.

1- دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، د. عبد الرحمن الحاج صالح، ص : 275- 276.

عنصر لفظي هام هو العامل وما يتعلّق به من معمول؟ نعم قد قال سيبويه:" المبتدأ مسند والمبنيّ عليه مسند إليه".[1]

كأنّ المبتدأ والمبني عليه متطابقان، وكأنّ التسميتين مرادفتان للمسند والمسند إليه. وليس الأمر كذلك؛ لأنّه لا فائدة على هذا كما قلنا في تسميتهما بالمبتدأ والمبنيّ عليه. فإنّ مقصود سيبويه هو أن يبيّن أنّ المبتدأ مهما كان محتواه الدلالي والخطابي فإنّه بمنزلة الفعل والفاعل. يقول سيبويه:" فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدٌّ من الآخر في الابتداء". وقال أيضا:" المبتدأ كلّ اسم ابتدئ ليبنى عليه الكلام".[2] فهناك تطابق في مستوى الخطاب، ولهذا قسّم النحاة فيما بعد الجملة إلى اسمية وفعلية.

وقال المبرد بهذا الصدد:" إنّما كان الفاعل رفعا هو والفعل بمنزلة الفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب. فالفاعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت : {قام زيد} فهو بمنزلة قولك: {القائم زيد}.[3] وهذا من حيث الإفادة لا من حيث البناء؛ لأنّ صيغة اللفظ الذي يحمل المعنى والفائدة لا يطابق بالضرورة صيغة الخطاب من مسند ومسند إليه كما سنراه. ويبيّن ذلك النحاة العرب باللجوء إلى منهج علمي هو ما يسمونه بحمل الشيء على الشيء أو إجرائه عليه بغية اكتشاف الجامع الذي يجمعهما، وهو هاهنا البنية التي تجمع بين الأنواع الكثيرة من الجمل. وينطلقون في ذلك من أبسطها وهي التي تتكوّن من عنصرين: {زيد منطلق} فيحملون عليها جملة أخرى تكون فيها زيادة بالنسبة إلى الجملة البسيطة بحيث تظهر بذلك كيفية تحوّل هذه النواة بالزوائد وهي في الحقيقة مقارنة بنوية أساسها ما يسمى في الرياضيات الحديثة بـ"التطبيق"، وهو هنا تطبيق مجموعة على مجموعات أخرى بالتناظر، ويمكن أن نمثّل ذلك هكذا:

[2] - الكتاب، سيبويه، 126/2 تحقيق: عبد السلام هارون وعبارة الكتاب بهذا التحقيق:"فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه الكلام والمبتدأ والمبني عليه رفع فالابتداء لا يكون إلاّ بمبني عليه. فالمبتدأ الأوّل والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه".

[3] - الكتاب، سيبويه، 23/1 تحقيق: عبد السلام هارون.

[4] – المقتضب، المبرد، 8/1 تحقيق: عبد الخالق عضيمة.

1	Ø	زيد	منطلق
2	إنّ	زيدًا	منطلق
3	كان	زيدٌ	منطلقًا

فالمكان الذي تظهر فيه الزوائد يقابله في الجملة البسيطة مكان فارغ، فهذا الفراغ يسمونه بالابتداء، ويحددونه بأنّه التّجرد من العوامل اللفظية. وهذه العوامل هي هاهنا "إنّ" و"كان" ويعنون بالعامل اللفظ الذي يؤثر في غيره لفظا ومعنى ويتحكم بالتي فيه، ومفهوم "عمل" العربي ترجمه الأوروبيون في القرن 13 الميلادي كمصطلح إلى اللاتينية (regere) بمعنى عمل في اللفظ الإعراب، ومنها جاءت كلمة(rection) في النحو الأوربي، ثمّ قلّ اهتمام اللسانيات بهذا المفهوم حتى أحياه من جديد تشومسكي باسم (Government) وهي أيضا تسمية قديمة.

يقول سيبويه: "{ضربت زيدا} هو الحدّ؛ لأنّك تريد أن تعمله (أي: الفعل) وتحمل عليه الاسم كما كان الحدّ: {ضرب زيد عمرا}، حيث كان {زيدا} أوّل ما تشغل به الفعل"[(1)]: إن هذه الملاحظة خطيرة جدّاً؛ لأننا نعرف بذلك وبما يقوله في أماكن أخرى من كتابه أنّ عنصرين اثنين لا تكاد تخلو منهما أبدا البنية اللفظية للجملة وهما: العامل والمعمول الأول الذي أشار إليه سيبويه بأنّه أوّل ما شغل به الفعل ثمّ يقول سيبويه: {عبد الله} في {كم يوما عبد الله ماكث}يرتفع بالابتداء كما ارتفع بالفعل حين قلت: {كم رجل ضرب عبد الله}[(2)] ويقول أيضا:" أمّا {ضربت وقتلت} فإنّ الأسماء بعدها بمنزلة المبني على المبتدأ...".[(3)] فاتضح بهذا الكلام أنّ الفعل كعامل يقع موقع الابتداء، وأنّ المفعول به يقع موقع المبني على المبتدأ أي: الخبر، فالتوازي (القياس) أو المناظر هو خاص ببنية اللفظ وليس له أيُّ علاقة بصيغة الخطاب. وعلى هذا الأساس نستطيع أن نوسّع الجدول الحملي السابق هكذا.

[1]- الكتاب، سيبويه، 80/1، تحقيق: عبد السلام هارون.

[2] - الكتاب، سيبويه، 2/159-160، تحقيق: عبد السلام هارون.

[3] - الكتاب، سيبويه، 387/2 ، تحقيق: عبد السلام هارون.

	العامل	المعمول$_{1}$	المعمول$_{2}$	
الابتداء (الخلو من العوامل اللفظية)	Ø	زيد	منطلق	الأصل أو النواة
	إن	زيدا	منطلق	
	كان	زيد	منطلقا	
عوامل لفظية	حسب عمرو	زيدا	منطلقا	
	أعلمت عمرا	زيدا	منطلقا	
	قام	زيد	—	الأصل
	ضرب	زيد	عمرا	
	ضربـ	ت	عمرا	

عمليات تحويلية

5- **الإجراء على الموضع:** يقول سيبويه:" هذا الباب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله وذلك قولك:" ليس زيد بجبان ولا بخيلا" وما زيد بأخيك وصاحبَك" والوجه فيه الجرّ؛ لأنّك تريد أن تشرك بين الخبرين..."(1) أي: الأصل والقياس النحوي يوجب الجرّ، ولكن الاستعمال الحقيقي (السماع) جاء منه ما يخالف ذلك، وإذا كثر صار أصلا آخر. قال ابن جني في شرح تصريف المازني:" السماع يبطل القياس. قال أبو علي: لأن الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين، ونقننه من هذه القوانين، إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح. فإذا ورد السماع بشيءٍ، لم يبق غرضٌ مطلوب وعدل عن القياس إلى السماع."(2) إذا لم يرد في الاستعمال (ما يؤيد القياس). ويقول: وحملهم قرب الجوار على أن جروا "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" فكيف يصح معناه؟ ومما جاء في الشعر في الإجراء على الموضع قول عُقَيْبَة الأسدي:

مُعاوِيَ إنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ ۞ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلا الْحَدِيدَا

[3]- الكتاب، سيبويه، 66/1، تحقيق: عبد السلام هارون.

[1] – خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القاهر البغدادي، ص: 7098 نقلا عن قرص مضغوط.

فعطف {الحديد} على موضع {الباء والجبال} لأن موضعهما نصب بخبر ليس؛ لأنّ الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يُخِلَّ بالمعنى ولم يحتج إليها وكان نصبا.[1]

وقد يتفق أن يمتنع هذا الإجراء أولا لعدم وجوده في الاستعمال، ثمّ لأنّه يخلّ باللغة مثل قوله:"ما زيد على قومِنا ولا عندَنا" كان النصب ليس غير، لأنه لا يجوز حَمْلُه على {على}. ألا ترى أنّك لو قلت: "ولا عندِنا" لم يكن، لأنّ {عندنا} لا تستعمل إلاّ ظرفا.[2]

6- **الحذف والإضمار للاختصار أو عدم المخاطب رؤية الحال:** قال سيبويه: كما يقال إذا ذكر إنسان شيئا، قال الناس: "زيد" وقال الناس: "أنت" قال تعالى: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ [محمد:21] فهو مثله:أمّا أن يكون أضمر الاسم (المبتدأ)وجعل هذا خبره كأنّه قال: "أمري طاعة وقول معروف"أو يكون أضمر الخبر فقال:"طاعة وقول معروف" أمثل.[3]

ويقول: ذلك قولك:"متى سِيرَ عليه؟"فيقول:مقدم الحج وخفوق النجم فإنّما هو زمن مقدم الحج وحين خفوقه،ولكنه على سعة الكلام والاختصار. وإن قيل:كَمْ سِيرَ عليه، فكذلك.وإن رفعته أجمع كان عربيا كثيرا.[4]

ويقول: وحذفوا كما قال: "حينئذ الآن"وإنما يريد حينئذ واسمع الآن "...وإنّما أضمر ما كان يقع مظهرا استخفافا، ولأنّ المخاطب يعلم ما يعني فجرى بمنزلة المثل كما نقول : "لا عليك"، وقد عرف المخاطب ما تعني، أنّه "لا بأس عليك"، [ولا ضَرَّ عليك]، ولكنّه حُذِفَ لكثرة هذا في كلامهم ولا يكون هذا في غير "لا عليك".[5]

ويقول: تقول: "سِيرَ عليه ذا الصباح" أخبرنا بذلك يونس عن العرب إلاّ أنّه جاء في لغة لخم مفارقا لذات أمري وذات ليلة.[6]

[1] - الكتاب، سيبويه، 67/1 تحقيق: عبد السلام هارون، وانظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص: 132.

[2] - الكتاب، سيبويه، 68/1 تحقيق: عبد السلام هارون.

[3] - الكتاب، سيبويه، 141/1، تحقيق: عبد السلام هارون.

[4] - الكتاب، سيبويه، 222/1-223، تحقيق: عبد السلام هارون.

[5] - الكتاب، سيبويه، 224/1 ، تحقيق: عبد السلام هارون.

[6] - الكتاب، سيبويه، 226/1 ، تحقيق: عبد السلام هارون.

ويقول: " أقائما وقد قعد الناس"، و"أقاعدا وقد سار الركب"وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تسبقهم، تقول: قاعدا علم الـلـه وقد سار الركب، وقائما قد علم الـلـه وقد قعد الناس. وذلك أنّه رأى رجلا في حال قيام أو في حال قعود فأراد أن ينتبه فكأنّه لفظ بقوله: "أتقوم قائما" و"أتقعد قاعدا"ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل.[1]

ويقول: وحدثنا بعض العرب أن رجلا من بني أسد قال: يوم جلبة واستقبله بعير أعور فتطيّر منه فقال: "يا بني أسد: أعور وذا ناب". فلم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره وصحّته، ولكنّه نبّههم، كأنّه قال : أتستقبلون أعور وذا ناب!فالاستقبال في حال تنبيهه إياهم كان واقعا...[2]

ويقول:"وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له:كيف أصبحت؟ فيقول: حمدٌ لـلـه وثناءٌ عليه كأنّه يحمله على مضمر في نيته هو المظهر، كأنّه يقول : أمري [وشأني] حمد الـلـه وثناءٌ عليه.[3]

ويقول: ومثله قول العرب: "من أنت زيد؟"أي: ومن أنت كلامك زيد فتركوا إظهار الرافع كترك إظهار الناصب، ولأنّ فيه ذلك المعنى وكان بدلا من اللفظ بالفعل".[4]

يقول الأستاذ تعليقا على ما أثبته من نصوص نحوية من كتاب سيبويه: وهكذا فإنّ سيبويه لا يزال يبهرنا بكثرة ما يرويه من كلام العرب محاولا دائما أن يفسّره بالنسبة للحدّ والأصل. وبذلك يظهر الفرق الشاسع بين هذا العمل الوصفي التفسيري في نفس الوقت وسيختفي نهائيا من النحو، وبين هذا الذي سيصير سرد قواعد جامدة مع الاكتفاء بشاهد قرآني أو شعري واحد في الغالب.

[1] - الكتاب، سيبويه، 340/1، تحقيق: عبد السلام هارون.
[2] - الكتاب، سيبويه، 343/1، تحقيق: عبد السلام هارون.
[3] - الكتاب، سيبويه، 319/1-320، تحقيق: عبد السلام هارون.
[4] - الكتاب، سيبويه، 1/ 321، تحقيق: عبد السلام هارون.

ويقول: إن المنهج العربي هو أقرب إلى المنهج الأكسيوماتيكي؛ لأنّ الأصول هي بمنزلة المسلَّمات (والمعطيات عامة يعني بذلك: أنّ معطيات اللغة يتحصل عليها كما هو معروف بالسماع وتدوين المسموع، ثمّ يتحصّل على أصناف هذا الكلام المدوّن وأجناسه بالاستقراء الذي يؤدي إلى إثبات (الأصول والقوانين) أما التمثيل واستنباط الحدود والمقاييس فهما من الوسائل العقلية التي نحن بصدد الكلام عنها).[1]

وخاتمة البحث: إن هذه المدارس اللسانية التي قررنا دراستها ما هي في الحقيقة إلا وجهة نظر في الدرس اللغوي نتيجة البحث وليست حقائق مطلقة، اللـهم إلاّ ما كان منها مبنيّا على الاستدلال العقلي القوي فإنّ أمرها يختلف، إذ يمكن أن يتدارك عليها في بعض جوانب النقص ولا يمكن إبطالها كلّيا.

والمدرسة الخليلية الحديثة من هذا القبيل التي نمت وترعرعت في التراث العربي الأصيل، وأن صاحبها (العلامة د. عبد الرحمن الحاج صالح العالم اللساني المشهور) أثبت أن في تراثنا مفاهيمَ لسانية رائدة تفوق ما عند غيرنا في كثير من الأحيان. فقد قامت على الاستدلال العقلي القوي، وبنيت على المنطق الرياضي لقد أثبت المفاهيم والمبادئ الأساسية التي قامت عليها المدرسة الخليلية كما أوردها صاحبها في مقالاته ومحاضراته، وكما أخذتُها عنه أيام الطلب، فإن أحسنت النقل فالفضل يعود للأستاذ؛ لأنّه أحسن توصيل هذه المفاهيم، وإن أخطأت فيعود عليّ؛ لأنّي أسأت النقل والتلخيص والأستاذ منه براء.

تم بحمد الـلـه الكتاب الثاني "المدارس اللسانية في العصر الحديث" ويليه الكتاب الثالث "المدارس النحوية" إن شاء الـلـه تعالى.

يوم السبت 11 رجب 1427هـ الموافق: 5 أوت 2006م.

[1]- دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، د. عبد الرحمن الحاج صالح، ص: 301.

فهرس المصادر والمراجع

1- مجلة اللسانيات ، (من العدد الأول إلى العدد السابع) ، الجزائر.

2- مبادئ الفونولوجية ، نقلا عن مجلة اللسانيات ، الجزء السابع ، سنة : 1997م.

3- التعريف بعلم اللغة ، دافيد كريسل، ترجم : د. حلمي خليل ، طبعة: 1.

4- الخصائص ، ابن جني ، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.

5- أسباب حدوث الحرف، طبعة دمشق.

6- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تصحيح ومراجعة: محمد علي الضباع، مصر.

7- المفصل في صنعة الإعراب الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، دار الهدى بيروت.

8- دراسات وبحوث في علوم اللسان، د. عبد الرحمن الحاج صالح. مخطوط.

9- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت.

10- أسس علم اللغة، ماريو ياي، ترجمة: أحمد مختار عمر.

11- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام.

12 - اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء.

13- أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس.

14- أهم المدارس اللسانية ، عبد القادر المهيري وزملاؤه .

15- مبادئ اللسانية العامة ، أندريه مارتينيه، ترجمة: أحمد الحمو، المطبعة الجديدة -دمشق 1985/1405.

16- دلالة تركيب الجمل عند الأصوليين ، موسى مصطفى العبيدان.

17- كتاب(Language) Bloomfield نقلا عن كتاب دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين د/موسى بن مصطفى العبيدان .

18- سلسلة الألسنية ، ريمون طحان وأنيس فريحة .

19- التركيب عند ابن المقفع ، المنصف عاشور .

20- علم اللغة ، د/عليّ عبد الواحد وافي ، ط : 6 سنة 1967/1386م دار نهضة مصر للطبع والنشر.

21- الشافية، جمال الدين أبو عمرو عثمان الدويني ، دار النشر المكتبة المكية ، مكة المكرمة ، تحق : أحمد حسن العثمان ، ط:1.

22- Dictionnaire de didactique des langues , R. Galisson/ D. Coste, page: 229 Hachette

23- A Manual of phonology , Hockett , Bloomington 1955.

24- نحو علاقة جديدة بين اللسانيات ومناهج تحليل النصّ الأدبي ، مصطفى غلفان، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الحسن الثاني ، العدد الثالث 1986م نقلا عن "مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين"، د. عطا محمد موسى، عمان، الأردن.

25- مدخل إلى الألسنة، يوسف غازي.

26- التراث وجذور الألسنية، بكري الحاج.

27- نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، مازن الوعر، دار طلاس، دمشق، 1987م.

28- علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، محمود فهمي حجازي.

29- مجلة اللسانيات، العدد: 6 ، سنة 1982م.

30- استقلال النحو.

31- شرح شذور الذهب، ابن هشام.

32- رسالتان في اللغة، الرماني، تحق: د. إبراهيم السمرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان، 1984م.

33- قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ، مازن الوعر .مجلة السانيات العدد 6.

34- المدخل إلى دراسة الجملة العربية ، محمود نخلة.

35-اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، ترجمة عباس الوهاب، ط: 1 بغدة وزارة الثقافة والإعلام، 1987م.

36- مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، عطا محمد موسى، دار الإسراء للنشر والتوزيع، الأردن – عمان، ط " 1، 2002.

37- معجم الأدباء ، ياقوت الحموي، 160/11.

38- طبقات النحويين واللغويين .

39- بغية الوعاة ، السيوطي ، 558/1.

40- المحكم في نقط المصاحف، أبو عمرو عثمان الداني، ص: 7.

41- شرح شافية ابن الحاجب، الشيخ الرضي الدين الإستراباذي، 2/1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

42- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، 34/1.

43- البيان والتبيين ، الجاحظ، 114/1.

44- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، 74/1.

45- الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس ، ص: 51.

46- الكتاب، سيبويه، 23/1 تحقيق عبد السلام هارون.

47- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، 74/1 نقلا عن دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، د. عبد الرحمن الحاج صالح، ص: 274.

48– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، ص : 7098 نقلا عن قرص مضغوط.

فهرس الموضوعات

الفصل الثاني

مدرسة النحو التوليدي التحويلي

grammaire générative et transformationnelle

الفصل الثالث

المدرسة الخليلية الحديثة

حي الثانوية رقم 142 ب - رويبة - الجزائر
الهاتف / الفاكس : 15 47 85 021 - 10 47 85 021
البريد الإلكتروني : Elwaai06@hotmail.com - elwaai@maktoob.com